وزارة الداخلية وا للامركزية
المديرية العامة للمجموعات الإقليمية

تقريرعام 2012 حول استخدام اعتمادات ص.ج .ت2011

إدارة المالية العامة

اللجنة الوطنية الفنية لمتابعة وتقييم ص.ج.ت.

تقريـــــــــر عـــــــام ومـــــــالي 2012 حـــــــول استخـــــــدام اعتمـــــــــادات الصنـــــدوق الجهـــــــــوي للتنميـــــــــــــــــة

السنـــــــــة الماليـــــــة2011

الفـــــهرســـــــــــــة

تقديم أرقام مفاتيح.....

مقدمة .....

حصيلة وطنية .....

I.اعتمادات التجهيز ص.ج.ت 2011.....

II.مشاريع منجزة في السنة المالية 2011.....

الاستثمار البلدي.....

IV.بعثرة/تجزئة الاستثمار البلدي.....

V.دعم قدرات استثمار البلديات؟.....

الح .....

I.ولاية الحوض الغربي.....

II.ولاية الحوض الشرقي.....

III.ولاية داخلت نواذيبو. .....

IV.ولاية اترارزه .....

V.ولاية تيرس زمور .....

VI.ولاية نواكشوط.....

VII.ولاية تكانت.....

VIII.ولاية إينشيري .....

IX.ولاية كيديماقا.....

X.ولاية كوركول .....

.ولاية لبراكنه .....

XII.ولاية لعصابة.....

XIII.ولاية آدرار1.....

ملاحظات، اقتراحات وتوصيا.....

I.ملاحظات .....

II.اقتراحات وتوصيات عامة .....

III.اقتراحات وتوصيات مرتبطة بالتقرير .....

ملحقات .....

-

السنـــة الماليـــة 2011

تقـــديـــم أرقـــام مفـــاتيـــح

يتعلق هذا التقرير العام والمالي لسنة 2012 بالصندوق الجهوي للتنمية لسنة 2011. ولا يعني إلا الاستخدام الذي قامت به البلديات للاعتمادات في الحصة المعروفة بالتجهيز لهذا ص.ج.ت.

يقدم في جزء أول حصيلة وتحليلا وطنيا، ثم يقدم في جزء ثان مجموع معطيات حسب الولايات والمقاطعات. وهو مؤسس علي أرقام ص.ج.ت لسنة 2011 وكذلك علي التقارير البلدية لأستخدام الاعتمادات لسنة 2011 مدعومة علي مستوي الولايات.

بالنسبة للسنة المالية 2011، فقد أحالت مأتين وثمان (208) بلديات تقاريرها. وتعتبر اعتمادات التجهيز للبلديات الثماني الباقية كما لو أنها لم تستخدم.

استخـــدام اعتمـــادات التجهيـــزل ص.ج.ت لسنـــة 2011

أرقـــام مفاتيـــح

- **2.040.000.000** أوقية غلاف مالي إجمالي(64،23+% مقارنة بسنة 2010)؛
- 2.110.256.620 أوقية عم صرفها أي(78،39+% مقارنة بسنة 2010)؛
- 1928 مشروعا تم تنفيذها(15،33+% مقارنة بسنة 2010)؛
- 11،28+% من المشاريع في قطاع المياه؛
- 57،21+% من المشاريع في قطاع التهذيب؛
- 84،10+% في قطاع المباني البلدية؛
- متوسط مبلغ الاستثمار حسب المشروع: 1.094.531 (98،4+% مقارنة بسنة 2010).

تقـــــــرير عـــــام ومـــالي لسنة 2012 حـــول استخـدام اعتمـــادات التجهيز للصندوق الجهـــــــــوي للتنميـــــة

السنـــــــة الماليـــــــــــة 2011

مقـدمـــــــــــــة

هذا التقرير العام والمالي لسنة 2012 هو الثالث من نوعه ويشتمل علي استخدام البلديات لاعتمادات التجهيز للصندوق الجهوي للتنمية لسنة 2011. ويأتي في سياق التنفيذ الفعلي للمرحلة الأولي من إصلاح نظام تمويل المجموعات الإقليمية و تحديد المرحلة الثانية.

ذلك أن المرسوم رقم 2011-059 الصادر بتاريخ 14 فبراير 2011 المتضمن إنشاء الصندوق الجهوي للتنمية وتحديد طرق تنفيذه، ينص من جهة، علي إنشاء لجنة فنية وطنية لتقييم متابعة الصندوق الجهوي للتنمية. وقد مكن المقررين المشتركين **ودل/وم** رقم 592 و593 بتاريخ 6 إبريل 2011 من تفعيل هذه اللجنة وخصوصا إقامة آلية لنقل استخدام اعتمادات الصندوق التجهيز للصندوق الجهوي للتنمية التي علي أساسها تم تحرير هذا التقرير العام والسنوي المالي المقدم في مجلس الوزراء.

ويبين المرسوم من جهة أخري، جملة من التدابير الرامية إلي تحسين سير هذا الصندوق ودعم القدرات المالية للبلديات من أجل الاستثمار في التنمية المحلية. وقد دخلت هذه التدابير حيز التنفيذ للسنة المالية 2011.

وهكذا انخفضت الحصة من الصندوق الجهوي للتنمية المخصصة لمتابعة التقييم من 10 إلي 2% من إجمالي مبلغ الصندوق. كما تم تخفيض الحصة المخصصة لتسيير البلديات من 35 إلي 30% من إجمالي مبلغ الصندوق.

وأخيرا، فإن الحصة من الصندوق الجهوي للتنمية المخصصة للاستثمار البلدي المعروفة ب"حصة التجهيز" ارتفعت من 55 إلي 68% من المبلغ الإجمالي وهو ما يمثل زيادة بنسبة 23،64% من المبلغ الإجمالي مقارنة بسنة2010.

يقدم هذا التقرير إذن حصيلة عن استخدام هذه الاعتمادات لسنة 2011: نسبة الاستيعاب، عدد المشاريع، التوزيع القطاعي للمشاريع والاستثمار. ويحاول أيضا قياس التطور بين 2010 و2011 في مسلكيات البلديات في مجال الاستثمار(القطاعات ذات الأولوية في الاستثمار، تبعثر الاستثمار) وكذلك قياس تأثير زيادة القدرات المالية البلدية في هذا المجال.

إن هذا التقرير مكتمل بالتأكيد خصوصا من خلال تحسين نقل المعلومات البلدية إلي المصالح الجهوية ،وبعد ذلك نحو الولايات، ثم نحو **ودل/م ع م إ.** سيتم مستقبلا في هذا المضمار، اقتراح مخططات تقارير للبلديات والولايات.

ستمكن زيادة الصندوق الجهوي للتنمية لسنة 2012 بمبلغ 500مليون أوقية و المرحلة الثانية من إصلاح تمويل المجموعات الإقليمية والتي يجري إعدادها، من أجل إعطاء دعم كبير للقدرة المالية للبلديات بغية الاستثمار في التنمية المحلية. ويتعين مستقبلا تحسين التقارير القادمة سعيا إلي إجراء قياس دقيق، قدر الإمكان، لتأثير هذه القدرة الغير مسبوقة. كما ينبغي التمكن خصوصا من الفصل بين حصة الاستثمارات في" العقارات" و حصة الاستثمارات في المنقولات.

الحصيلـــــــة الوطنيـــــــــــــــــة

I- نفقات التجهيز للصندوق الجهوي للتنمية لسنة 2011

1- تطور المبالغ بين السنتين الماليتين 2010 و2011

لم يتطور المبلغ الإجمالي للصندوق الجهوي للتنمية بين 2010 و2011 وبقي عند مبلغ ثلاثة (3) ملايير أوقية. غير أن إصلاح هذه الصندوق الذي تم القيام به بموجب المرسوم رقم 2011-059 الصادر بتاريخ 14 فبراير 2011، قد دخل حيز التطبيق. وهكذا استفادت البلديات في السنة المالية 2011 من التوزيع الجديد للصندوق بين حصص التسيير والتجهيز والمتابعة.

وبذلك انخفضت الحصة المخصصة لمتابعة تقييم الصندوق الجهوي للتنمية من 10 إلي 2%.. كما تم تخفيض الحصة المخصصة لتسيير البلديات من 35 إلي 30%، في حين ارتفعت الحصة المخصصة للتجهيز من 55 إلي 68%.

وحسب القيمة المطلقة، استفادت البلديات بالنسبة للسنة المالية 2011 من:

	المبالغ(MRO) 2010	المبالغ(MRO) 2011	الفارق
التسيير	1 050 000 000	900 000 000	-150 000 000
التجهيز	1 650 000 000	2 040 000 000	**+390 000 000**

وقد تجسد هذا الإصلاح بدعم ملحوظ لقدرات استثمار البلديات. ويتعلق الأمر في الواقع بزيادة مقدارها 23،64% من المبلغ العام لحصة للتجهيز المخصصة للاستثمار البلدي.

وبالفعل، فإن حصة التسيير عرفت انخفاضا ولكن بنسبة 14،28% فقط. وسيتم تعويض هذا الانخفاض ابتداء من سنة 2012 بزيادة الصندوق الجهوي للتنمية من 3 إلي 3،5 مليار أوقية الشيء الذي سيمكن حصة التسيير من استعادة مستواها لسنة 2010 بالقيمة المطلقة.

لقد كان إذن الدعم المنشود لقدرات استثمار البلديات جوهريا وتواصل مع الزيادة العامة للصندوق الجهوي لسنة 2012. و بموجب هذه الزيادة ترتفع حصة التجهيز بمبلغ قدره 340.000.000 أوقية إضافية أي زيادة جديدة بنسبة 16،66% مقارنة بسنة 2011.

وبطبيعة الحال، فإن هذا الدعم لقدرات استثمار البلديات كان شاملا لكون زيادة حصة التجهيز لسنة 2011، تتراوح فيما بين الولايات الثلاثة عشر(13)، بين 21،84% بالنسبة لولاية نواكشوط 27،43% بالنسبة لولاية آدرار.

2- التـــــــوزيع الجغـــــــــــرافي لاعتمـــــــــــــادات 2011

إن التوزيع الجغرافي(أنظر الخريطة رقم1) لاعتمادات الصندوق الجهوي للتنمية متشابه تقريبا مع السنوات السابقة بحيث أن معايير التوزيع بقيت هي نفسها(الديموغرافيا، الفقر، التأخر في التجهيز). وتتعلق الفوارق الطفيفة بتقلبات زيادات مبالغ التجهيز للصندوق الجهوي للتنمية بين 2010 و2011.

ويلاحظ وجود أربع مجموعات من الولايات فيما يخص توزيع الاعتمادات:

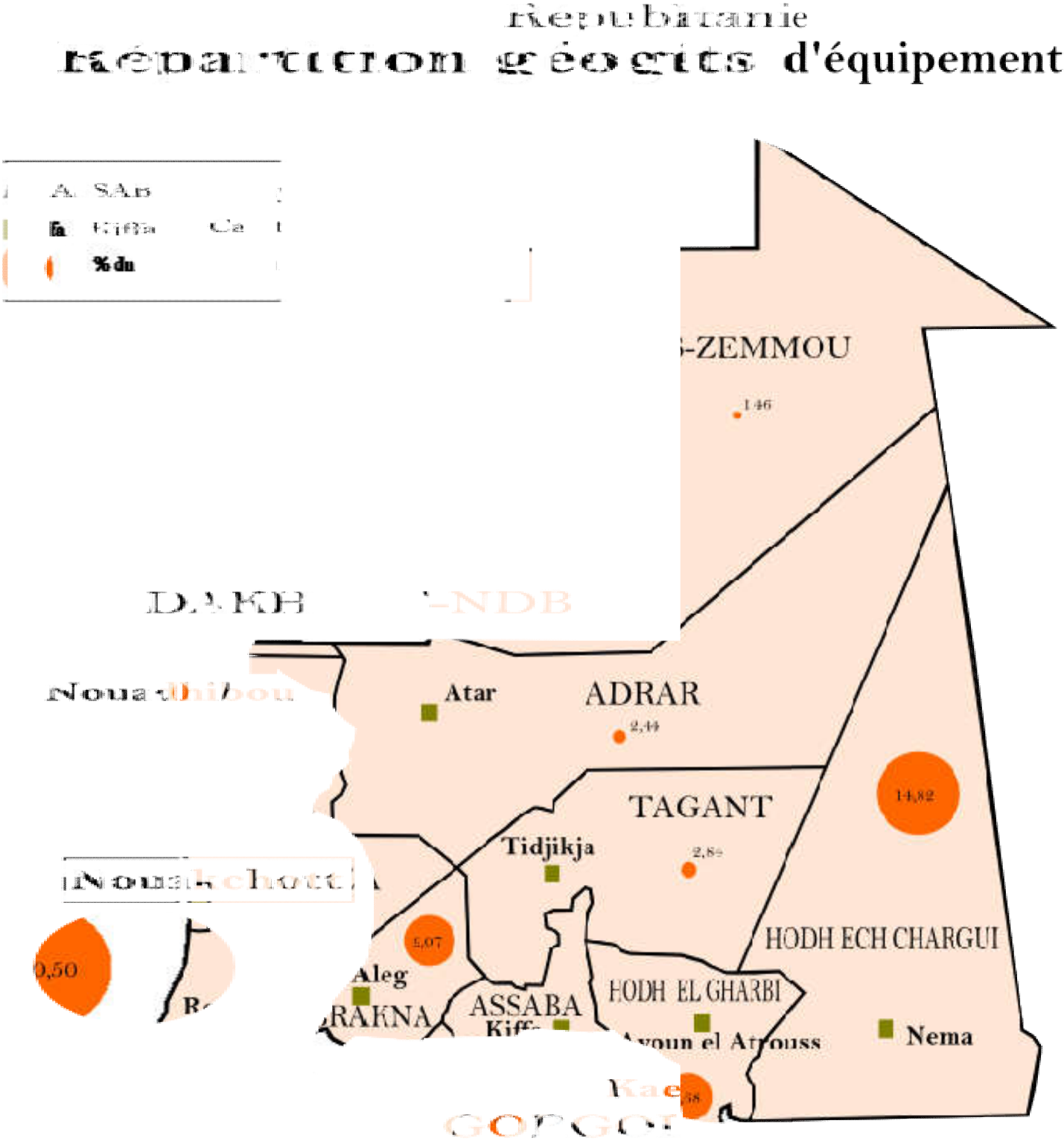
المجموعة الأولي وتشمل ولاية واحدة وهي ولاية نواكشوط التي تحصد 20% من المبلغ الإجمالي.

المجموعة الثانية وتشمل أيضا ولاية واحدة وهي ولاية الحوض الشرقي مع 15% تقريبا من المبلغ الإجمالي.

المجموعة الثالثة وتشمل 6 ولايات تقع في الجنوب بمبلغ يتراوح بين 7،05 و10،27% من المبلغ الإجمالي.

المجموعة الرابعة وتشمل 5 ولايات في الشمال والتي تتراوح حصصها بين0،39 و3،08%.

الخريطة رقم1



II- المشـــــــــــاريع المنـــــــــجزة في سنـــــــــــــة 2011.

1- معطيـــــــــات كميـــــــــة

يبلغ العدد الإجمالي للمشاريع 1928 للسنة المالية 2011 وهو رقم حقق ارتفاعا بنسبة 33،15% مقارنة مع السنة المالية 2010 (1448 مشروعا). وقد تطور عدد المشاريع أيضا بصورة إيجابية ما بين 2009 و2010 ولكن بشكل محدود(2،26+). إلا أن الأمر يتعلق إجمالا بنمو كبير بنسبة 36،16% بين 2009 و2011.

2- التـــــــــــــــوزيع الجعـــــــــــــــــــــرافي

ولايتي الحوضين هما اللتان حققتا أكبر عدد من المشاريع خلال سن 2011(أكثر من 300 وحدة لكل منهما). ويشكل أهمية عدد المشاريع الميزة الخاصة لولاي الحوض الغربي التي احتلت الرتبة الأولي من الولايات الثلاثة عشر(13) في سنتي 2009 و2010، واحتلت الرتبة الثانية في سنة 2011 بعد الحوض الشرقي الذي حقق تقدما استثنائيا في سنتي 2010 و2011 بنسب 167%.

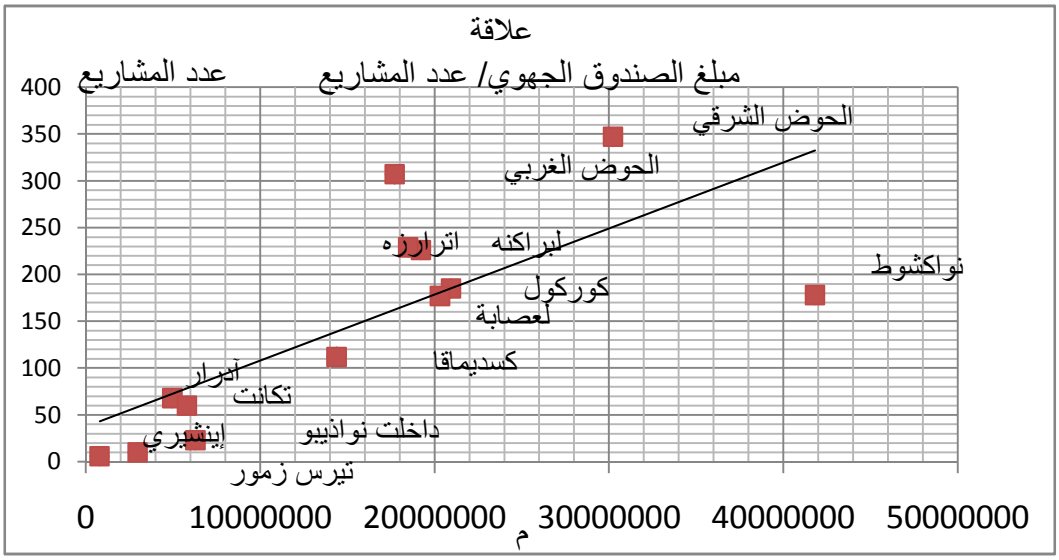
تأتي المجموعة الثانية من الولايات(أترارزه ولبرا كنه) بعدد من المشاريع يفوق 200 وحدة. وحققت المجموعة الثالثة المكونة من أربع(4) ولايات(نواكشوط، كوركول، كيديماقا والعصابة) ما بين 100 و200 مشروع في سنة 2011. كما أنجزت ولايتي آدرار وتكانت ستين(60) مشروعا. وحققت الولايات الثلاثة الأخيرات(داخلت نواذيبو، إينشيري وتيرس زمور) ما بين 6 و23 مشروعا(أنظر الخريطة رقم2)

3- علاقـــــة عـــــدد المشـــــاريع/ مبلـــــغ الصنـــــدوق الجهـــــوي للتنميـــــــة

يظهر الرسم البياني رقم1 بوضوح، كما يمكن توقعه، ترابطا بين مبلغ الصندوق الجهوي للتنمية وعدد المشاريع. فكلما كان المبلغ كبيرا، كلما كثر عدد المشاريع المنجزة. إلا أن الأمر غير تلقائي فالنقطة التي تمثل ولاية نواكشوط بعيدا في أسفل الخط البياني. ذلك أن أهمية مبلغ الصندوق الجهوي في هذه الولاية لايعني بالضرورة تضاعف عدد المشاريع، بل إنجاز مشاريع كبيرة شيئا ما.

وبالمقابل، تتميز ولايتي الحوضين خصوصا بموقعهما بعيدا فوق الخط البياني. ينتج عن أهمية مبلغ الصندوق الجهوي للتنمية بالنسبة لهاتين الولايتين تضاعف عدد المشاريع.

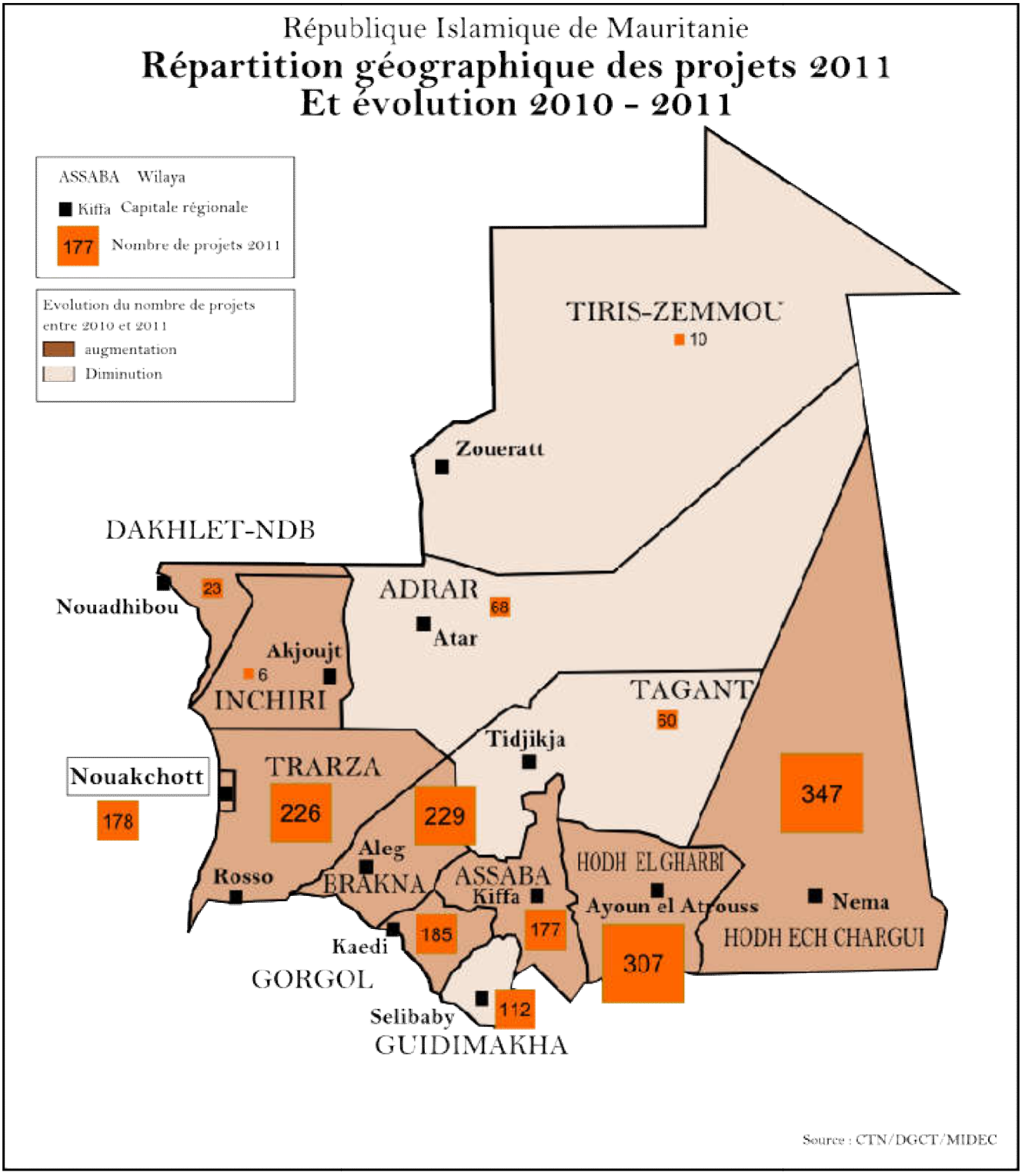
الرسم البياني رقم1



وبالتأكيد، فإن زيادة الصندوق الجهوي للتنمية تمكن من تزايد عدد المشاريع، لكن لاينبغي أن يكون هو النتيجة الوحيدة المرجوة. ذلك أن تطور عدد المشاريع لايمكن أن يشكل مؤشرا مرضيا لقدرة الاستثمار البلدي لأن الأمر يتعلق بمعطي كمي.

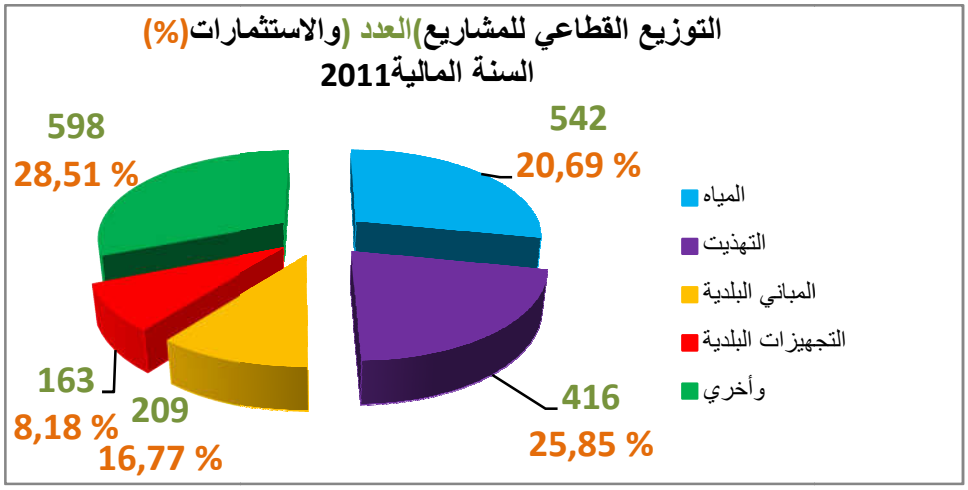
كما أن السعي إلي زيادة عدد المشاريع لوحدها، لا تصب في اتجاه إنجاز مشاريع كبري وذات جودة.

الخريطة رقم2

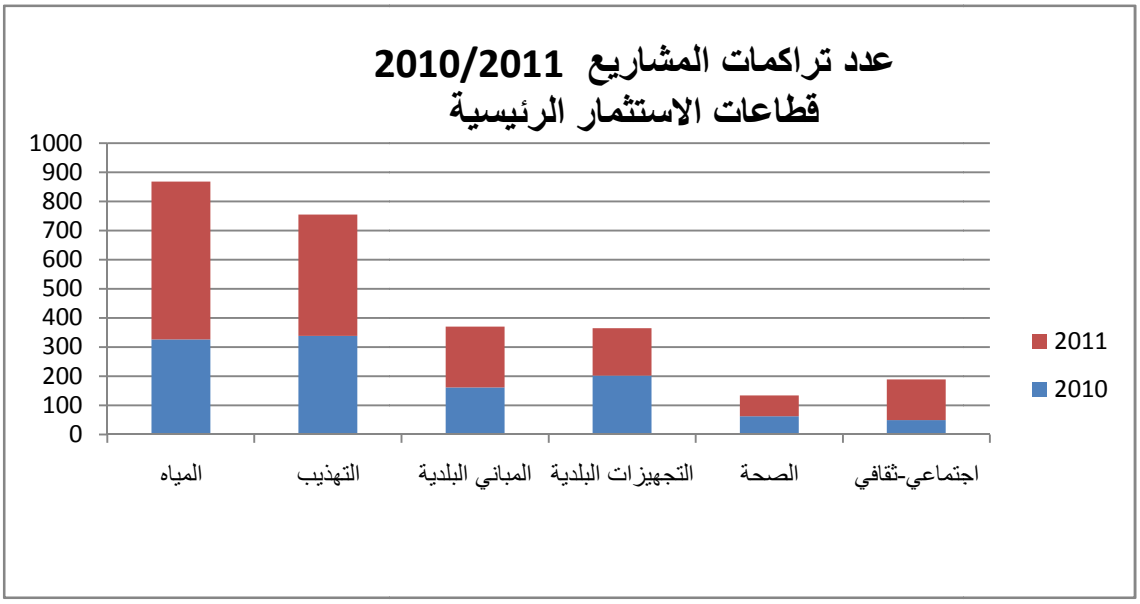


4 – التوزيـــــع القطـــــــــــاعي للمشـــــــــــــــاريع

الرسم البياني رقم2



تتقاسم خمس قطاعات 76،24% من مجموع المشاريع المنجزة علي السنة المالية 2011. وقد مثلت أربعة منها: المياه، التهذيب، المباني البلدية والتجهيزات البلدية، نسبة 71% من مجموع المشاريع المنجزة في سنة 2010.



تحتل المياه رقم واحد مع نسبة تزيد علي 11، 28% من مجموع المشاريع المنجزة(القطاع الثاني بنسبة 22،5% سنة 2010).

يأتي التهذيب في المرتبة الثانية مع نسبة 21،57% من المشاريع (القطاع الأول بنسبة 23،41% سنة 2010).

يحتل قطاع" المباني البلدية" المرتبة الثالثة مع نسبة 10،84% من المشاريع (القطاع الرابع بنسبة 11،12% سنة 2010).

وأخيرا يأتي قطاع "التجهيز البلدي" في المرتبة الرابعة مع نسبة 8،45% من المشاريع(القطاع الثالث بنسبة 13،95% ينة2010).

يترك قطاع الصحة، الذي كان يحتل المرتبة الخامسة من عدد المشاريع في سنة 2010، مكانه في سنة 2011 للقطاع الاجتماعي-الثقافي.

يلاحظ إذن بعض الاستقرار في القطاعات ذات الأولوية في الاستثمار البلدي مع رجوح كبير للمياه والتهذيب اللذان يستحوذان علي نسبة تتراوح ما بين 45 و50% من عدد المشاريع في سنة 2010 وهما من بين 458 مشروع مصنفة ؟ وتبرز التفاصيل أربعة مشاريع ثانوية يجمع كل واحد منها ما يناهز نسبة 4% من مجموع المشاريع. ويتعلق الأمر بالصرف الصحي والزراعة ودعم المنظمات غير

الحكومية/ الجمعيات و الصحة. وهنا أيضا استقرار لأن وضعية هذه القطاعات بقيت بشكل ملحوظ كما هي في السنة المالية 2010.

وفي النهاية، فإن "الجديد" الوحيد في سنة 2011 هو المكانة المهمة نسبيا التي احتلها القطاع الاجتماعي-الثقافي الذي احتل المرتبة الخامسة مع نسبة 7،26% من المشاريع، بينما كان يقع في الرتبة التاسعة مع نسبة 3،38% من المشاريع في سنة 2010.

5- نسبـــــــة تنفيـــذ المشـــــــاريع

هذه النسبة هي نتيجة العلاقة ما بين المبلغ المسدد والمبلغ المتعهد به.وقد بلغت هذه النسبة 94،27% لهذه السنة المالية 2011 مقابل 89،81% لسنة 2010 وهو تقدم نسبي.

تحصد أربع ولايات من أصل ثلاثة عشر نسبة تعادل 100%، بينما تبلغ سبع ولايات نسبة تتراوح بين 92،96 و 98،89%.أما الولايتين الأخيرتين، فقد حصلتا غلي نسبتي 89،76 و 89،45%.

ليس لشمولية النسبة المرتفعة جدا لتنفيذ ا المشاريع في واقع الأمر مصداقية.ذلك أنه من غير المحتمل أن تكون كافة المبالغ المتعهد بها، قد صرفت بكاملها في نهاية السنة المالية بالنسبة لمشاريع تشييد البني التحتية. كما أن نسبة التنفيذ هذه لا تشكل مؤشرا صحيحا.

III- الاستثمـــــــــــار البـــــــــلدي

1 - نسبـــــــة استيعـــــاب اعتمـــــــادات الصنـــــــدوق الجهـــــــوي للتنميـــــــة

نسبة استيعاب اعتمادات التجهيز للصندوق للتنمية هي ناتج العلاقة بين المبلغ المصروف والمبلغ الإجمالي للتجهيز للصندوق الجهوي للتنمية. وتبلغ هذه النسبة علي المستوي الوطني 103،44% لسنة 2011 بعد أن كانت 91،5% سنة 2010 و 73،32%.

ويتعلق الأمر إذن بنسبة عالية للغاية لأنها تفوق 100% وفي تزايد ملحوظ منذ سن 2009. وهذه نتيجة مرضية بطبيعة الحال وتترجم شيئا ما قدرة البلديات علي القيام باستثمارات.

ومع ذلك وإذا أخذ في الحسبان ما تبقي لم يستخدم من السنتين السالفتين(2009 و2010) المقدرة بمبلغ658.481.952 أوقية، أمكن تقديم مبلغ حقيقي متوفر(الصندوق الجهوي للتنمية 2011+ تراكم ما تبقي) ومن هذا المنطلق يمكن تقديم نسبة استيعاب "حقيقية"تبلغ 78،20%. وفي هذه الحالة، تكون القدرة البلدية في القيام باستثمارات أقل إقناعا. وسنرجع لهذا الموضوع في الخاتمة.

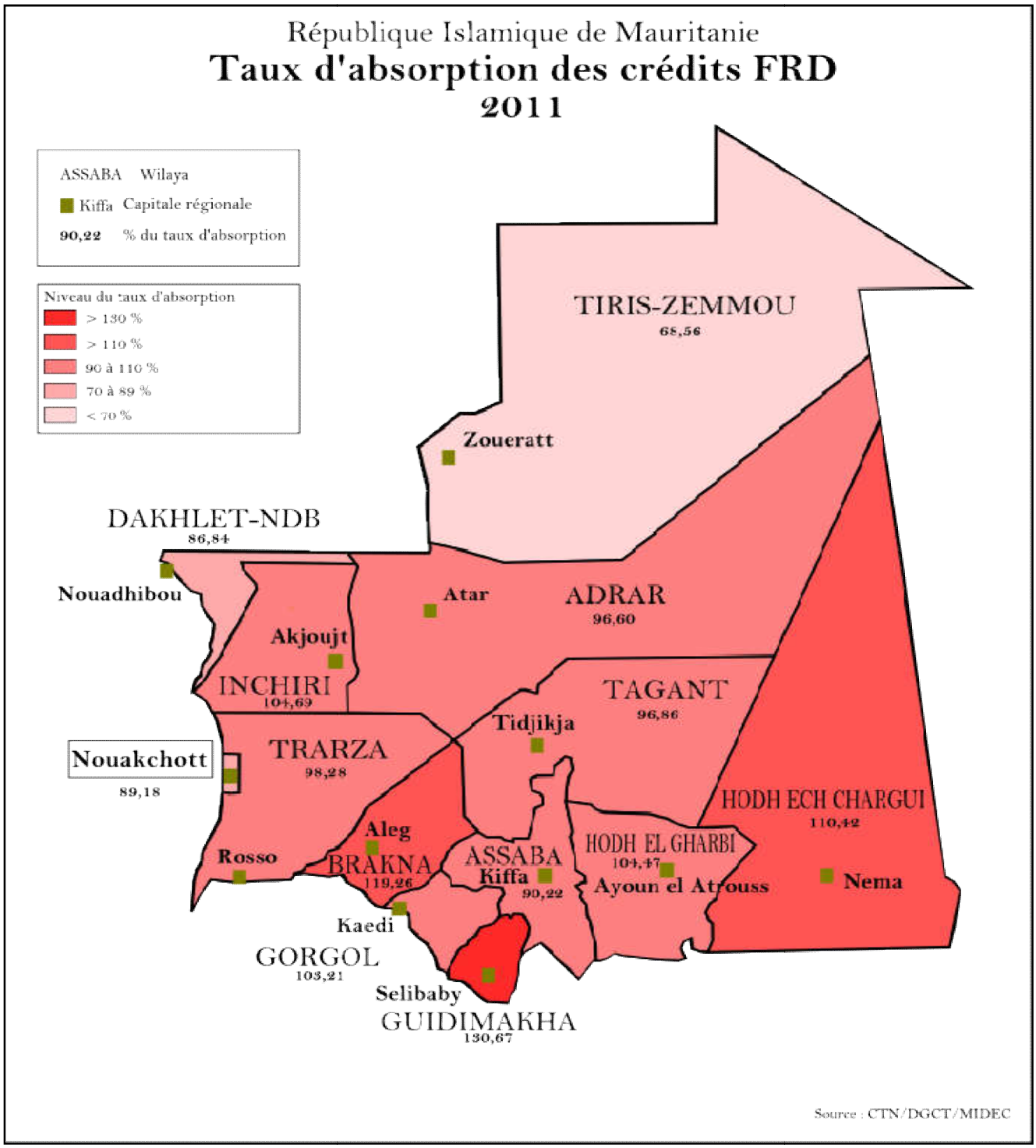
وبما أن النسبة الوطنية مرتفعة جدا(103،44%)، يمكن اعتبار أن ثلاثة تعطي نسبا ضعيفة نسبيا: ولاية تيرس زمور 68،56% و ولاية داخلت نواذيبو 86،84% وبنسبة أقل ضعفا 89،18%.

وبالمقابل، تعرف ولايات الحوض الشرقي ولبراكنه وكيديماقا نسبا مرتفعة بشكل كبير تتراوح بين 110 و130% (أنظر الخريطة رقم3)

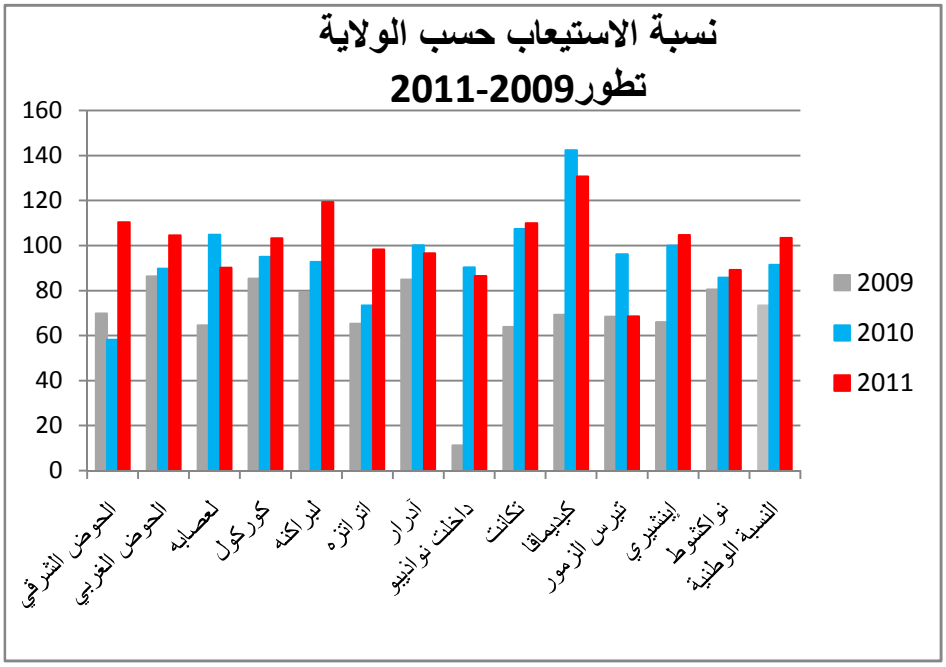
غير أن الوضعيات تختلف،و ففي حالة ولاية تيرس زمور، يبدو أن بلديات هذه الولاية تواجه صعوبات في تنفيذ استثماراتها ونسبة استيعابها هي الأضعف بالبلاد. و تتوفر هذه الولاية إضافة إلي ما تبقي من السنوات السابقة، علي الرغم

بالنسبة لداخلت نواديبو، تعود هذه النسبة إلي غياب معطيات عن بعض البلديات. أما فيما يخص ولاية نواكشوط، فإن هذه النسبة ترجع خصوصا إلي عدم التزام بلدية وغياب معطيات عن بلدية أخري.

الخريطة رقم 3



2 - تطـــــــــور نســـــــب الاستيعـــــــــــــاب



عند تفحص تطور نسب الاستيعاب، يظهر أن ثمانية(8) ولايات تعرف نسبا في تزايد وأن خمس (5) ولايات في تقهقر بين سنتي 2010 و2011. وتحصد سبع(7) نسبا تفوق 100% في سنة 2011. وهي الولايات التي استخدمت، جزئيا علي الأقل، ما تبقي لديها من السنوات المالية السابقة.

وإذا ما تم فحص النسب المحصول عليها في سنتي 2009 و2010، فإنه كان بمقدور كل الولايات الوصول إلي نسب تتجاوز 100% في سنة 2011. وبالنسبة للولايات التي تنطبق عليها هذه الحالة، فإنه كان بمقدورها، باستثناء ولاية كيديماقا، الوصول إلي نسب أعلي من تلك التي بحوزتها.

وهذا ما من شأنه إضفاء الشك علي قدرة البلديات في استخدام كافة المبالغ الموضوعة تحت تصرفها. بل يتعلق الأمر في الواقع، بتساؤل ينبغي أن يوجه حول الاستخدام الحقيقي الذي قيم به لما تبقي من سنة علي السنة الأخرى، اللهم إذا تعلق الأمر بإستراتجية تعتمدها البلديات ترمي إلي تراكم المبالغ المالية سعيا إلي تراكم المبالغ بغية القيام بعمليات أوسع نطاقا.

فحالة كيديماقا خاصة لأنها مستحيلة حسابيا لكون المبالغ المتبقية نع السنة المالية 2009 ليست كافية لتفسير نسب 2010 و2011 التي تفوق علي التوالي 140% و 130%.

3- مبـــــــالغ مـــــــــا تبقـــــــــــي من سنـــــة 2011

الولايات	مبلغ الصندوق الجهوي2011	إجمالي المبلغ المصروف	ما تبقي2011	يعادل من الصندوق الجهو(%)2011
الحوض الشرقي	302 345 623	333 875 168	-	-
الحوض الغربي	177 138 113	185 055 514	-	-
العصابه	203 191 508	183 328 491	19 863 017	9,77
كوركول	209 509 621	216 236 673	-	-
لبراكنه	184 942 578	220 560 217	-	-
اترارزه	192 300 973	188 989 972	3 311 001	1,72
آدرار	49 706 799	48 019 181	1 687 618	3,39
داخلت نواذيبو	62 929 700	54 429 759	8 499 941	13,51
تكانت	58 037 943	63 769 417	-	-
كيديماقا	143 903 191	188 043 519	-	-
تيرس زمور	29 834 200	20 453 925	9 380 275	31,44
إينشيري	8 006 232	8 381 415	-	-
نواكشوط	372 919 011	359 709 655	13 209 356	3,54
الوطني	**2 040 000 000**	**2 110 256 620**	**55 951 208**	**2,74**

في الجدول السابق، فإن المبالغ الجهوية المتبقية لا تعادل الفرق مبلغ الصندوق الجهوي الوطني والمبلغ المصروف وطنيا لكون عدد من الولايات(7) أنفقت مبالغ تفوق مبلغ اعتمادات الصندوق الجهوي للتنمية الموجودة لديها في سنة 2010.

يتعين إذن اعتبار أن المبلغ المتبقي وطنيا هوبمثابة نتيجة المبالغ الجهوية المتبقية التي تبلغ 55.951.208 أوقية أي نسبة 2،74% من مبلغ التجهيز للصندوق الجهوي للتنمية.

وعليه يتعلق الأمر بما تبقي أقل بكثير مما هوالحال في سنة 2010(16،12%) و(27%) سنة 2009 الشيء الذي يوحي ببعض التحسن قي القدرة العامة للبلديات علي تنفيذ ميزانيات استثمارها.

تبقي المسألة التي سبقت إثارتها حول استخدام المبالغ المتبقية. ويبين الجدول التالي أن استخدام المبالغ المتبقية كان ضعيفا علي العموم. وهذا مما يقلل شيئا ما من القدرة علي تنفيذ الميزانية.

الولايات	ما نبقي علي الصندوق في 2009	حصة ما تبقي المستخدم في 2010	ما بقي علي الصندوق في 2010	حصة ما تبقي المستخدم في 2011	ما تبقي علي الصندوق2011	حصة ما تبقي القابلة للاستخدام علي 2012
الحوض الشرقي	80 660 835	0	103 249 860	31 529 545	0	152 381 150
الحوض الغربي	19 954 421	0	14 587 757	7 917 401	0	26 624 777
العصابة	61 035 846	6 900 917	0	0	19 863 017	73 997 946
كوركول	26 192 088	0	8 497 566	6 727 052	0	27 962 602
لبراكنه	33 705 978	0	10 921 599	35 617 639	0	9 009 938
اترارزه	56 500 249	0	8 661 149	0	3 311 001	68 472 399
آدرار	6 458 538	41 991	0	0	1 687 618	8 104 488
داخلت نواذيبو	45 236 583	0	4 881 551	0	8 499 941	58 618 075
تكانت	19 751 886	3 362 626	0	5 731 474	0	10 657 786
كيديماقا	42 073 503	49 155 926	0	44 140 328	0	- 51 227 751
تيرس زمور	7 500 002	0	914 407	0	9 380 275	17 794 684
إينشيري	2 141 262	1	0	375 183	0	1 766 078
نواكشوط	70 758 537	0	49 023 212	0	13 209 356	132 991 105
الوطني	**517 206 311**		**200 737 101**		**55 951 208**	

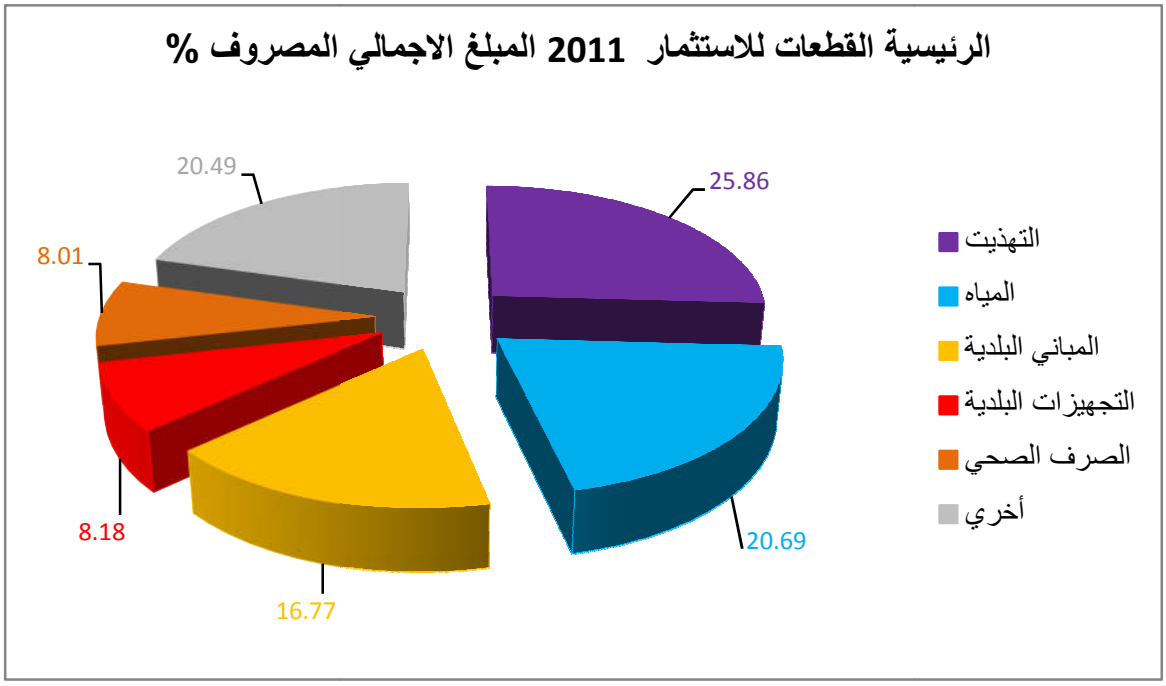
يلاحظ من خلال هذا الجدول أن كافة الولايات، باستثناء ولاية كيديماقا، حققت خلال السنوات المالية من 2009 إلي تراكمات كبيرة نسبيا من المبالغ المتبقية قابلة افتراضيا للاستخدام في 2012 إضافة إلي الصندوق الجهوي للتنمية. ثلاثة ولايات فقط حدت من المبلغ المتبقي إلي أقل من 10 ملايين، بينما حققت ولايتي نواكشوط والحوض الشرقي تراكمات من المبالغ المالية تتجاوز إلي حد كبير 100 مليون أوقية.

تشكل حالة ولاية كيديماقا التي سبق ذكرها، حالة خاصة، فبعد أن كانت تتوفر علي مبلغ ما تبقي يناهز 42 مليون وأنفقت مبلغ 49 مليون زيادة علي حصتها من الصندوق الجهوي للتنمية لسنة 2010. كما أنفقت من جديد مبلغ 44 مليون زيادة علي حصتها من الصندوق الجهوي للتنمية لسنة 2011. وفي النهاية، فإن الولاية، إما أن تكون في عجز مالي بمبلغ يزيد 51 مليون، وإما أن تكون البلديات التي تشكلها قد سجلت تقارير صرفها خارج الصندوق الجهوي للتنمية أو إما أن تكون متوفرة علي مبالغ كبيرة متبقية من السنوات السابقة علي 2009 والتي لا نتوفر علي معطيات بشأنها(وهو احتمال قوي).

وفي الختام، يبدوان البلديات الموريتانية تتقدم، علي المدى المتوسط، في قدراتها علي تنفيذ ميزانيات استثماراتها(نسبة الاستيعاب في ازدياد مطرد)، ولكن الازدياد أقل في، وقع الأمر، مما يمكن تصوره من خلال نسب الاستيعاب السنوية، لأن تراكمات المبالغ المتبقية الموجودة علي هذه السنوات الثلاثة وتشكل

مبالغ كبيرة نسبيا. ويبلغ مجموع تراكمات المبالغ المفترض توفرها وقابليتها للاستخدام سنة 2012 ما يزيد علي 588 مليون أي 11% من تراكم مبلغ التجهيز للصندوق للتنمية لسنوات 2011/2009.

4- الاستثمـــــــار حســـــب القطـــــــــاع



يشكل التهذيب القطاع الاستثمار الأول بالنسبة للبلديات الموريتانية، حيث يمثل ما يزيد علي (1/4) ربع إجمالي الاستثمار. كما يشمل أيضا القطاع الأول للاستثمار في سنة 2010 مع ربع إجمالي الاستثمار كذلك.

يأتي قطاع المياه، كما هو الحال في 2010، في المرتبة الثانية مع 21% تقريبا من إجمالي الاستثمارات(19،75% في سنة 2010). يأخذ قطاع المباني البلدية ا لمرتبة الثالثة(الرابعة في 2010) مع 17% تقريبا من إجمالي الاستثمارات.

يوجد في المرتبة الرابعة قطاع التجهيز البلدي(الثالث في 2010) مع 8،18% من إجمالي الاستثمارات مقابل 14،72% في سنة 2010.

وأخيرا، يأتي قطاع الصرف الصحي، كما هو الحال في 2010، في المرتبة الخامسة مع 8،01% من إجمالي الاستثمارات مقابل 5،19%.

يشابه الاستثمار البلدي سنة 2011 مثيله سنة 2010، إذ تمثل القطاعات الخمس الأولي 80% تقريبا من إجمالي الاستثمارات وهي نفسها في 2010 مع 77،5%. يلاحظ مرور المباني البلدية قبل التجهيز البلدي. يوجد تغير آخر طفيف مهم: تقدم قطاع الصرف الصحي الذي، وإن بقي في المرتبة الخامسة، ارتفع بقيمة نسبية تناهز ثلاث (3) نقاط، بينما انخفض قطاع التجهيز البلدي بأكثر من ستة(6) نقاط.

إلا أنه عند دراسة تفاصيل التقارير البلدية، نلاحظ أنه بالنسبة لهذا القطاع الأخير، أن بعض مشتريات السيارات تم تصنيفها في قطاع النقل في حين يتعلق الأمر بالتجهيز البلدي الصرف الذي لم يحظ بتقييم كاف.

الجدول رقم3

	القطاعات															
	الصحة	المي	التهذيب	المباني البلدية	التجهيز البلدي	التجهيز البلدي	التربية الحيوانية	الزراعة	دعم منظمات المجتمع المدني	شباب/رياضة	اجتماعي - ثقافي	النقل	طرق/ممرات	الطاقة	البيئة	الصرف الصحي
المبلغ المصروف	73 886 487	422 060 360	527 526 679	342 032 986	166 959 770	47 393 345	6 832 997	55 530 349	52 096 810	17 967 383	118 967 383	58 651 662	41 506 827	9 957 797	5 943 251	162 476 347
الرتبة	7	2	1	3	4	11	15	9	10	13	6	8	12	14	16	5
الرتبة 2010	6	2	1	4	3	10	14	11	8	16	9	13	7	15	12	5

يلاحظ أخيرا، أن الاستثمار البلدي في القطاعات الثانوية(يمثل مجموعه 20% من إجمالي الاستثمار) وهو الزراعة والشباب والرياضة والاجتماعي ـ الثقافي(+3 نقاط) وبالخصوص النقل(+4 نقاط) و تعرف تقدما ملحوظا من حيث قيمة إجمالي الاستثمار وذلك علي حساب قطاعات البيئة و الطرق/الممرات.

5- الاستثمـــــــار القطـــــــاعي حســـــــب الولايـــــــــــــة

تبين الخرائط التالية أولولات الاستثمار الرئيسية لكل واحدة من ولايات البلاد الثلاثة عشر. وهذه الأولويات محددة بالحصة التي يمثلها مبلغ الاستثمارات في كل قطاع بإجمالي الجهوي للتنمية لكل ولاية.

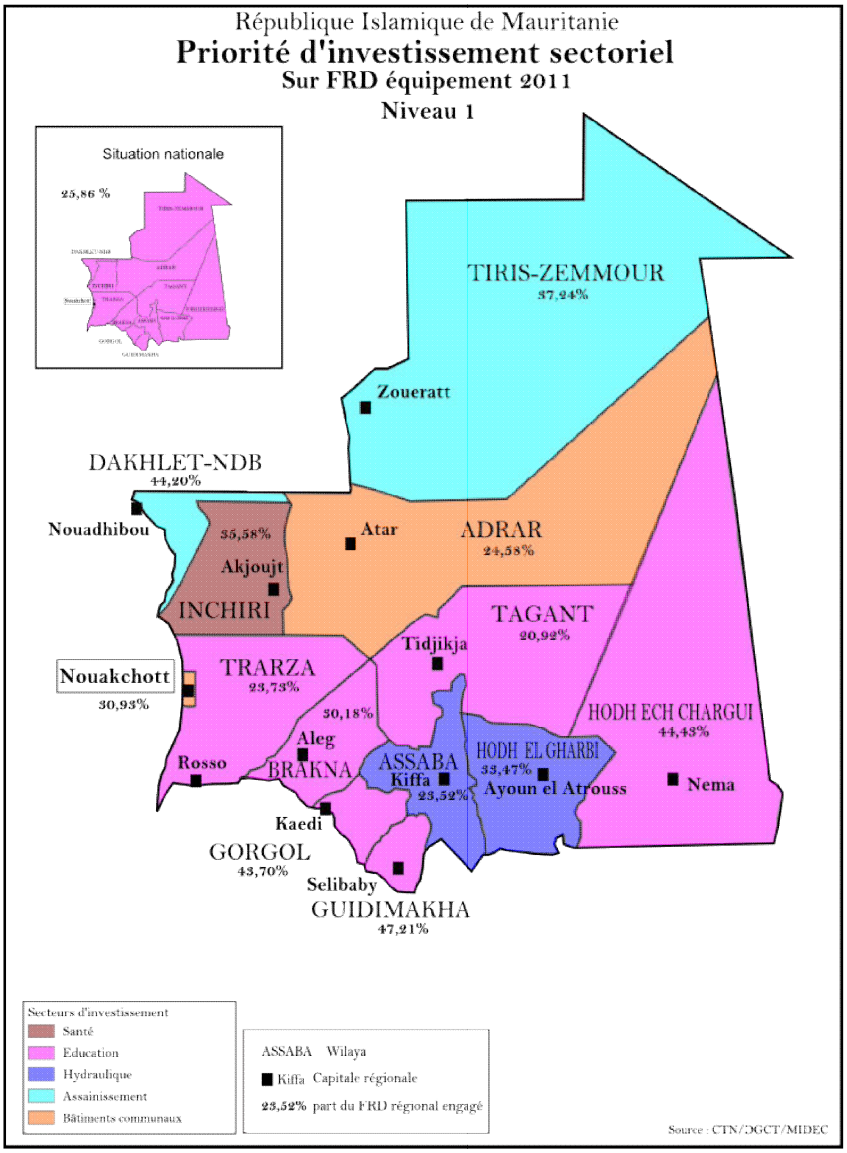
تخصص ست(6) ولايات من أصل 13 علي الأقل 60% من استثماراتها لثلاث قطاعات ذات أولوية: التهذيب، المياه والمباني البلدية. وبالمقابل، خصصت أربعة منها للقطاعات الأولية أقل من 30% وثلاث ولايات فقط أعطت أولوية استثمارها لقطاع واحد(المباني البلدية) من بين هذه القطاعات الثلاثة. ويتعلق الأمر بولايات الشمال التي هي: داخلت نواذيبو، إينشيري وتيرس زمور.

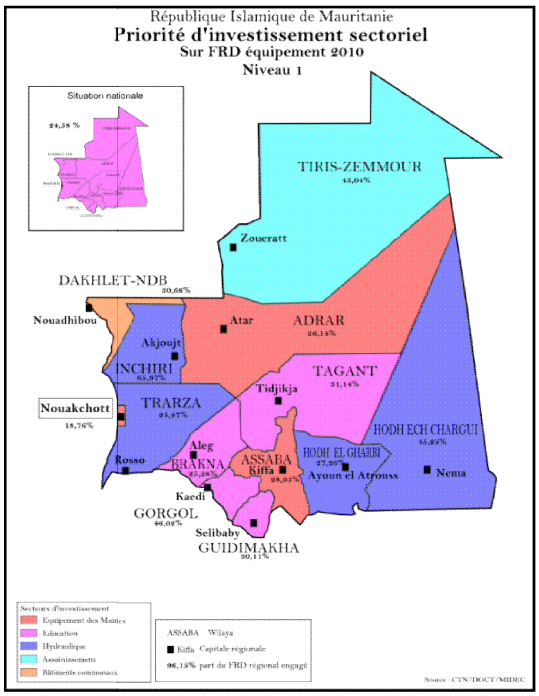
يمثل قطاع التهذيب(الرتبة الأولي علي المستوي الوطني) ويقع في نفس الرتبة بالنسبة لستة ولايات من 13 ولاية نسبة ما بين 20 و47% من اعتمادات الصندوق الجهوي للتنمية المتوفرة. يوجد هذا القطاع في الرتبة في ولايتين وفي الرتبة الثالثة في ولاية واحدة(أنظر الخريطة رقم5 و6). وبذلك تكون 9 ولايات من أصل 13 قد أعطت أسبقية استثماراتها لقطاع التهذيب.

يوجد قطاع المياه(الرتبة الثانية وطنيا) في الرتبة الأولي من استثمارات ولايتين(انظر الخريطة رقم4) وفي الرتبة الثانية في ثلاث ولايات وفي الثالثة في ولايتين(انطرالخريطة رقم6).وبذلك تكون 7 ولايات قد استثمرت بوفرة في قطاع المياه مع مصروفات مالية تمثل ما بين 14 و36% من اعتمادات الصندوق الجهوي للتنمية المتوفرة.

وأخيرا، يقع قطاع المباني البلدية(الرتبة الثالثة وطنيا) في الرتبة الأولي من أولويات الاستثمار لولايتين والرتبة الثانية لثلاث ولايات والرتبة الثالثة لخمس ولايات. تخصص 10 ولايات إذن حصة لايستهان بها من الصندوق الجهوي لاستثمارات ف استثماراتي قطاع المباني البلدية.

الخريطة رقم4

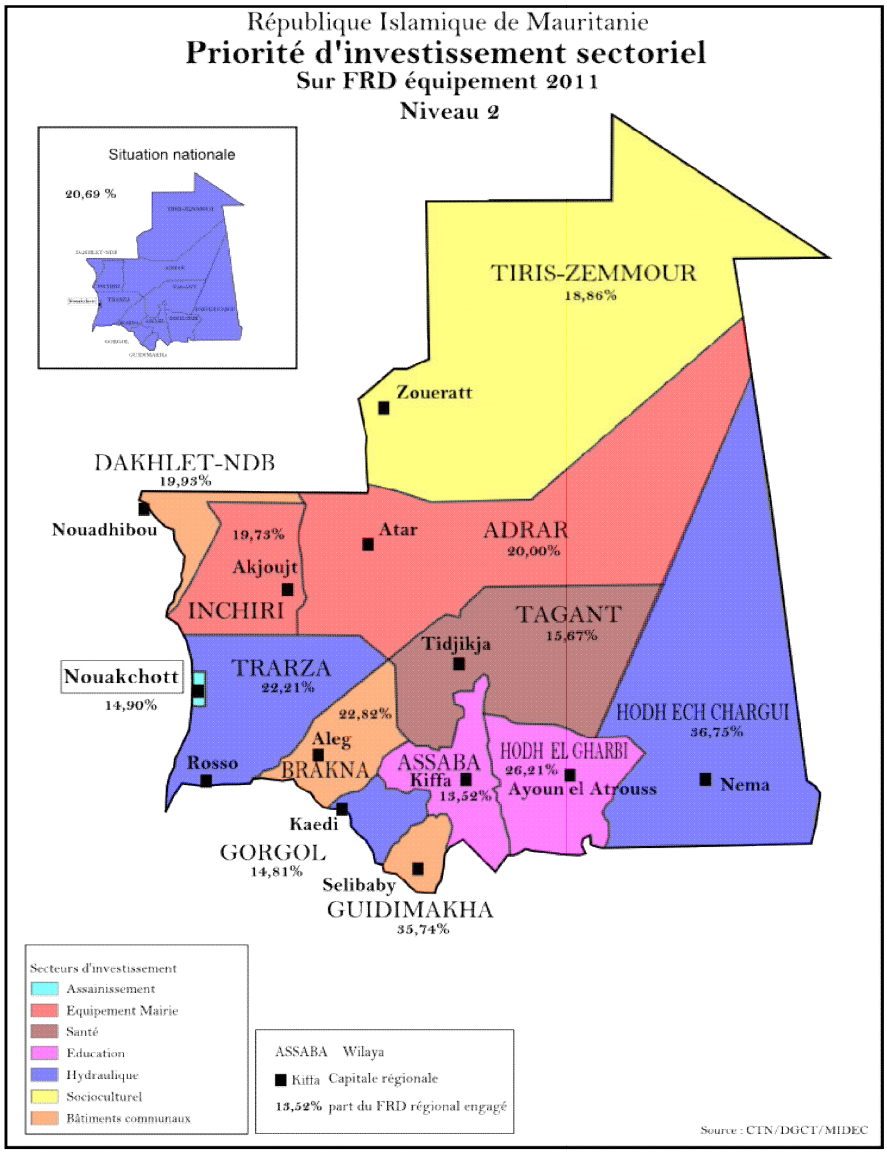




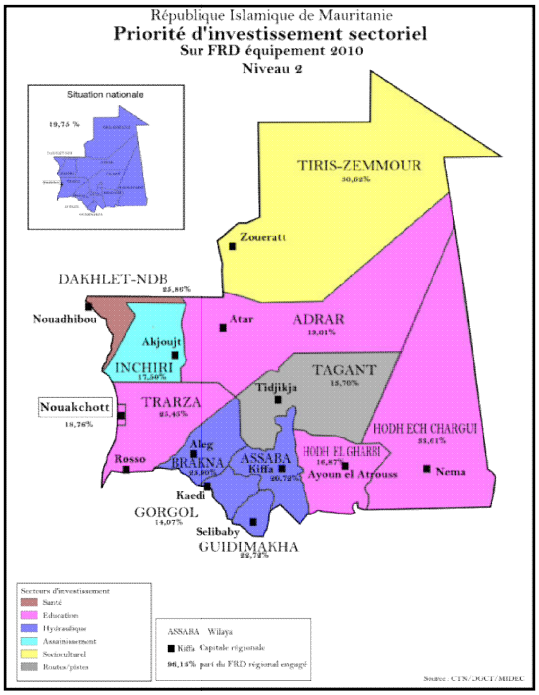
تشكل الاستثمارات المبينة في الرتبة الأولي من الأولوية علي الأقل20 % من اعتمادات الصندوق الجهوي المتوفرة ويمكن أن تمثل إلي غاية 47% من هذه الاعتمادات.

علي مستوي الرتبة الأولي من أولويات استثمارات 2011، تتميز ثلاث ولايات عن الولايات الأخرى بالاستثمار في قطاعات الصرف الصحي(داخلت نواذيبو، تيرس الزمور) والصحة(إينشيرى). وهذه القطاعات لا توجد إلا في الرتبة الخامسة والسابعة من أولويات الاستثمار علي المستوى الوطنى.يبقي قطاع التعليم كما هو الحال في 2010، القطاع الأول للاستثمار. ويلاحظ أنه خلال هاتين السنتين الماليتين، حافظت ثمانية ولايات علي الرتبة الأولي في أولوية استثمارها لقطاعي التهذيب أو المياه، كما حافظت ست ولايات علي أولوية مماثلة لاستثماراتها في الرتبة الأولي. يلاحظ أيضا أن"التجهيز البلدي" لايظهر في الرتبة الأولي لأية ولاية.

الخريطة رقم5



المقارنة مع 2010

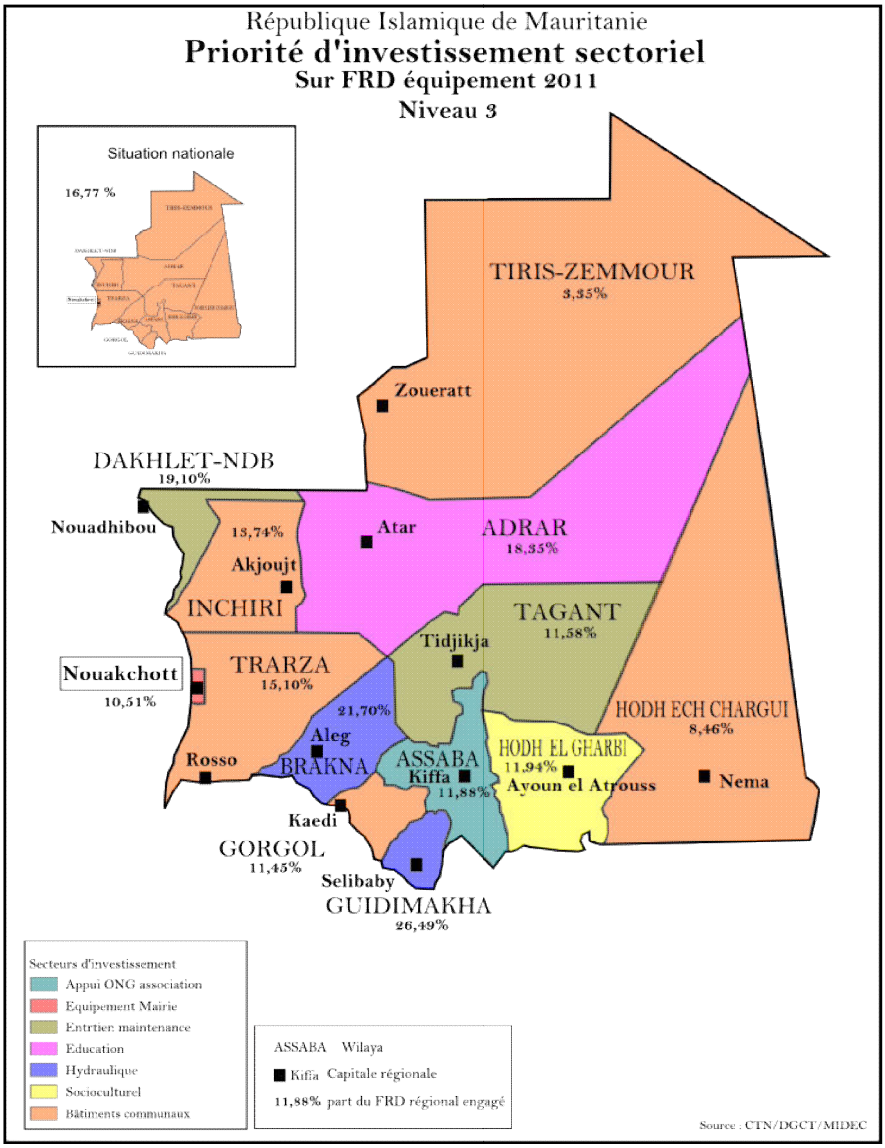


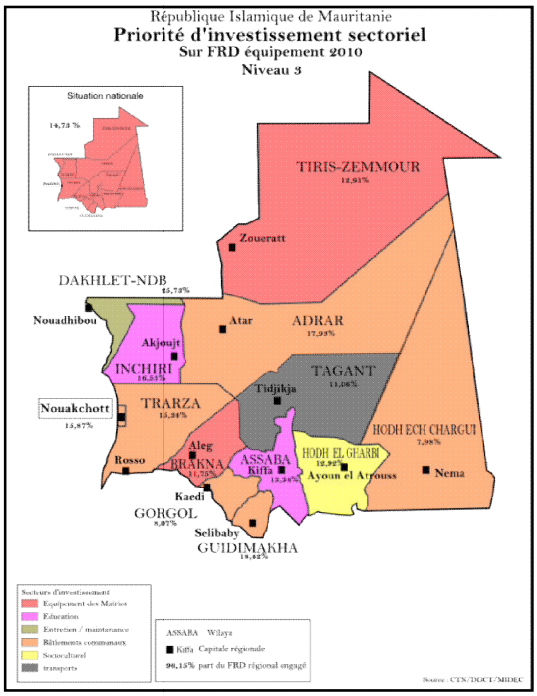
تشكل الاستثمارات المبينة في الرتبة الثانية من الاولوية نسبة 13% علي الأقل من اعتمادات الصندوق الجهوي للتنمية المتوفرة. ويمكن أن تصل إلي غاية 36% من هذه الاعتمادات.

علي مستوي الرتبة الثانية من أولويات استثمارات 2011، تتميز ثلاث ولايات أخري باستثمارها في قطاعات الصرف الصحي(نواكشوط)، الصحة(تكانت) والاجتماعي ـ الثقافي(تيرس زمور). هذه القطاعات لا توجد علي المستوي الوطني إلا في الرتب 5،و 7، و6 من اولويات الاستثمار.

يبقي قطاع المياه كما هو الحال في 2010 القطاع الثاني للاستثمار علي المستوي الوطني. يلاحظ أيضا أن 3 ولايات فقط تستثمر في الرتبة الثانية في نفس قطاعات 2010(الحوض الغربي وكوركول وتيرس زمور).

الخريطة رقم6





تشكل الاستثمارات المبينة في الرتبة الثالثة في أولوية الاستثمار نسبة 3،35% علي الأقل من اعتمادات الصندوق الجهوي للتنمية المتوفرة. ويمكن أن تصل إلي غاية 26% من هذه الاعتمادات.

علي مستوي الرتبة الثالثة من أولويات استثمارات 2011، تتميز ثلاث ولايات أخري باستثمارها في قطاعات الحفظ/ الصيانة(داخلت نواذيبو،تكانت) ودعم المنظمات غير الحكومية/ الجمعيات(العصابة). هذه القطاعات لا توجد علي المستوي الوطني إلا في الرتبتين 11، 10 من أولويات الاستثمار.

يختلف قطاع الاستثمار الثالث علي المستوي الوطني في 2011 عنه في2010 لأنه من قطاع التجهيز البلدي إلي قطاع المباني البلدية. ويوجد هذا القطاع في الرتبة الثالثة من أولويات الاستثمار لخمس ولايات من أصل 13. يلاحظ أيضا أن 6 ولايات فقط تستثمر في الرتبة الثالثة في نفس قطاعات 2010.

IV- تبعثـــــــر/ تشـــــرذم الاستثمـــــــارات البلديـــــــــــــة

تفيد المعطيات عن عدد المشاريع ونسبة الاستيعاب والمبالغ المصروفة حسب المشاريع، بالتطور الكمي والأولويات القطاعية للاستثمار البلدي، أنها لا تقدم أي عناصر حول جودة هذه الاستثمارات.

إذ أن قياس أساس عناصر عددية وحدها غير كاف. غير أنه يمكن اعتبار أن مشروعا أقل من مبلغ معين إلا تأثيرا محدودا علي التنمية المحلية: الأمر بالتأهيلات الصغيرة واقتناء اللوازم لتجهيز البلديات والاعانات الموجهة للجمعيات.

يسمح احتساب **متوسط معدل الاستثمار حسب المشروع** بإقامة علاقة تبعثر أو تشرذم الاستثمار البلدي. فكلما كان مشرذما، يكون إذن متوسط الاستثمار حسب المشروع ضعيفا ويكون احتمال أن يكون للاستثمار البلدي تأثير ضعيف علي التنمية المحلية وتحسين ولوج السكان إلي الخدمات الأساسية أمرا واردا.

يحتسب هذا المؤشر بالمقارنة بين مبلغ الصندوق الجهوي للتنمية المصروف وعدد المشاريع المنجزة. وبهذا يمكن احتساب متوسط مبلغ الاستثمار حسب المشروع علي مستوي البلاد والولاية والمقاطعة.

1- متـــــــــوسط مبلـــــــغ الاستثمار حسب المشـــــــروع في 2011

يصل متوسط مبلغ الاستثمار حسب المشروع في 2011 إلي **1.094.531 أوقية أي بزياد قدرها 4،98% مقارنة بسن 2010.**

السنة	مبلغ متوسط الاستثمار حسب المشروع	تطور (%)	تراكمات التطور 2009/2011
2009	916 011		+ 19,49%
2010	1 042 627	+ 13,82	
2011	1 094 531	+ 4,98	

يأتي هذا التطور علي خلفية زيادة قدرها 13،82% بين 2009 و2010 وتقابل تراكم الزيادة تين 2009 و2011 بما يقارب 19،5%. ويتعلق الأمر إذن بنمو لايستهان به يمكنأن يترجم ببعض الميول إلي الحد من تبعثر الاستثمار.

ومع ذلك يبقي متوسط مبلغ الاستثمار حسب المشروع بالقيم المطلقة **ويفيد بتشرذم قوي و شامل للاستثمار البلدي.**

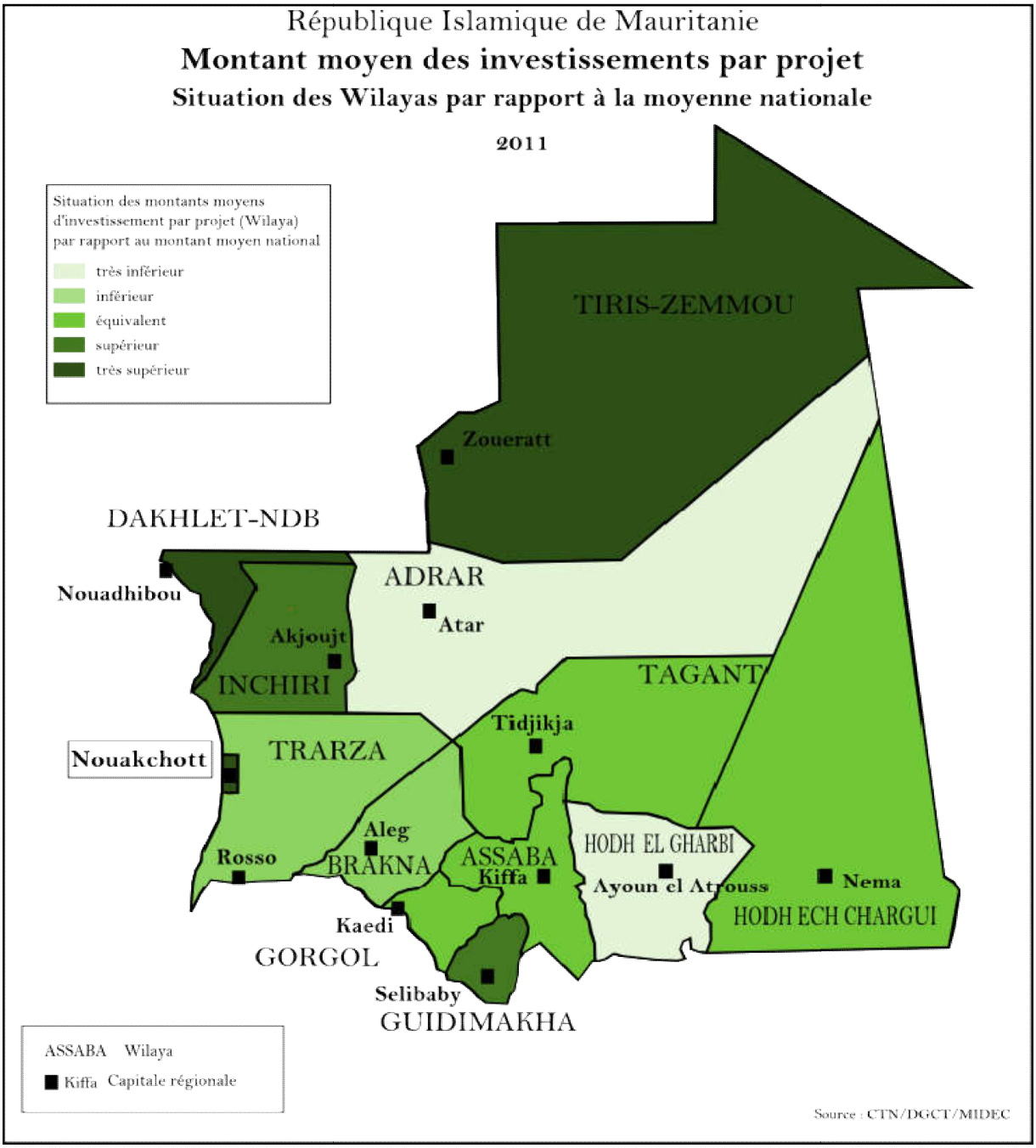
ومن جهة أخري، يبدو أن الزيادة المعتبرة لاعتمادات التجهيز للصندوق الجهوي للتنمية لسنة 2011، للتذكير2،34 +% مقارنة بسن 2010؛ لم تخلف إلا تأثيرا طفيفا متوسط مبلغ الاستثمار حسب المشروع. وقد فضلت غالبية البلديات مضاعفة عدد المشاريع أكثر من اتساعها أو جودتها.

إلا أنه توجد فوارق كبيرة بين الولايات كما هو ظاهر في الخريطة رقم7 التالية. تتميز ثلاث ولايات هي: داخلت نواذيبو ونواكشوط وتيرس الزموربمتوسطات مبالغ استثمار عالية جدا وتفوق المبلغ الوطني وتقع بين 86 و116%.

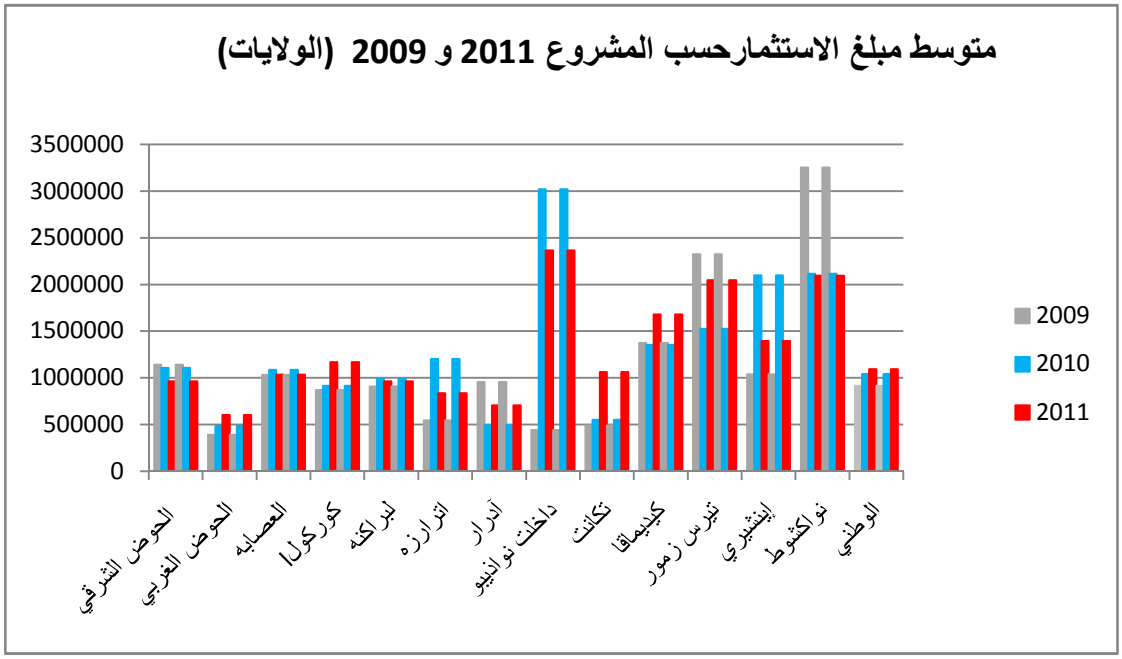
وعلي العكس،تتوفر ولايتي آدرار والحوض الغربي علي مبالغ أقل بكثير من البلغ الوطني(35- إلي44- %).

وبهذا، يمكن اعتبارأن تبعثر الاستثمار عام علي مستوي الإقليم، إلا أنه يكون أقل بكثير في بلديات داخلت نواذيبو ونواكشوط وتيرس الزمور. ويكون علي العكس من ذلك، أكثر حدة في ولايتي آدرار والحوض الغربي.

الخريطة رقم7



2- تطور مبلغ متوسط الاستثمار بالمشروع وحسب الولايات بين 2009 و2011



يلاحظ من خلال الرسم البياني رقم6 أعلاه بعض الاستقرار علي مستوي متوسط مبلغ الاستثمار حسب المشروع من سنة إلي أخري بالنسبة لغالبية الولايات.

وهكذا، فإن حجم تبعثر الاستثمار كبير جدا منذ 2009 في ولايتي الحوض الغربي وآدرار وكذلك قي ولاية اترارزه.

وهذا التبعثربشكل كبير في ولاية داخلت نوذيبو كنذ2010. كما أنه أقل حدة في ولايتي تيرس زمور ونواكشوط علي الرغم من ارتفاعه مقارنة بسنة 2009.

تقع ولايتي كيديماقا وإينشيري فوق المستوي الوطني وهما إذن منطقتين يقل فيهما التبعثر أكثر من غيرهما.

3- متوسط مبلغ الاستثمار بالمشروع وحسب القطاعات

يمكن أن يكون احتساب متوسط مبلغ الاستثمار بالمشروع وحسب القطاعات مفيدا أيضا، فهو يعطي فكرة عن حجم المشاريع الممولة من طرف البلديات.

	القطاعات															
	الصحة	المياه	التله	التهذيب	التجهيز البلدي	الحفظ والصيان	التنمية الحيوانية	الزراعة	دعم المنظمات غير الحكومية و الجمعيات	الشباب/الرياض	اجتماعي - ثقافي	النقل	الطرق/الممرات	الطاقة	البيئة	الصرف الصحي
متوسط المبلغ المصروف 2011	1 040 655	778 709	1 268 093	1 636 521	1 024 293	1 247 193	179 815	702 916	685 484	1 452 797	849 767	2 094 702	1 257 782	905 254	349 603	2 095 850
الرتبة	9	12	5	**3**	8	7	16	13	14	4	11	**2**	6	10	15	**1**
متوسط المبلغ المصروف 2010	1 144 778	914 706	1 094 504	1 245 069	1 100 803	2 057 158	589 772	448 946	592 398	1 043 259	1 010 330	725 634	1 135 848	897 280	1 303 061	1 866 806
2010 الرتبة	5	11	8	4	7	**1**	15	16	14	9	10	13	6	12	**3**	**2**

القطاعات التي كان متوسط مبالغ استثمارها مرتفعا هي: الصرف الصحي(رقم1)، النقل(رقم2) والمباني البلدية(رقم3).

ولكن فوق ذلك كله، المهم ملاحظته هنا هوضعف متوسط المبالغ التي تم صرفها خاصة بالنسبة لمشاريع المياه: أقل من 800.000 أوقية.

وبصورة عامة تؤكد هذه الأرقام من سنة إلي أخري، أن البلديات فضلت مشاريع صغيرة من نوع إعادة التأهيل/ الإصلاح، اقتناء المستلزمات وتقديم الإعانات.

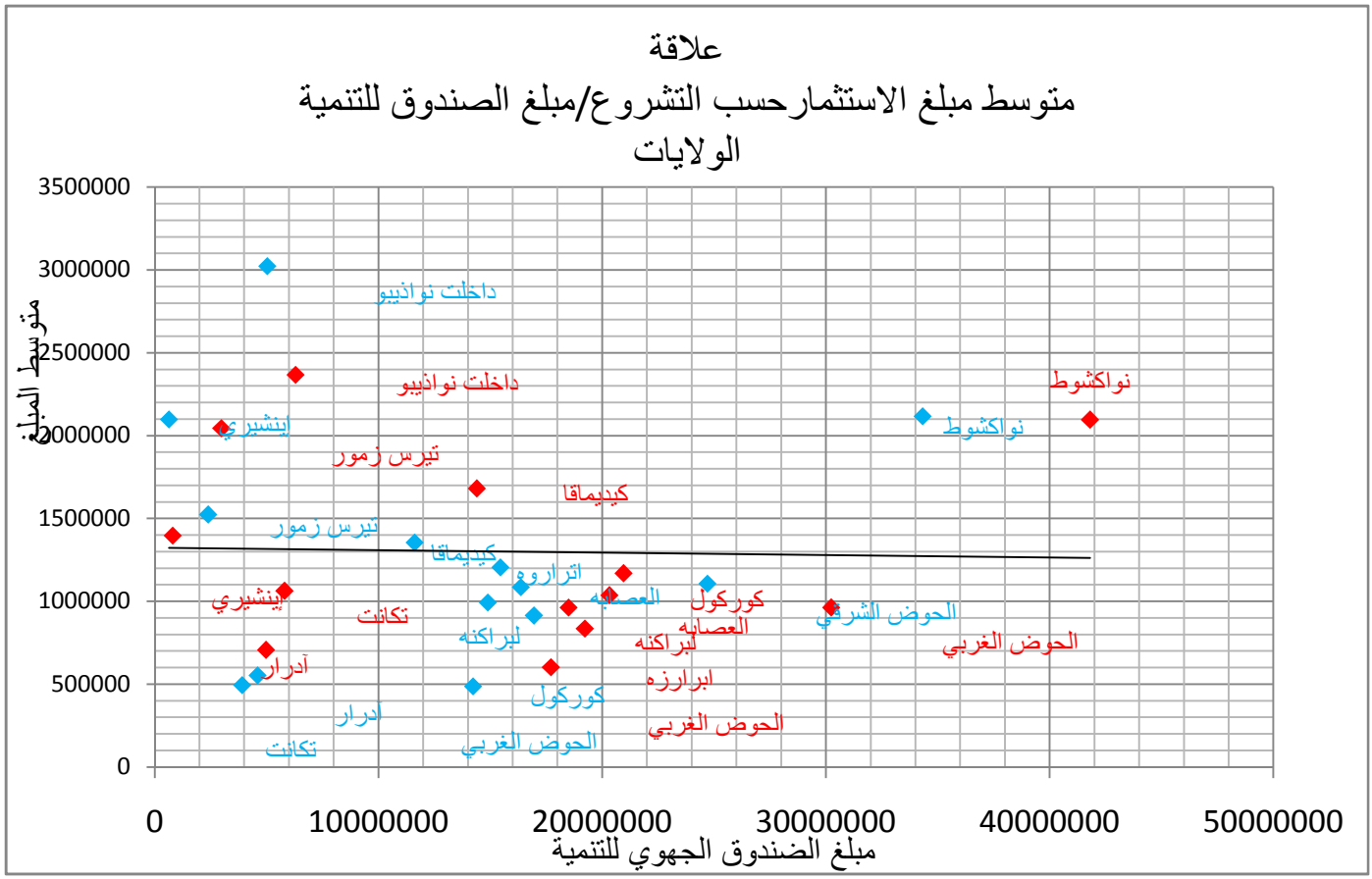
V. دعـــــــــم قـــــدرات تمـــــــــويل البلـــــــــــــديات؟

دعم القدرات المالية للبلديات مسألة مطروحة علي الدوام: هل تتوفر البلديات علي المؤهلات الكافية لتنفيذ ميزانيات تجهيز أكبر حجما خاصة في مجال الإشراف علي العمل؟ هل تتجه البلديات عموما إلي شرذمة استثماراتها و هل ستمكن زيادة حجم ميزانيات التجهيز من عكس هذه الاتجاه؟

حسب المعطيات الواردة في هذا التقرير، يبدو أن زيادة حجم الاستثمارات المتوفرة(64،23+% في 2011 مقارنة مع سنة 2010)، لم تشكل عرقلة للبلديات في تنفيذ ميزانيات تجهيزها: نسبة الاستيعاب مرتفعة.

غير أنه يبدو أن هذه الزيادة في الاعتمادات المتوفرة، لم يكن لها تأثير مهم علي تجزئة الاستثمار.

الرسم البياني رقم7



تمثل كل نقطة علي الرسم البياني أعلاه ولاية، تمثل النقاط الزرقاء سنة 2010 والنقاط الحمراء سنة 2011.

ليس هناك ترابط محدد بين مبلغ اعتمادات الصندوق الجهوي للتنمية ومتوسط مبلغ الاستثمار حسب المشروع.

إلا أنه تلاحظ بعض الاتجاهات المحددة:

i) عندما يكون حجم اعتمادات الاستثمار ضعيفا أو ضعيفا جدا، يكون مبلغ متوسط الاستثمار حسب المشروع مرتفعا جدا وهذا يعني أن تجزئة الاستثمار محدودة(حالة داخلت نواذيبو)، وعلي العكس عندما يكون حجم الاستثمار ضعيفا جدا، تكون تجزئة الاستثمار مرتفعة جدا(حالة ولايتي تكانت وآدرار).

ii) في حالة كون متوسط مبالغ استثمار الصندوق الجهوي للتنمية مرتفعة، يكون الاتجاه العام نحو متوسط مبالغ الاستثمار حسب المشروع ضعيفا ويكون عموما تحت المعدل الوطني(العصابه، لبرا كنه، اترارزه، كوركول والحوض الغربي). وعلي العموم،يتجه متوسط مبلغ الاستثمار نحو التجزئة.

iii) في كون مبلغ استثمار الصندوق الجهوي للتنمية مرتفعا(حالة نواكشوط)، متوسط مبلغ الاستثمار حسب الشروع مرتفعا وتكون التجزئة محدودة.

iv) وعلي العموم، ليس موقع النقاط الحمراء(2011) أكثر ارتفاعا من موقع النقاط الزرقاء(2010). وفضلا عن ذلك، يبدو أن زيادة الصندوق الجهوي للتنمية بين هاتين السنتين، لم تكن كافية لإحداث تأثير علي تجزئة الاستثمار.

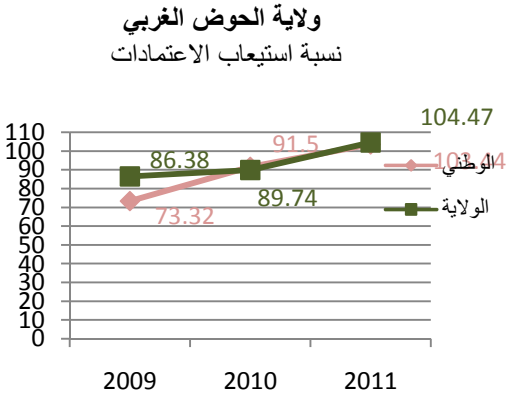
وهكذا، يبدو أنه مع دعم مؤسسي كبير خاصة في مجال الإشراف علي العمل وإبرام الصفقات، يمكن أن يكون لزيادة قدرات تمويل البلديات أثر إيجابي علي التنمية المحلية حالما تكون هذه الزيادة من الأهمية الكافية بحيث تمكن من تفادي حدوث أدني نزوع نحو تعدد المشاريع الصغيرة، وبالتالي النزوع نحو تجزئة الاستثمار.

1. ولايـــــــــــــة الحـــــــــــــوض الغـــــــــــــربي

	مبلغ ص.ج.ت	المبلغ المصروف	ما تبقي	المبلغ المسدد	نسبة استيعاب الاعتمادات(%)	نسبة تنفيذ المشاريع(%)
العيون	32 519 574	36 057 909	-	35 089 169	110,88	97,31
كوبني	64 052 126	65 662 000	-	61 319 500	102,51	93,39
تامشكط	26 587 975	29 807 528	-	23 129 531	112,11	77,60
الطينطان	53 978 438	53 528 077	450 361	53 528 077	99,17	100
الولاية	**177 138 113**	**185 055 541**	**450 361**	**177 408 777**	**104,47**	**95,77**

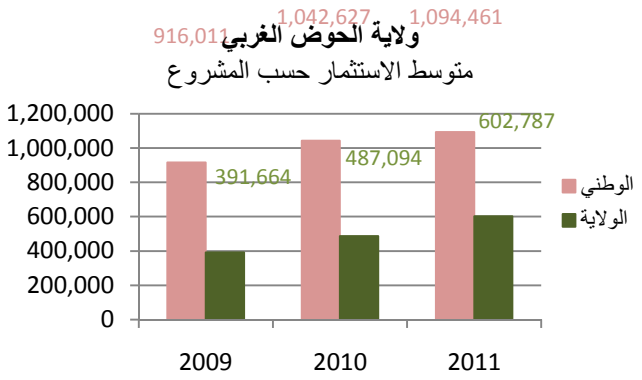
استفادت ولاية الحوض الغربي للسنة المالية 2011 من حصة التجهيز للصندوق الجهوي للتنمية بمبلغ 177.138.113 أوقية أي بزيادة قدرها 24،6%. وقد تم صرف مبلغ 185.055.541 أوقية في 2011 أي نسبة استيعاب بمقدار104،47%. و يفسر تجاوز هذه النسبة 100% باستخدام ما تبقي من السنة المالية المنصرمة.

ويشار إلي أن نسبة استيعاب هذه الولاية في تقدم مستمر منذ سنة 2009 وذلك علي الرغم من أن المبلغ الإجمالي للاعتمادات، قد ارتفع بشكل ملحوظ بين سنتي 2010 و2011. وهذا يفيد إذن بقدرة عامة علي تنفيذ الاستثمار بالنسبة لبلديات هذه الولاية.



نسبة الاستيعاب في تقدم ومجانسة داخل الولاية لأن المقاطعات الأربعة تعرف تقدما كذاك.

تقابل المصاريف المالية لسنة 2011 عدد 307 مشروعا. ويتعلق الأمر بارتفاع قدره 17،2%(+25)، وبهذا يرتفع متوسط مبلغ الاستثمار حسب المشروع هو الآخر بما يزيد قليلا علي 600.000 أوقية.



يتعلق الأمر هنا بتزايد ملحوظ لمتوسط معدل الاستثمار حسب المشروع مقارنة بسنة 2010. غير أنه يقل بشكل كبير عن المعدل الوطني وينبغي أن يكون في ترابط مع ارتفاع إجمالي اعتمادات الولاية. يتعين الاعتقاد إذن أن الوضعية في مجال تجزئة الاستثمار، تبقي قائمة علي الرغم من التحسن الطفيف في سنة 2011.

في مجال أولويات الاستثمار، تتميز ولاية الحوض الغربي برجوح استثمارها لصالح المياه(صرف 60 مليون ل 116 مشروعا) والتهذيب(صرف 47 مليون ل 52 مشروعا).

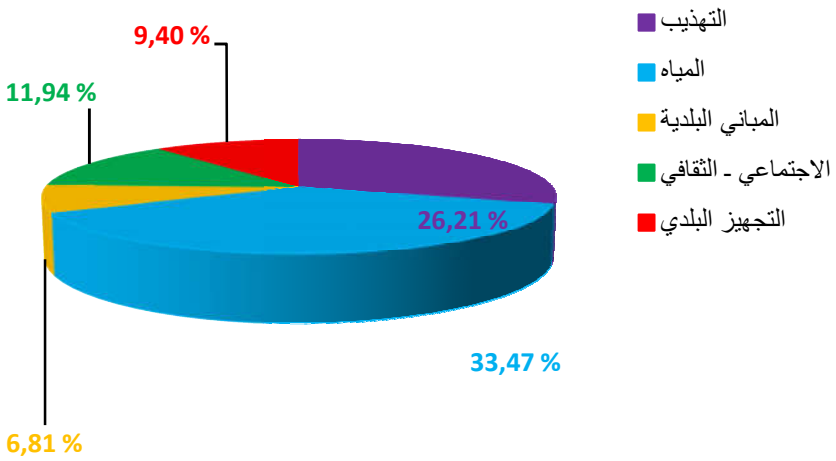
ويتعلق الأمر بثبات الإنفاق بين 2010 و2011 مع خصوصية طفيفة بالمقارنة مع المستوي الوطني الذي يعطي الأولوية في الاستثمار للتهذيب، ثم بعد ذلك للمياه.

وأخيرا، تتميز الولاية بأولويتها الثالثة بالاستثمار في مشاريع الاجتماعي ـ الثقافي مع11،94% من الاستثمار في 20 مشروعا.

ولاية الحوض الغربي

قطاعات الاستثمار ذات الأولوية

النسبة المأوية المصروفة من مبلغ التجهيزللصندوق الجهوي للتنمية



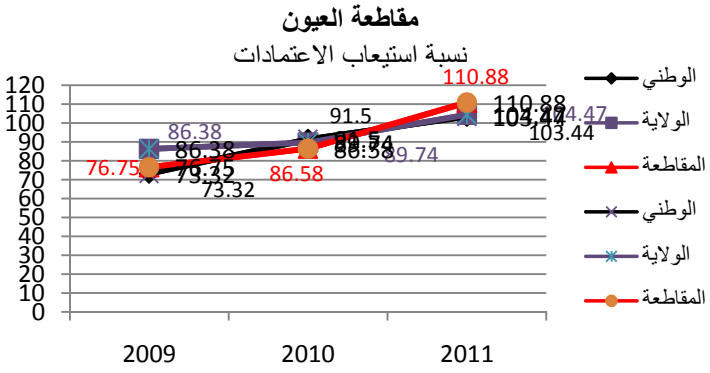
1.1. تحليـــــــــل المعطيـــــــــات بحســـــــب المقـــــــــــاطعـــة

i) نسبة الاستيعاب ومبلغ متوسط الاستثمار

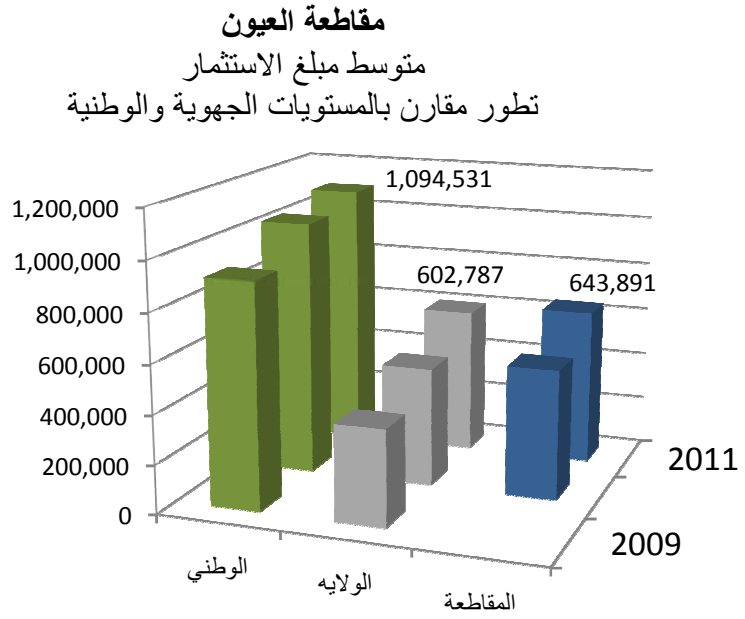
مقـــاطعـــــــــة العيـــــــــــون

استفادت بلديات مقاطعة العيون من اعتمادات التجهيز للصندوق الجهوي للتنمية لسنة 2011 من مبلغ 32.519.574 أوقية(17،26+% مقارنة بسنة 2010). وقد صرفت مبلغ 36.057.909 أوقية لإنجاز 56 مشروعا أي نسبة استيعاب تعادل 88،110%.

وبطبيعة الحال، فإن نسبة الاستيعاب هذه مرضية لإنها في ارتفاع مستمر منذ 2009 وتتجاوز المعدل الجهوي والوطني. وكان بإمكان ما تبقي الموجود من السنوات المالية السابقة، أن يمكن أيضا من تحقيق نسبة أعلي من هذه النسبة.

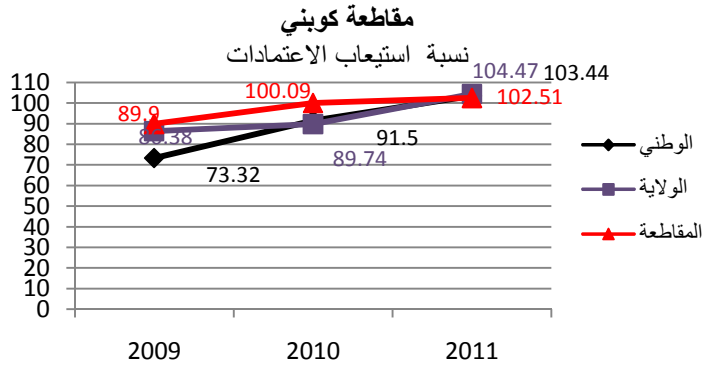


ارتفع متوسط مبلغ الاستثمار حسب المشروع في المقاطعة بما يزيد قليلا علي 100.000 أوقية للمشروع مقارنة مع سنة 2010، وهذا ناتج عن ارتفاع إجمالي الاعتمادات. وبالموازاة ارتفع عدد المشاريع أيضا بستة عشر وحدة الشيء الذي يفسر التزايد المحدود لمتوسط مبلغ الاستثمار حسب المشروع. إلا أنه يبقي ضعيفا وأقل بكثير من متوسط المبلغ الوطني، وتبقي كذلك تجزئة الاستثمار كبيرة جدا.



استفادت بلديات مقاطعة كوبني من اعتمادات التجهيز للصندوق الجهوى للتنمية لسنة 2011 من مبلغ 64.052.126 أوقية. وقد صرفت مبلغ 65.662.000 أوقية لإنجاز 50 مشروعا أي نسبة استيعاب تبلغ 102،51%.

وبطبيعة الحال، فإن نسبة الاستيعاب هذه جد مرضية فضلا عن كونها تأتي علي خلفية مستويات نسب جيدة في سنتي 2009 و2010.

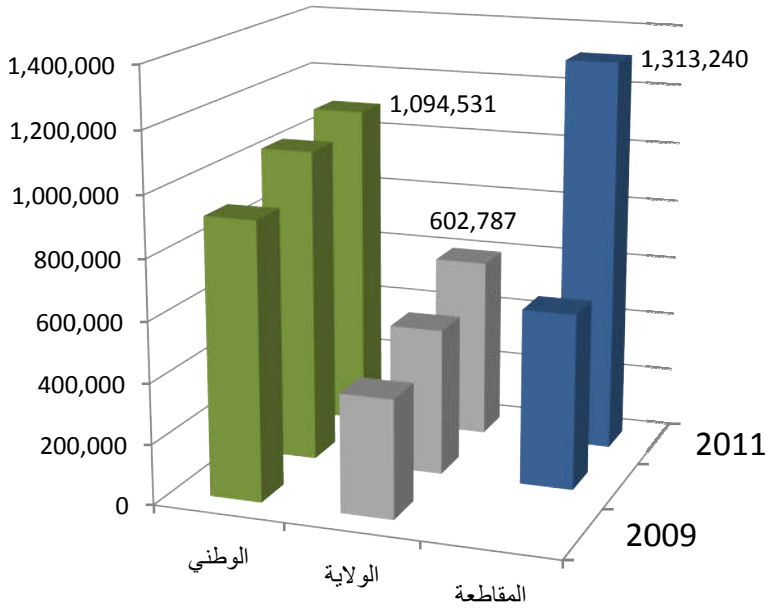


متوسط مبلغ الاستثمار حسب المشروع في المقاطعة في ارتفاع كبير مقارنة مع سنة 2010(124،77+%)، وبهذا يكون أعلي بكثير من نسبة المبلغ علي مستوي الولاية وحتي علي المستوي الوطني .وعلي من زيادة اعتمادات التجهيز للصندوق الجهوي للتنمية، فإن هذه الإضافة لم تستخدم من أجل زيادة عدد المشاريع. بل علي العكس، انخفض عدد المشاريع إلي 39 وحدة لصالح الأهمية النوعية لهذه المشاريع بدل أهميتها الكمية.

مقاطعة كوبني

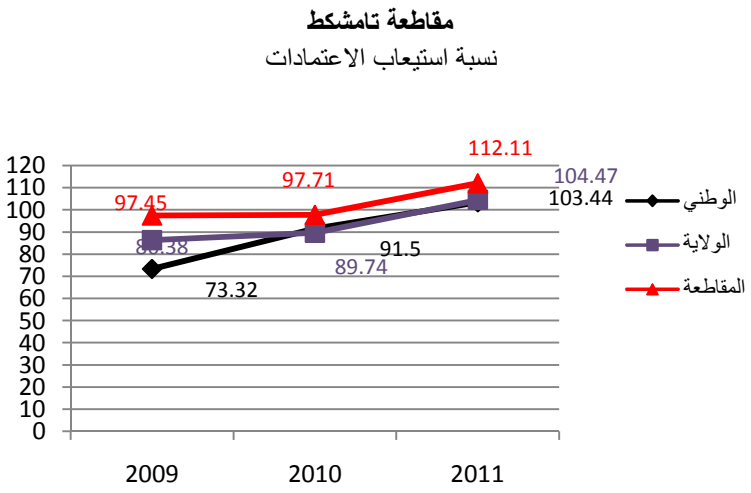
متوسط مبلغ الاستثمار حسب المشروع

التطور مقارنة مع المستويات الجهوية والوطنية



مقـــــــــــــاطعـــــــة تـــــــــــامـــــــــــشكط

استفادت بلديات مقاطعة تامشكط من ه اعتمادات الصندوق الجهوي للتنمية لسنة 2011 بمبلغ26.587.975 أوقية(29،98+% مقارنة مع 2010). وقد صرفت منها مبلغ 29.807.528 أوقية لإنجاز 81 مشروعا أي نسبة استيعاب بمقدار112،11%.



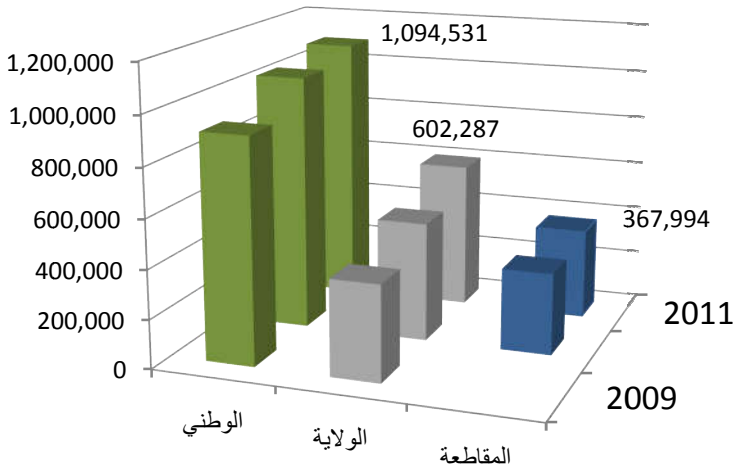
هذه النسبة مرضية بطبيعة الحال، بل مستغربة لأن الاستخدام الضعيف لما تبقي من اعتمادات 2010 لا يكفي لتفسير هذه النسبة.

حقق متوسط مبلغ الاستثمار ارتفاعا بسيطا(9،74+%)، إلا أنه يبقي ضعيفا بشكل خاص. وعلي الرغم من زيادة اعتمادات التجهيز للصندوق الجهوي للتنمية، فإن بلديات هذه المقاطعة قد عمدت بكثرة إلي تجزئة الاستثمار عن طريق زيادة عدد المشاريع. وبهذا رأت 20 مشروعا إضافيا في سنة 2011 مقارنة مع 2010.

مقاطعة تامشكط

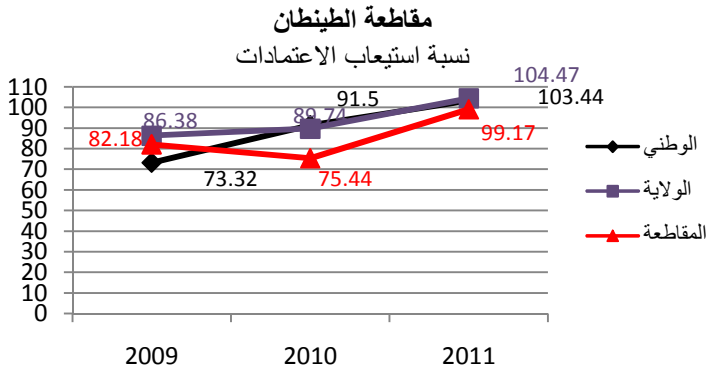
متوسط مبلغ الاستثمار حسب الاسثمار

التطور مقارن بالمستويات الجهوية والوطنية



مقـــــــــاطعـــــــــة الطيـــــــنطـــــــــــان

استفادت بلديات هذه المقاطعة من اعتمادات التجهيز الصندوق الجهوي للتنمية بمبلغ 53.978.438 أوقية لسنة 2011، أي زيادة مقدارها 23،95%. وقد صرفت 53528077 أوقية لعدد إجمالي من المشاريع يبلغ 120 مشروعا،أي نسبة استيعاب تبلغ 99،17%.



وبطبيعة الحال، فإن نسبة الاستيعاب هذه جد مرضية خاصة بالمقارنة مع السنة المالية 2010(24+نقطة)، علما أن الصندوق الجهوي للتنمية 2011 كان أعلي بكثير منه في سنة2010 .

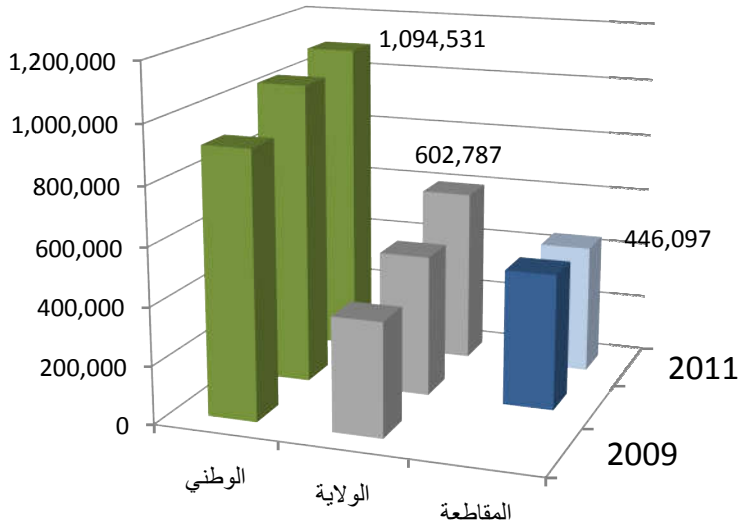
إلا أنه يبقي أقل من النسب الوطنية ونسب الولاية و يسمح أيضا بافتراض أن مبلغ 10 ملايين من ما تبقي من السنة المالية المنصرمة لم يتم استخدامه. يلاحظ أنه علي الرغم من بعض التحسن ، توجد بعض الصعوبات في مجال صرف الاستثمارات.

يعرف متوسط مبلغ الاستثمار حسب المشروع في المقاطعة تراجعا طفيفا(94،4-%)، وبهذا يبقي ضعيفا بشكل خاص. وعلي الرغم من زيادة اعتمادات التجهيز للصندوق الجهوي للتنمية، فإن بلديات هذه المقاطعة قد فضلت تجزئة الاستثمار إلي حد كبيرعن طريق زيادة عدد المشاريع. وبهذا رأي 50 مشروعا إضافيا النور في سنة 2011 مقارنة مع 2010.

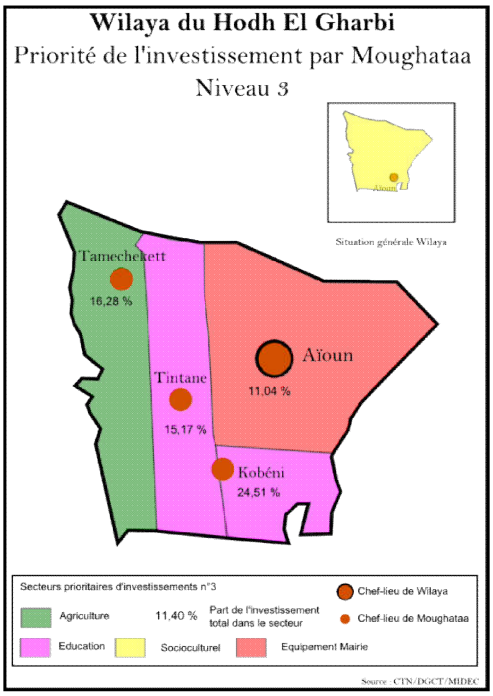
مقاطعة الطينطان

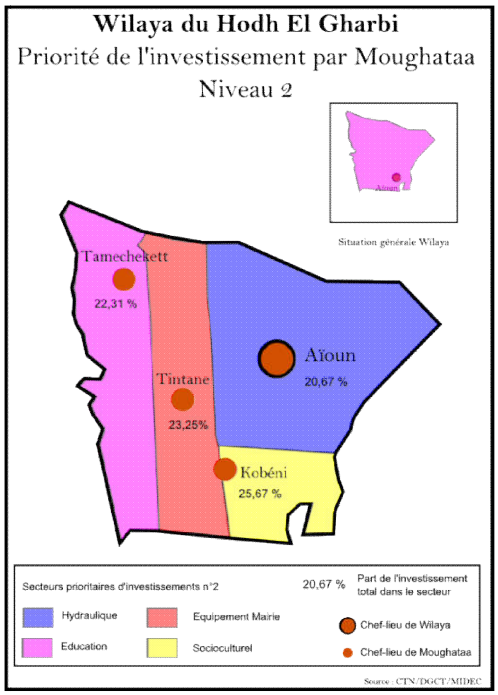
متوسط مبلغ الاستثمار حسب المشروع

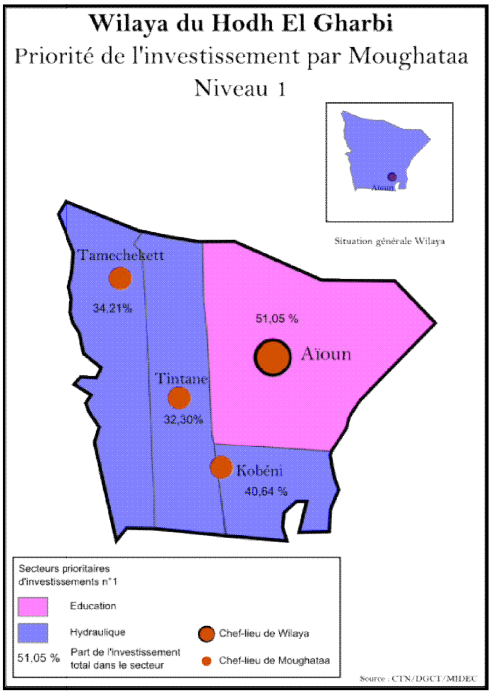
التطور مقارن بالمستويات الجهوية والوطنية



ii) أولـــــــــــــوية الاستثمـــــــــــــــــار







التعلـــــــــــيقـــــــات

أولوية الاستثمارررقم1 ما أن تكون قطاع المياه أو قطاع التهذيب، وهذا ما يتطابق الاتجاه الوطني.
وتمثل هذه الاستثمارات ذات الأولوية من المستوي الأول ما بين 1/3 و50% من أجمالي الاستثمار.

فيما يخص المستوي الثاني من الأولوية، يمكن ملاحظة خاصية ثابتة لمقاطعة كوبني التي توجد، كما هو الحال في السنة المالية 2010، في القطاع الاجتماعي ـ الثقافي(24،5% من إجمالي الاستثمار في حين أنه لايمثل إلا 6% علي المستوي الوطني).

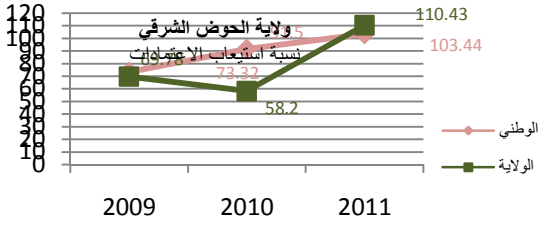
المستوي الثاني من الأولوية، تتميز مقاطعة تامشكط بنسبة 17،49% من استثمارها 2011 في قطاع الزراعة(أقل من 3% علي المستوي الوطني).

الحصيـــــــــلة الجهـــــــــــوية

1 – ولايـــــــــــــــة الحـــوض الشـــرقي

	مبلغ الصندوق الجهوي للتنمية	مبلغ الصندوق الجهوي للتنمية المصروف	ما تبقي	المبلغ المدفوع	نسبة استيعاب الاعتمادات(%)	نسبة تنفيذ المشاريع(%)
النعمة	54 327 884	60 683 000	-	60 683 000	111,70	100
ديكني	40 158 103	40 471 855	-	39 559 281	100,75	97,75
باسكنو	52 409 317	38 802 621	13 606 696	31 760 656	74,04	81,85
تمبدقه	51 719 970	67 052 811	-	67 052 811	129,65	100
آمورج	84 542 388	106 784 676	-	82 369 827	126,31	77,14
ولاته	9 895 936	9 821 000	74 936	8 523 586	99,24	86,79
أظهر	9 292 025	10 259 206	-	9 291 698	110,41	90,57
الولاية	**302 345 623**	**333 875 168**	**13 681 632**	**298 640 859**	**110,43**	**89,45**

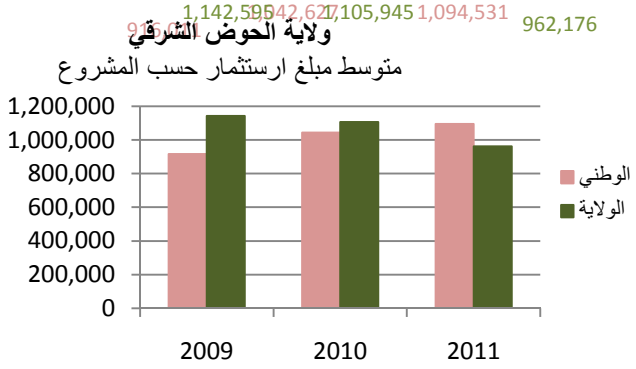
استفادت ولاية الحوض الشرقي للسنة المالية 2011 من اعتمادات للصندوق الجهوي للتنمية بمبلغ 302.345.623 أوقية أي زيادة قدرها 22،39%، صرف منها مبلغ 333.875.168 أوقية أي نسبة استيعاب تبلغ110،43%. وتفسر هذه النسبة التي تتجاوز100% باستخدام ما تبقي من السنة المنصرمة.



هذه النسبة في تزايد ملحوظ مقارنة مع السنتين الماضيتين وبالخصوص السنة المالية 2010. ويفسر خاصة بكون بلديات مقاطعة آمورج لم ترسل تقاريرها. بالنسبة لسنة 2011 فإن نسبة الاستيعاب مرضية

عموما في كافة المقاطعات باستثناء مقاطعة باسيكنو(74،04%). وتفسر هذه الحالة بعدم تنفيذ بلدية المكفه لميزانيتها، وهي حالة متكررة لأنها سبق وأن حدثت في السبة الملية 2010.

وتقابل المصاريف المالية لسنة 2011 عدد 347 مشروعا. ويتعلق الأمر برقم كبير جدا حقق بمقدار 167%(+217 مشروعا). وقد ارتفع متوسط الاستثمار حسب المشروع بأقل من مليون أوقية.



يتعلق الأمر هنا بمتوسط مبلغ الاستثمار حسب المشروع ثابت نسبيا مقارنة مع سنة 2010. إلا أنه قابل للمقارنة مع متوسط المبلغ الوطني وينبغي ربطه بزيادة الحجم الإجمالي لاعتمادات الولايات. وإذا كان هذا المبلغ يقلل من التجزئة في ولايات أخري، فإنه كان بإمكان زيادة الصندوق الجهوي للتنمية لسنة 2011 أن تحسن أيضا من الوضع لولا أن تم اعتماد تعدد المشاريع.

في مجال ألأولوية تتميز ولاية الحوض الشرقي بترجيح كبير لصالح الاستثمار في التهذيب(134 مليون مقابل مشروعا) والمياه (+110 مليون مصروفة مقابل 186 مشروعا).

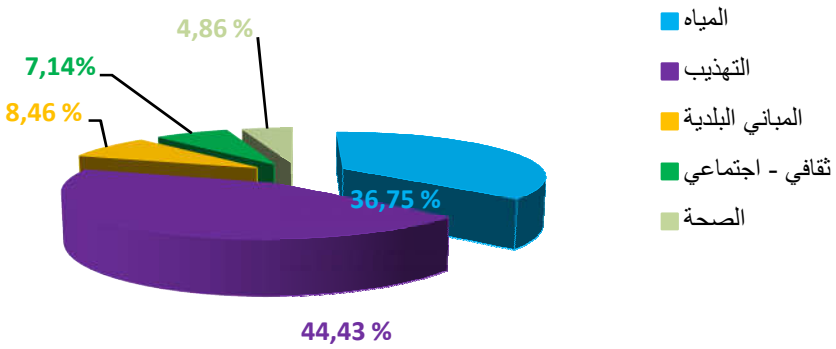
وهنا أيضا تتسم الأولوية بالثبات ما بين سنتي 2010 و2011 وبتشابهها مع حالة البلاد في مجال الأولوية القطاعية، إلا أنها أكثر تركيزا في مجال الحصة من الاستثمار الكلي.

والأخير، تستثمر الولاية في الأولوية الثالثة، علي غرار المستوي الوطني، في المباني البلدية بنسبة 8،46% من الاستثمار مقابل 10 مشاريع.

ولاية الحوض الشرقي

القطاعات ذات الأولوية في الاستثمار

النسبة المأوية المصروفة من عتمادات التجهيز **ص ج ت**

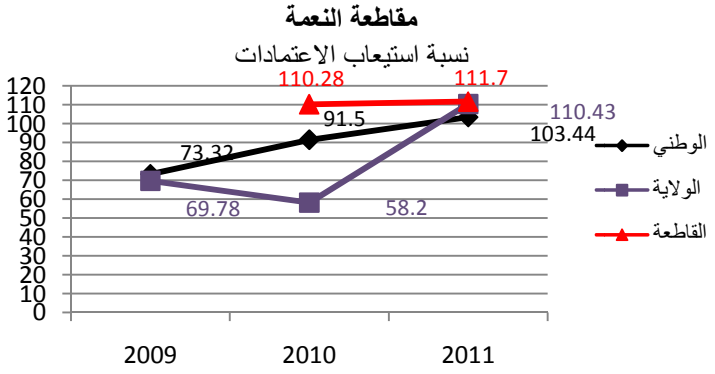


2.1- تحليـــــــــل المعطيـــــــــات بحســـــــب المقـــــــــاطعـــة

i) نسبة الاستيعاب ومبلغ متوسط الاستثمار

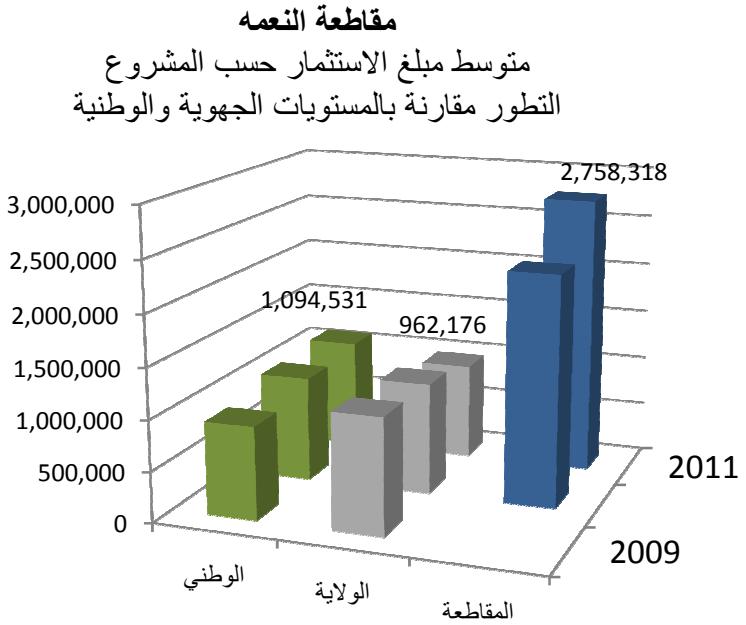
مقـــــــــاطعـــــــة النـــــــعـــــمـــــــــــة

استفادت بلديات مقاطعة النعمة من عتمادات التجهيز الصندوق الجهوي للتنمية لسنة 2011 بمبلغ 54.327.884أوقية (13،53%+ مقارنة بسنة 2010). وقد صرفت 60.683.000 أوقية لإنجاز22 مشروعا ،أي نسبة استيعاب تبلغ111،70%.



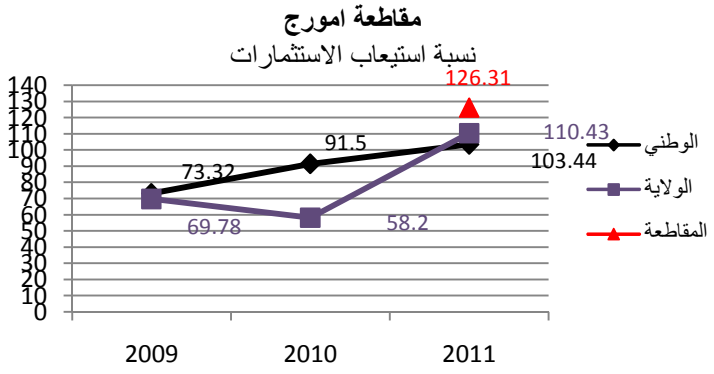
وبطبيعة الحال، فإن نسبة الاستيعاب هذه مرضية ومستقرة بالمقارنة مع السنة المالية 2010 .

متوسط مبلغ الاستثمار كبير جدا من منظور مثيله علي المستوي الوطني، بل في ارتفاع بمقدار 479.604 أوقية حسب المشروع مقارنة بسنة 2010. وهذا نتيجة لزيادة إجمالي الاعتمادات والإبقاء علي عدد معقول من المشاريع، وبهذا تتميز هذه المقاطعة بوضعية إيجابية حدها من تجزئة الاستثمار وبالتالي تشجيعها لمشاريع مهمة ومؤسسة.



مقـــــــــاطعـــــــــة امـــــــــــــــــــورج

ستفادت بلديات مقاطعة امورج من عتمادات التجهيز الصندوق الجهوي للتنمية لسنة 2011 بمبلغ 84.542.388أوقية (20،01%+ مقارنة بسنة 2010). وقد صرفت 106.784.676 أوقية لإنجاز194 مشروعا ،أي نسبة استيعاب تبلغ 126،31%.



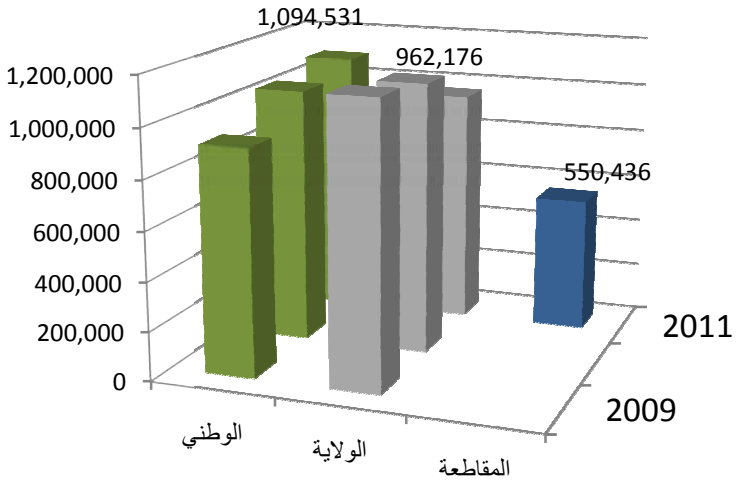
نسبة الاستيعاب هذه مرضية بطبيعة الحال وخاصة لكونها تأتي علي خلفية نسب استيعاب ضعيفة خلال السنوات المالية المنصرمة. وتفسر هذه النسبة باحتمال استخدام جزء من اعتمادات السنة المالية السابقة. عدد من بلديات هذه المقاطعة لم تعد تقاريرها للسنة المالية 2010.

متوسط مبلغ الاستثمار حسب المشروع أقل بالنصف مقارنة بمثيله علي المستوي الوطني. ونظرا لغياب أي معطيات بالنسبة للسنوات الماضية، فإنه لايمكن الحكم علي تطوره. وعلي كل حال، فإنه بالنسبة للسنة المالية 2011 يتعلق الأمر بمبلغ ضعيف جدا ويشير إلي تجزئة كبيرة للاستثمار.

مقاطعة امورج

متوسط مبلغ الاستثمار حسب المشروع

مقارنة التطور بالمستويلت الجهوية والوطنية

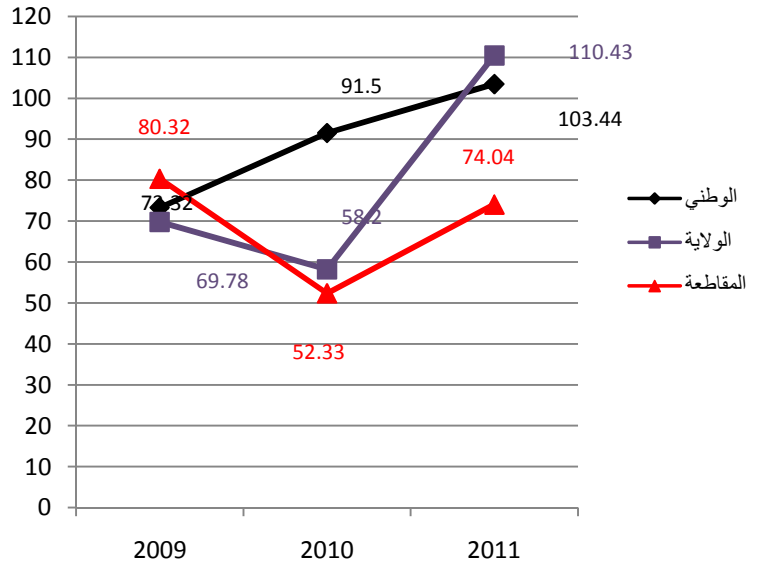


مقـــــــــاطعـــــــــة بـــــــــــاســـــــــــــكنو

استفادت بلديات مقاطعة باسكنو من عتمادات التجهيز الصندوق الجهوي للتنمية لسنة 2011 بمبلغ 52.409.317 أوقية(3،36%+ مقارنة بسنة 2010). ويفسر هذا الضعف في تزايد اعتمادات للصندوق الجهوي للتنمية بإنشاء مقاطعة أظهرالتي تشمل بلدية انيكت لحواش. وهكذا نزع من مقاطعة باسكنو الحصة العائدة لبلدية انبيكت لحواش،وهو مبلغ يظهر اليوم علي حساب المقاطعة الجديدة في أظهر.

مقاطعة باسكنو

نسبة استيعاب الاعتمادات

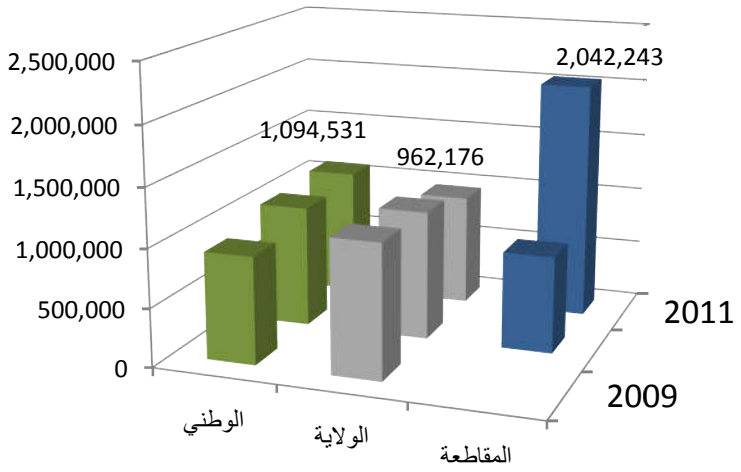


وقد صرفت بلديات هذه المقاطعة مبلغ 38802621 أوقية لإنجاز19 مشروعا أي نسبة استيعاب تبلغ 74،04%. ومع أن نسبة الاستيعاب هذه في تزايد مقارنة بالسنة المالية المنصرمة، إلا أنها تبقي متواضعة. ويتعلق الأمر بأداء جيد مع استخدام ما تبقي من السنة المالية المنصرمة، علما أن بلدية المكفه لم تنفذ ميزانيتها. في حين أن حصة هذه البلدية من اعتمادات الصندوق الجهوي للتنمية تمثل 50 % من إجمالي اعتمادات التجهيز للمقاطعة

مقاطعة باسكنو

متوسط مبلغ الاستثمار حسب المشروع

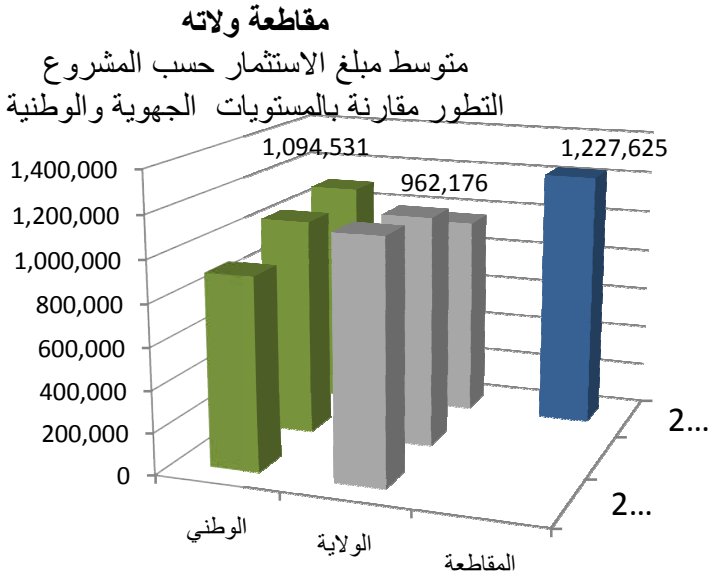
مقارنة التطور مع المستويات



متوسط مبلغ الاستثمار في تزايد كبير بمعدل 1.213.092+ أوقية حسب المشروع مقارنة بمعدل السنة المالية السابقة. وهو أيضا يعادل ضعف المعدل علي المستوي الوطني.

وهكذا تبذل بلديات هذه المقاطعة جهدا حقيقيا من أجل تفضيل الاستثمار في مشاريع ذات أهمية بدل تجزئة الاستثمار.

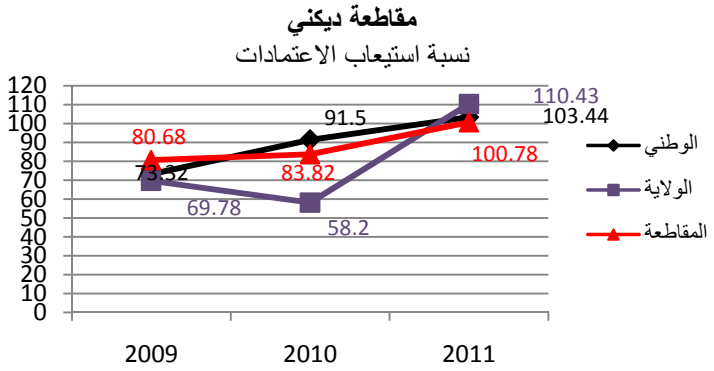
مقـــــــــاطعـــــــــة ولاتـــــــــ



متوسط مبلغ الاستثماريتجاوز المعدل الجهوي و الوطني، وهو أيضا لا تتمكن مقارنته بسبب غياب معطيات بالنسبة للسنوات السابقة. ويتعلق الأمر عموما بمبلغ لا يسمح بتنفيذ مشاريع مهمة، إلا أنه لا باتجاه يفيد باتجاه قوي نحو تجزئة الاستثمار.

مقـــــــــاطعـــــــــة ديـــــــــــــــــكني

استفادت بلديات مقاطعة ولاته من عتمادات التجهيز الصندوق الجهوي للتنمية لسنة 2011 بمبلغ40.158.103 أوقية(23،22%+ مقارنة بسنة 2010). صرف مبلغ 40.471.855 أوقية لإنجاز 20 مشروعا أي نسبة استيعاب تبلغ 78،100 %.

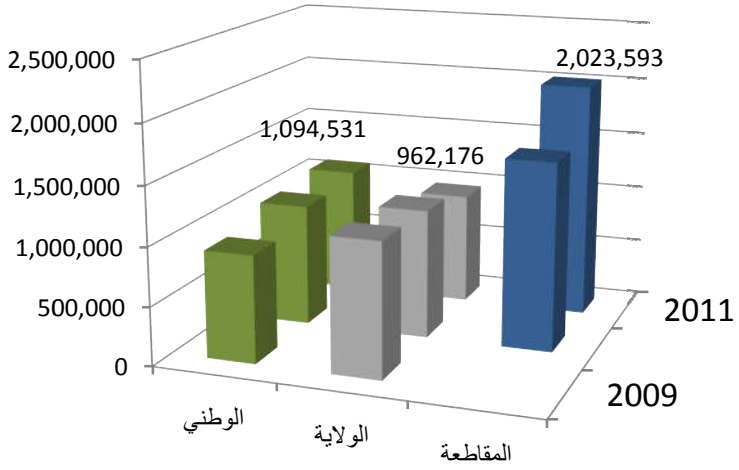


يتعلق الأمر بنسبة استيعاب مرضية وتتقدم بشكل كبير. ويمكن أن تكون أيضا أعلي نظرا لحجم ما تبقي من السنة المالية المنصرمة.

مقاطعة ديكني

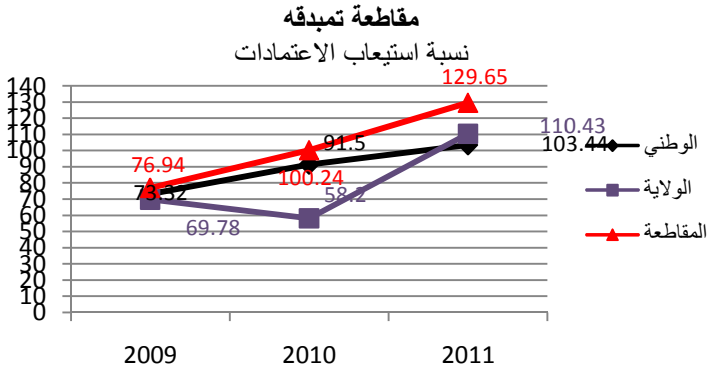
متوسط مبلغ الاستثمار حسب المشروع

المقارنة مع المستويات الجهوية والوطنية

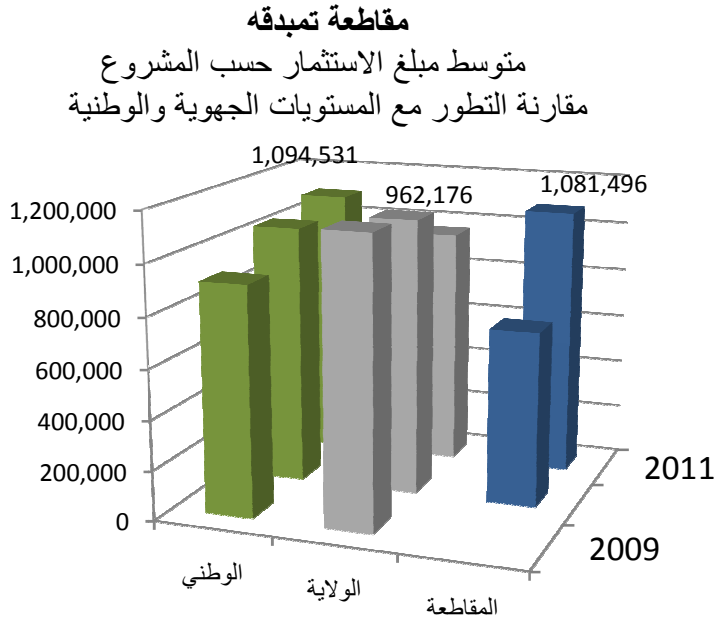


متوسط مبلغ الاستثمار يعادل ضعف المعدل علي المستوي الوطني، وهو فضلا عن ذلك في تزايد كبير مقارنة بمعدل السنة المالية السابقة. ولذا فهو يفيد نسبيا بإرادة في تفضيل أهمية و/ أو جودة الاستثمارات.

استفادت بلديات مقاطعة تمبدقه من عتمادات التجهيز الصندوق الجهوي للتنمية لسنة 2011 51.719.970أوقية(22،23%+ مقارنة بسنة 2010). صرف مبلغ 67.052.811 أوقية لإنجاز62 مشروعا أي نسبة استيعاب تبلغ 65،129 %.



يتعلق الأمربنسبة مرتفعة جدا بل مدعاة للاستغراب، ذلك أنه سبق الإبلاغ بكون بلديات المقاطعة استخدمت كل اعتماداتها للتجهيز من ص ج ت لسنة 2010. ولا يمكن تفسير هذه النسبة إلا جزئيا عن طريق استخدام ما تبقي الناتج عن السنة المالية 2009، علي أن هذه النسبة تبقي مرتفعة إذن بشكل غير مبرر. ومن الممكن أن تكون بلدية أو عدة بلديات ابلغت من خلال تقريرها عن استثمارات ممولة كليا أو جزئيا عن تمويلات من خارج الصندوق الجهوي للتنمية.



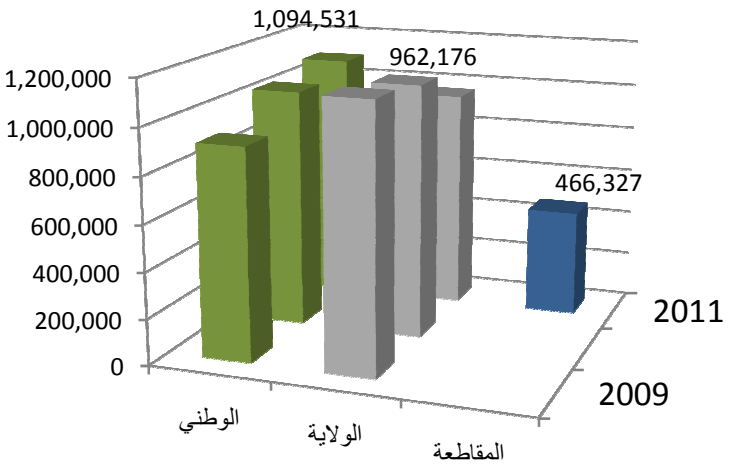
متوسط مبلغ الاستثمار يعادل المعدل علي الجهويو الوطني، وهو يفوق بشكل كبيرمتوسط مبلغ الاستثمار حسب المشروع للسنة المالية 2010. ولذا فهو يعبرشيئا ما عن مجهود في الحد من تجزئة الاستثمارات.

مقـــــــــاطعـــــــــة أظهـــــــــ

مقاطعةأظهر

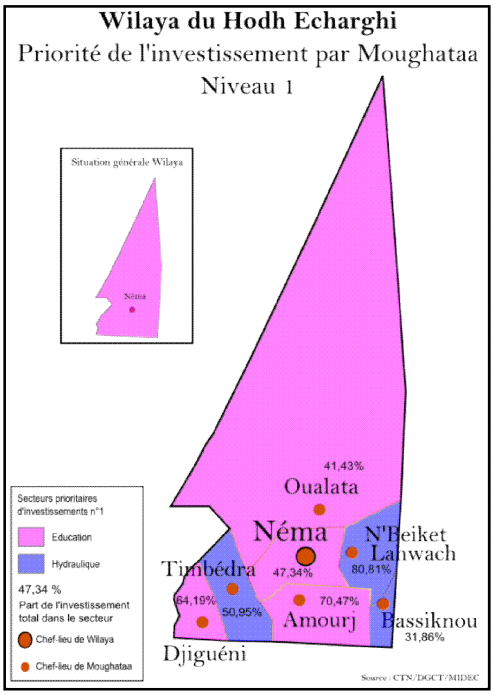
متوسط مبلغ الاستثمار حسب المشروع

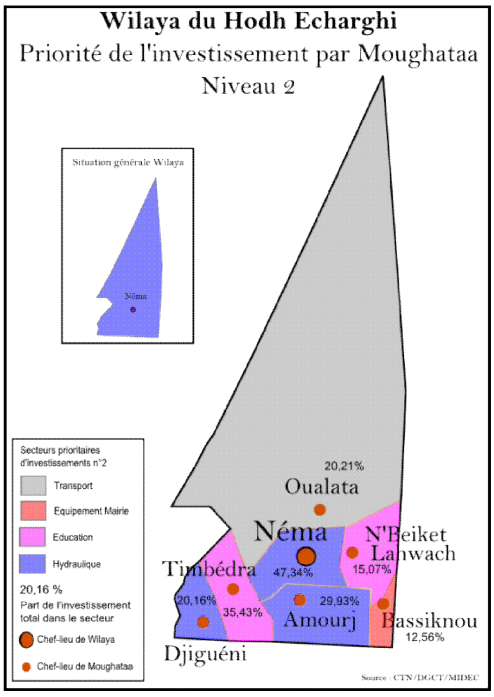
المقارنة مع المستويات الجهوية والوطنية

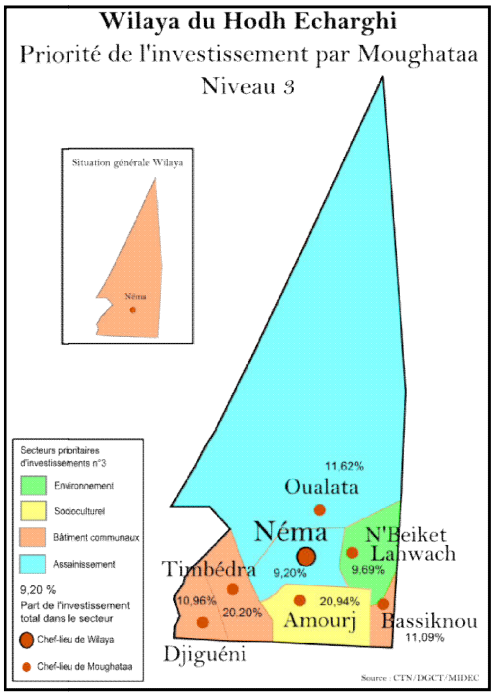


متوسط مبلغ الاستثمار ضعيف جدا ويشير إلي تجزئة كبيرة للإستثمار في هذه المقاطعة.

i) أولـــــــــــــوية الاستثمـــــــــــــــــار







التعلـــــــــــيقـــــــــات

تشابه أولوية الاستثمار رقم1 تلك الموجودة علي المستوي الوطني. وهي في المقام الأول التهذيب في أربع مقاطعات والمياه في المقاطعات الثلاثة الأخري وهذا ما يمثل ما بين 41 و80% من الاستثمارحسب المقاطعة.

في المستوي الثاني من الأولوية، يأتي أحد هذين القطاعين بالنسبة لخمسة مقاطعات. تتميز مقاطعتي ولاته وباسكنو وحدهما باستثمار الأولي، في المستوي الثاني، في النقل والثانية في التجهيز البلدي.

في المستوي الثالث من الأولوية، يأتي الاستثمار في المباني البلدية(ما بين 10 و20 % من الاستثمار) عند ثلاث مقاطعات والصرف الصحي عند مقاطعتين.

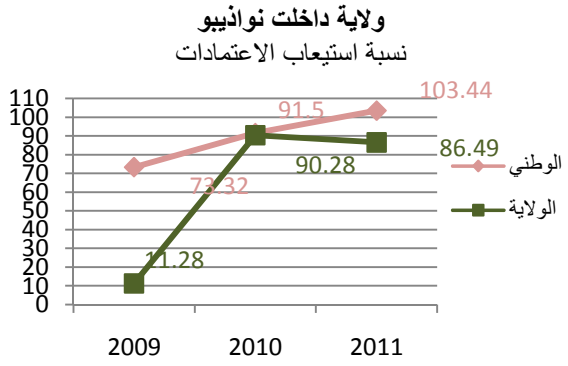
ويأتي بعد ذلك ما لم يكن متوقعا وهو قطاع البيئة الذي يحتل المرتبة الثالثة من الاستثمارلدي مقاطعة بنسبة 9،69 % من الاستثمار. ويحتل هذا القطاع علي المستوي الوطني المرتبة 16 وهي الأخيرة في الاستثمارات.

3 – ولايـــــــــــــــــة داخـــــــــــلت نـــــــــــــــــتوذيبو

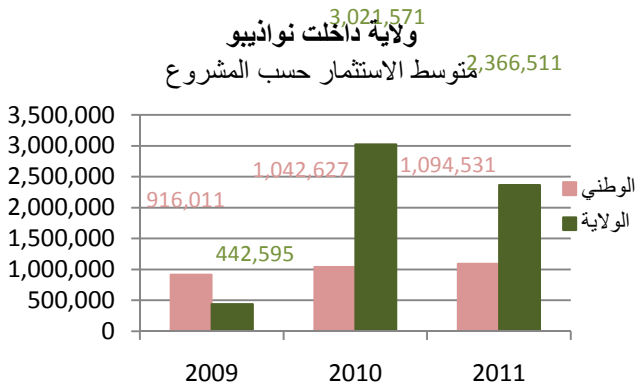
	مبلغ الصندوق الجهوي للتنمية	المبلغ الإجمالي المصروف	ما تبقي	المبلغ المسدد	نسبة استيعاب المشاريع (%)	نسبة تنفيذ المشاريع (%)
نوذيبو	62 929 700	54 429 759	8 499 941	54 429 759	86,49	100

لا تشمل ولاية داخلت نواذيبو إلا مقاطعة واحدة، لذي فإن تحليل الولاية يشمل الجميع. استفادت الولاية في السنة المالية 2011 من اعتمادات التجهيز للصندوق الجهوي للتنمية من مبلغ62.929.700 أوقية أي ارتفاع بمقدار34،25%. صرف مبلغ 54.429.759 أوقية أي نسبة استيعاب تبلغ 49،86%. وتقل نسبة الاستيعاب هذه بشكل طفيف عن مثيلتها للسنة المالية للسنة المالية 2010. ويفسر ذلك بكون 4 بلديات من أصل الخمسة التي تشملها الولاية لم تقدم تقاريرها للسنة المالية 2011.

غير أن هذه النسبة لها معني لأنها تعتمد علي استثمارات نواذيبو التي تستحوذ لوحدها علي 5،85% من حصة الولاية من اعتمادات التجهيز للصندوق الجهوي للتنمية.



تمثل هذه المصاريف المالية 23 مشروعا ويتعلق الأمر بعدد في ارتفاع كبيربمقدار33،53 %(8+ مشروعا). وعرف متوسط مبلغ الاستثمار حسب المشروع هو الآخرارتفاعا يزيد علي2.300.000 أوقية.



ويتعلق الأمر بمتوسط بمبلغ استثمار حسب المشروع مرتفع جدا بالنظر إلي المعدل الوطني. غير أنه في تقهقر بأقل بقليل من 700.000 أوقية. وهذا ناتج عن الارتفاع الكبير لعدد المشاريع بالقيمة النسبية. وإذا كان هذا المبلغ يفيد بتجزئة منها في ولايات أخري، فإنه كان بإمكان زيادة زيادة الصندوق الجهوي للتنمية لسنة 2011 أن تمكن كذلك من تحسين الوضع لولا اعتماد تعدد المشاريع.

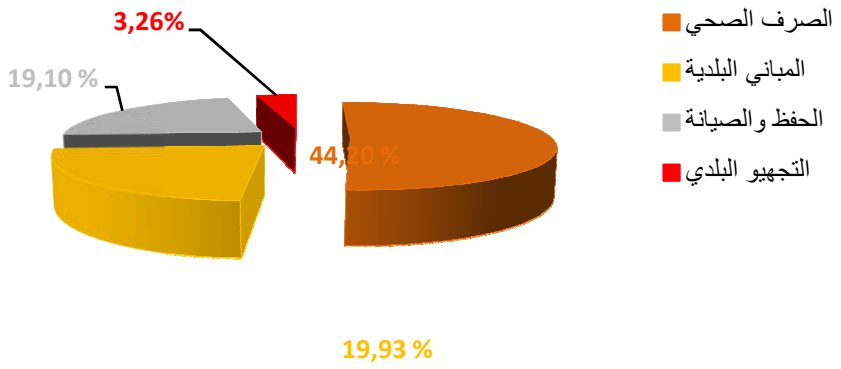
في مجال أولويات الاستثمار، تتميز ولاية داخلت نواذيبو باستثماراتها في قطاعات لا توجد في نفس الرتبة علي المستوي الوطني.

وهكذا يكون القطاع الأول للاستثمار هو قطاع الصرف الصحي(الرتبة 5 علي المستوي الوطني)، وفي الرتبة الثالثة قطاع الحفظ والصيانة مع ما يزيد علي 19 % من الاستثمارات في حين يقع في الرتبة 11 علي المستوي الوطني مع أقل من 3% من الاستثمارات

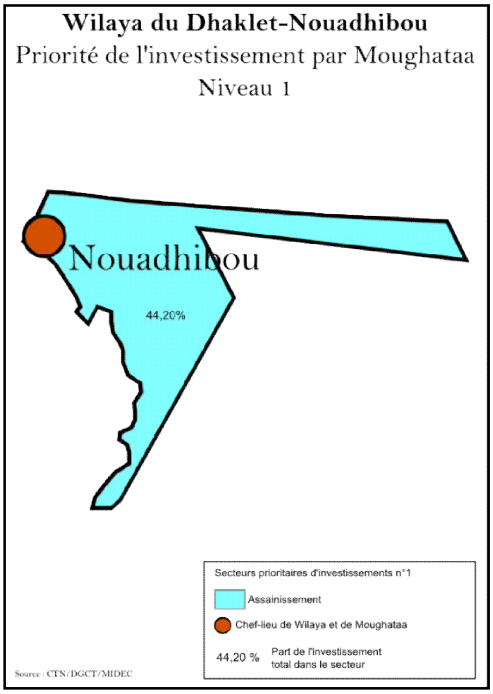
ولاية داخلت نوذيبو

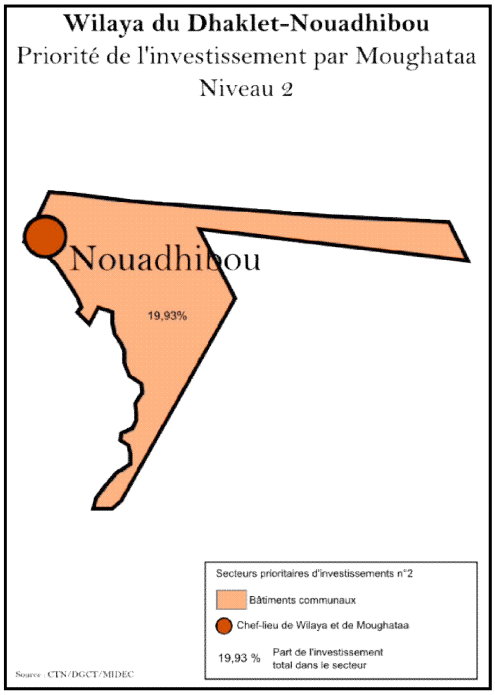
في الاستثمارالقطاعات ذات الأولوية

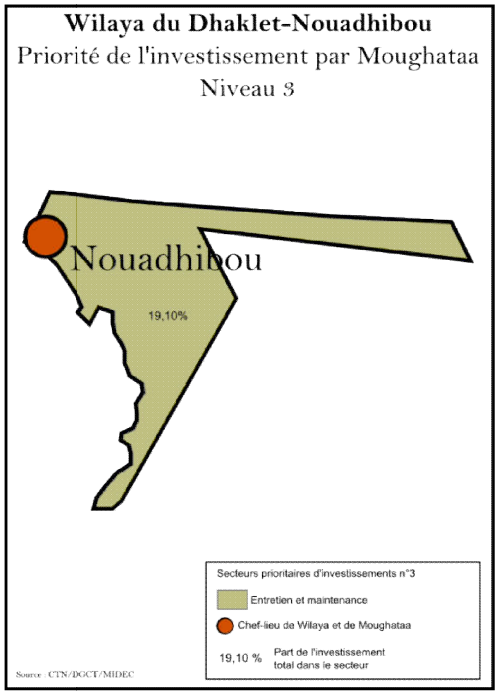
النسبة المأوية المصروفة من ص.ج.ت للتجهيز



i) أولـــــــــــــوية الاستثمـــــــــــــــــــار





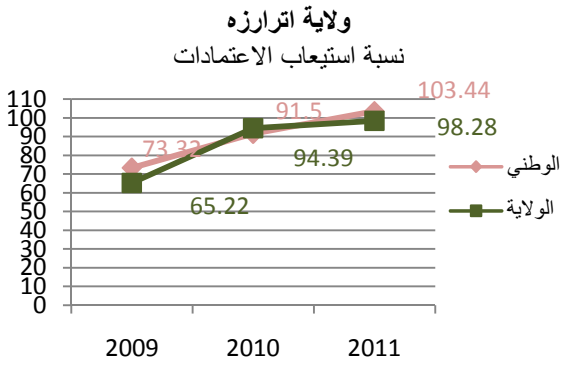


القطاع الثاني للاستثمار بالنسبة لولاية داخلت نوذيبو أكثر كلاسيكية لأن الامر يتعلق بالمباني البلدية الذي يمثل 20% من الاستثمارات. علي المستوي الوطني، يأتي هذا القطاع في الرتبة الثالثة مع 17 % تقريبا من الاستثمارات. وهذا من ثوابت هذه الولاية أيضا التي سبق وأن خصصت في السنة المالية 2010 ما يزيد علي 30% من إجمالي ص.ج.ت.

4– ولايـــــــــــــــــة اتـــــــــــرارزه

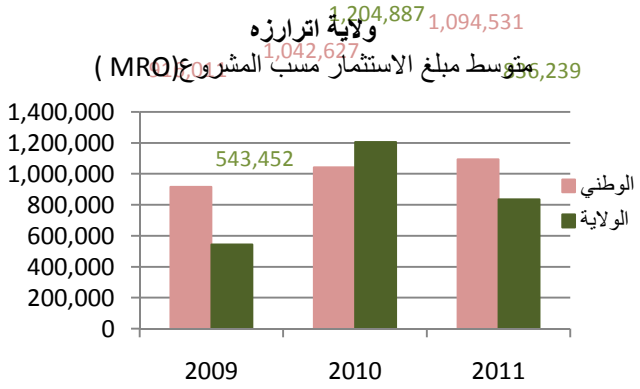
	مبلغ ص ج ت	المبلغ الإجمالي المصروف	ما تبقي	المبلغ المسدد	نسبة استيعاب الاعتمادات(%)	نسبة تنفيذ المشاريع(%)
روصو	38 865 342	33 774 686	5 090 656	33 774 686	86,90	100
بوتيلميت	40 699 058	30 483 120	10 215 938	30 483 120	74,90	100
واد الناقة	19 110 839	18 489 012	621 827	18 489 012	96,75	100
أركيز	52 176 405	63 258 710	-	63 258 710	120,24	100
المذرذره	21 885 638	21 882 600	3 038	21 882 600	99,99	100
كرمسين	19 563 691	21 101 844	-	18 999 044	107,86	90,03
الولاية	**192 300 973**	**188 989 972**	**15 931 459**	**186 887 172**	**98,28**	**98,89**

استفادت ولاية اترازه في السنة المالية 2011 من اعتمادات التجهيز للصندوق الجهوي للتنمية من مبلغ192.300.973. أوقية أي ارتفاع بمقدار24،50%. صرف منها في 2011 مبلغ 188.989.972 أوقية أي نسبة استيعاب تبلغ98،28%.



نسبة الاستيعاب هذه في تزايد ثابت منذ 2009، بل إنه مرضي علي الرغم أنه بالنظر إلي ما تبقي الموجود من السنوات المالية السابقة، كان بالإمكان الوصول إلي نسبة أعلي من 100 % .

وتقابل المصاريف المالية لسنة 2011 عدد 226 مشروعا. ويتعلق الآمر في ارتفاع كبير بنسبة86،77%(+105 مشروعا). ويرتفع متوسط مبلغ الاستثمار حسب المشروع بدوره بمقدار 836.239 أوقية.



وهذه نتيجة غيرمشجعة، ذلك أن متوسط مبلغ الاستثمار حسب المشروع كان قد عرف تطورا إيجابيا ما بين 2009 و2010. غير أنه عرف تراجعا يزيد علي30% وهذا ناتج عن الارتفاع الكبير في عدد المشاريع. ويعبر هذا المبلغ عن إعادة انطلاق اتجاه نحو تجزئة الاستثمار. ومع ذلك كان بإمكان زيادة ص.ج.ت لسنة 2011 أن تحسن من الوضع لولا اعتماد تعدد المشاريع.

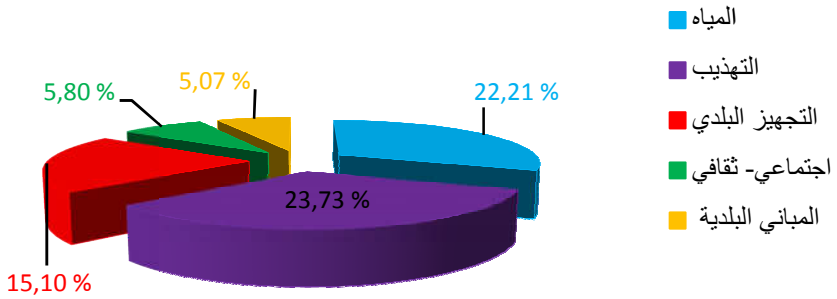
في مجال أولويات الاستثمار، تماثل ولاية ترارزه الاتجاهات الوطنية الكبري: التهذيب والمياه.

بالمقابل، يخالف القطاع الثالث المستوي الوطني لأنه يتعلق بالتجهيز البلدي:أكثر من 15 % من الاستثمار(8% علي المستوي الوطني).

ولاية اترارزه

القطاعات ذات الأولوية في الاستثمار

النسبة المأوية المصروفة من ص.ج.ت التجهيز



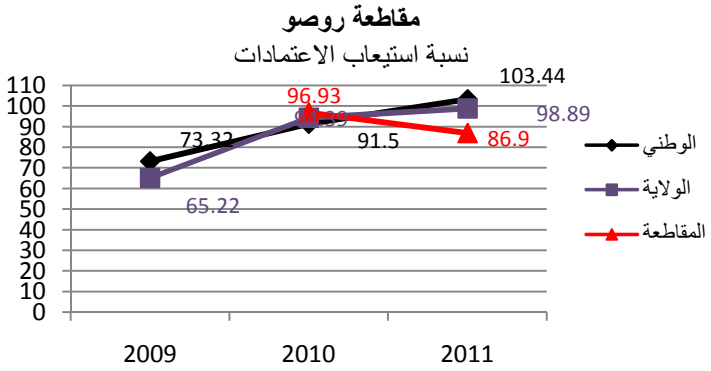
1.4- تحليـــــــــل المعطيـــــــــات بحســـــــب المقـــــــــاطعـــة

i) نسبة الاستيعاب ومبلغ متوسط الاستثمار

مقـــــــــاطعـــــــة روصـــــــــــــــــــــــــــو

استفادت بلديات مقاطعة روصو من عتمادات التجهيز الصندوق الجهوي للتنمية لسنة 2011 38.865.342أوقية(72،21%+ مقارنة بسنة 2010). صرف مبلغ. 33.774.686 أوقية لإنجاز20 مشروعا أي نسبة استيعاب تبلغ 90،86 %.

نسبة الاستيعاب هذه صحيصة وبالفعل فإنها أقل من المستوي الجهوي والوطني، ولكنه ينبغي التذكير بأن المقاطعة خلافا لمقاطعات أخري لا تتوفر إلا علي القليل من ما تبقي من اعتمادات 2010. وتبقي هذه النسبة في تراجع كما أن أكثر من 5 ملايين لم يتم صرفها تشكل ما تبقي كبير.



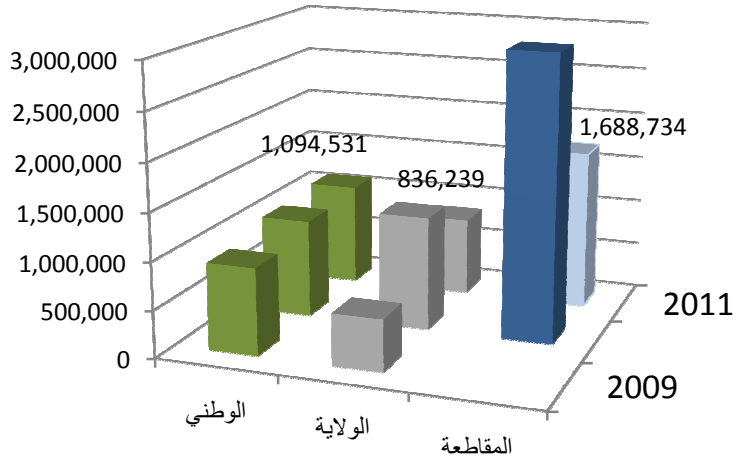
متوسط مبلغ الاستثمارمرتفع مقارنة بمثيله علي المستوي الوطني. ومع ذلك فهو في تراجع كبير مقارنة بالسنة المالية 2010(50-%). وهذا ناتج عن زيادة عدد المشاريع(7+ مشروعا) إضافة إلي مصروف

مالي يزيد قليلا علي مثيله لسنة 2010 علي الرغم من الامكانية التي تتيحها زيادة ص. ج.ت لسنة 2011. وهكذا فإن تجزئة الاستثمار التي هي أقل من المستوي الوطني ولكنها تبقي مرئية بشكل ملحوظ في هذه السنة المالية.

مقاطعة روصو

متوسط مبلغ الاستثمار حسب المشروع

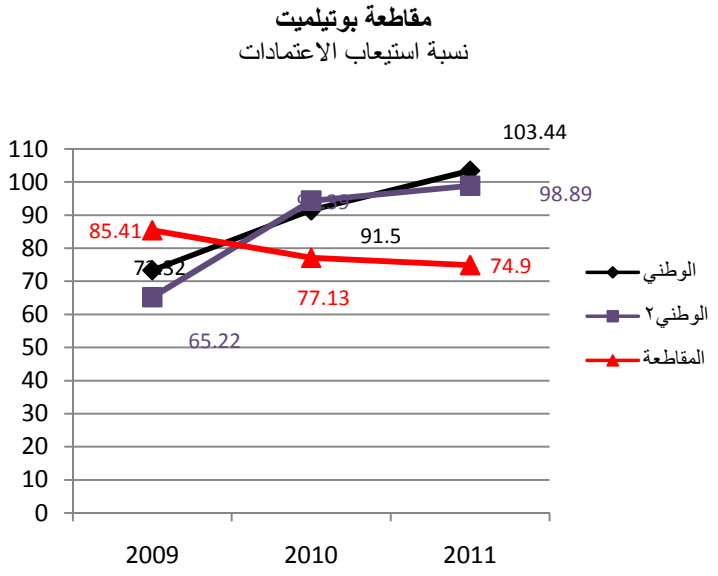
التطور مقارنة بالمستويات الجهوية والوطنية



مقـــــــــاطعـــــــــة بـــــــــوتيـــــــــلمـــــــــيت

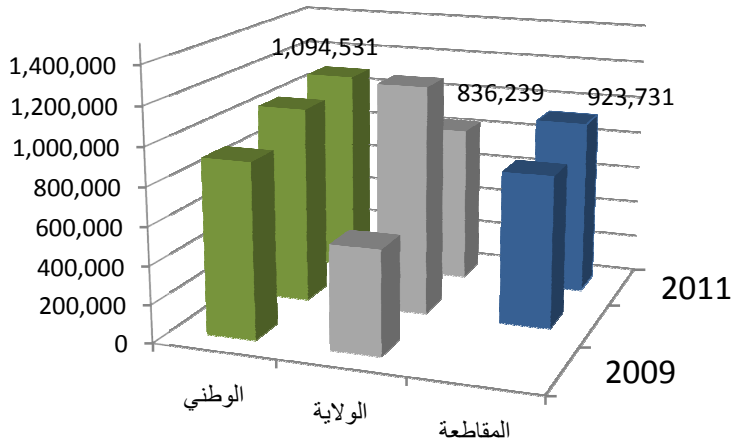
استفادت بلديات مقاطعة بوتيلميت من عتمادات التجهيز الصندوق الجهوي للتنمية لسنة 2011 بمبلغ 40699058أوقية(23،26%+ مقارنة بسنة 2010). صرف مبلغ. 30.483.120 أوقية لإنجاز33 مشروعا أي نسبة استيعاب تبلغ 90،74 %.

نسبة الاستيعاب هذه ضعيفة وأقل من المستويين الجهوي والوطني بالنسبة للسنة المالية المدروسة، كما أنه أيضا في تراجع مقارنة بنسبتي السنتين الماضيتين. وفضلا عن ذلك وبما أن ما تبقي من سنة 2010 (أكثر من 7 ملايين)، كان بالإمكان توقع نسبة استيعاب مرتفعة بشكل ملحوظ. وهذا ما يفيد ببعض الصعوبات التي تواجه بلديات هذه المقاطعة في إقامة مشاريع استثمار و/ أو استيراتيجية للاكتنازبغية القيام استثمارات أكبر حجما خلال السنوات المالية المقبلة.



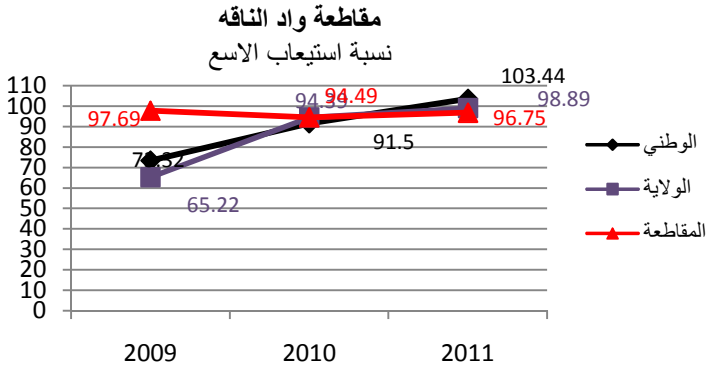
متوسط مبلغ الاستثمار أقل من مثيله علي المستوي الوطني. إلا أنه في تقدم مقارنة بالسنه المالية 2010(15+%). وهذا ناتج عن زيادة محدودة في عدد المشاريع إضافة إلي مصروف مالي يفوق مثيله في سنة 2010 البالغ 6 ملايين تقريبا. وهكذا فإن تجزئة الاستثمار التي أكبر من المستوي الوطني، قد عرفت اتجاه نحو التحسن.

مقاطعة بوتلميت
متوسط مبلغ الاستثمار حسب المشروع
التطور مقارنة بالمست



استفادت بلديات مقاطعة واد الناقة من عتمادات التجهيز الصندوق الجهوي للتنمية لسنة 2011 بمبلغ 19.110.839 أوقية(24،01%+ مقارنة بسنة 2010). صرف مبلغ. 18.489.012 أوقية لإنجاز32 مشروعا أي نسبة استيعاب تبلغ 96،75 %.

نسبة الاستيعاب هذه جد مرضية ومستقرة ومرتفعة منذ 2009 وهو شيء غير معتاد نسبيا.ذلك أنه في كل سنة يصرف تقريبا جل ما هو متوفرمن المال. ويشار إلي أن هذه الموارد جد محدودة وبالتالي من السهل صرفها بكاملها.

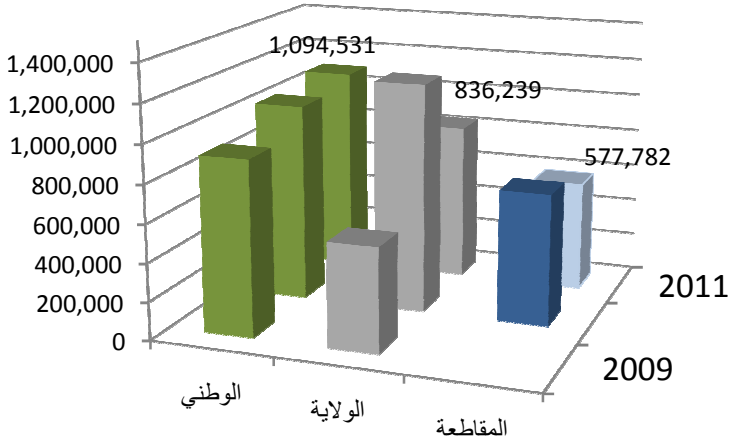


متوسط مبلغ أقل بشكل ملحوظ من مثيله علي المستوي الوطني. وهوأيضا في تراجع مقارنة مع السنة المالية 2010(16،5%-). وهذا ناتج عن الزيادة الملحوظة في عدد المشاريع إضافة إلي صرف مالي محدود علي الرغم من كونه أعلي من سنة 2010. ويفيد هذا المبلغ بتجزئة كبيرة للاستثمار.

واد الناقة

متوسط مبلغ الاستثمار حسب المشروع

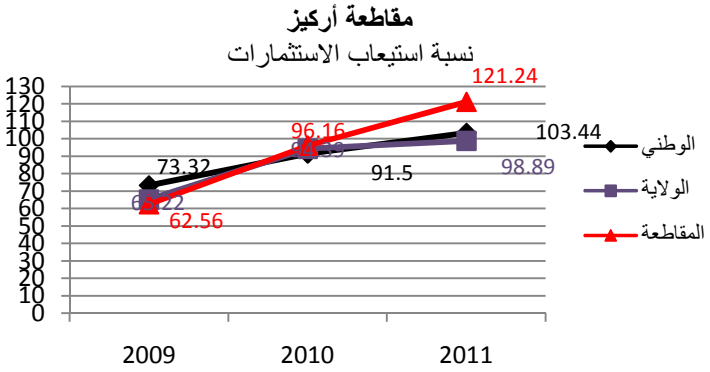
المقارنة مع المستويات الجهوية والوطنية



مقـــــــــاطعـــــــــة اركيـــــــــــــــــــــــــز

استفادت بلديات مقاطعة اركيز من عتمادات التجهيز الصندوق الجهوي للتنمية لسنة 2011 بمبلغ 52.176.405أوقية(28،95%+ مقارنة بسنة 2010). صرف مبلغ. 63.258.710أوقية لإنجاز66 مشروعا أي نسبة استيعاب تبلغ 121،24 %.

هذه النسبة للاستيعاب كبيرة جدا بل ومستغربة. وقد كانت مرتفعة في السنة المالية 2010 وبالتالي فإن البقايا المالية المحدودة أتفسر هذه النسبة المرتفعة في سنة 2011. ويتعلق الأمر ربما ببقايا تعود لسنة 2009 التي كانت نسبة الاستيعاب فيها ضعيفة(62،5%).



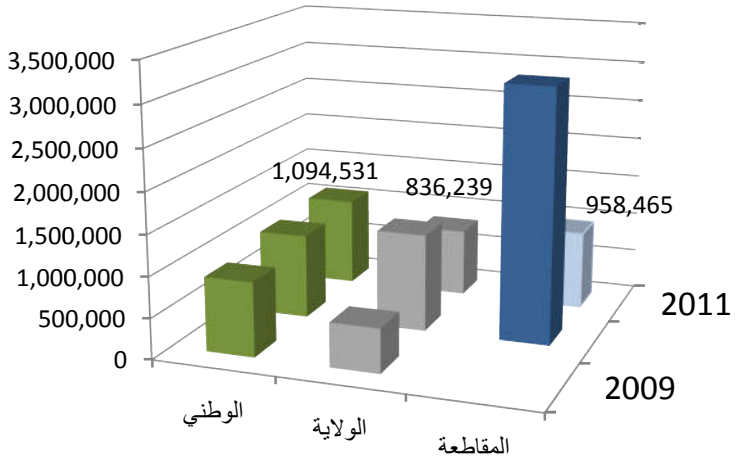
متوسط مبلغ الاستثمار في تراجع كبير مقارنة مع مثيله للسنة المالية السابقة. وينخفض من معدل 3 ملايين حسب المشروع إلي أقل من مليون. وهذا بطبيعة الحال مضاعفة كبيرة في عدد المشاريع من 13 إلي 66 وحدة بالموازاة مع زيادة في تجهيز ص.ج.ت بقيمة نسبية أقل أهمية.

وأخيرا، فإن هذه المقاطعة التي كانت في السنة المالية 2010 من ضمن المناطق الأقل تجزئة للاستثمار، فإنها في السنة المالية 2011 في مستوي المعدل الوطني.

مقاطعة أركيز

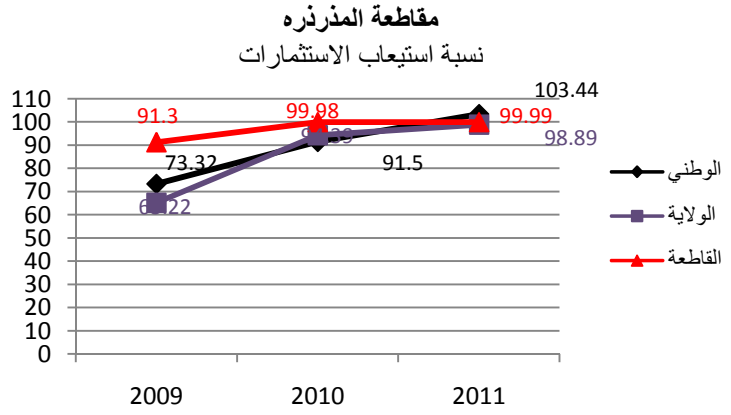
متوسط مبلغ الاستثمار حسب المشروع

التطور



استفادت بلديات مقاطعة المذرذره من عتمادات التجهيز الصندوق الجهوي للتنمية لسنة 2011 بمبلغ 21.885.638 أوقية(17،28%+ مقارنة بسنة 2010). صرف مبلغ. 21.882.600أوقية لإنجاز26 مشروعا أي نسبة استيعاب تبلغ 99،99 %.

نسبة الاستيعاب هذه جد مرضية لكونها مرتفعة منذ السنة المالية 2009 ومستقرة بين 2010 و2011. وبالتأكيد هذه النسبة قدرة لابأس بها لبلديات هذه المقاطعة في إنجاز برنامج سنوي للاستثمار.

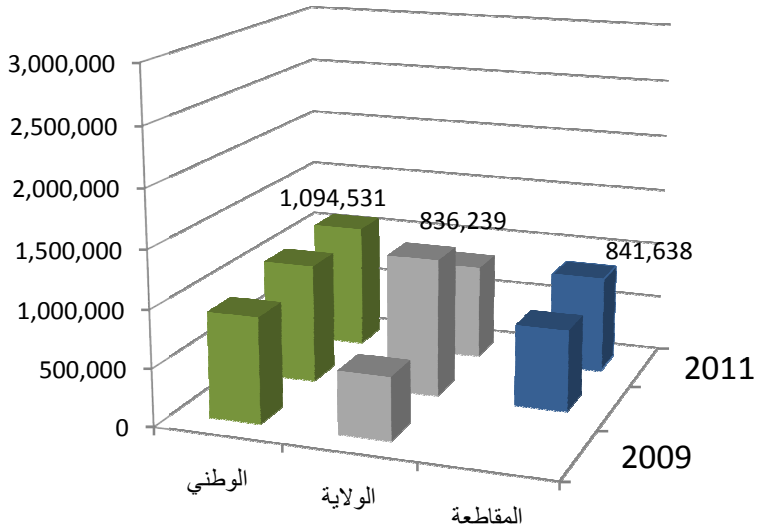


متوسط مبلغ الاستثمار في تراجع طفيف.إذ أنه علي الرغم من أن مبلغ ص.ج.ت.المتوفرقد عرف زيادة، فقد حدت بلديات هذه المقاطعة من تزايد عدد المشاريع(2+ وحدة). وفي النهاية، علي الرغم من كون الوضعية في مجال تجزئة الاستثمار ما زالت غير مرضية، إلا أنها لا تزداد سوءا.

مقاطعة المذرذره

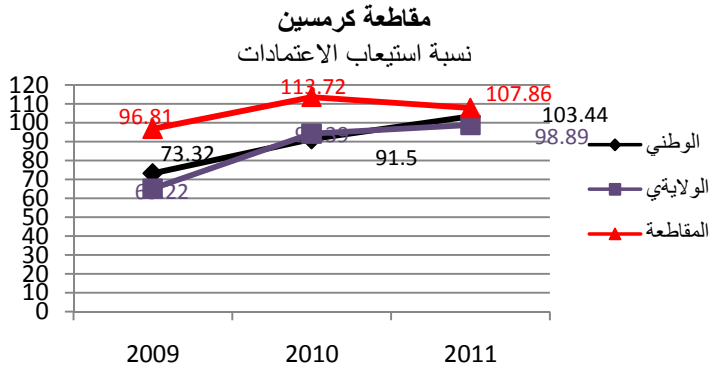
متوسط مبلغ الاستثمار حسب المشروع

مقارنة التطور مع المستويات الجهوية والوطنية



استفادت بلديات مقاطعة كرمسين من عتمادات التجهيز الصندوق الجهوي للتنمية لسنة 2011 بمبلغ 19.563.691 أوقية(17،28%+ مقارنة بسنة 2010). صرف مبلغ21.101.844 أوقية لتنفيذ 49 مشروعا أي نسبة استيعاب تبلغ 86،107 %.

نسبة الاستيعاب هذه جد مرضية ومستقرة في مستوي مرتفع منذ 2009. ألا أنه من المستغرب تجاوز نسبة 100 %: البقايا المالية محدودة ولا يمكنها تفسير هذه النسبة في سنة 2011.

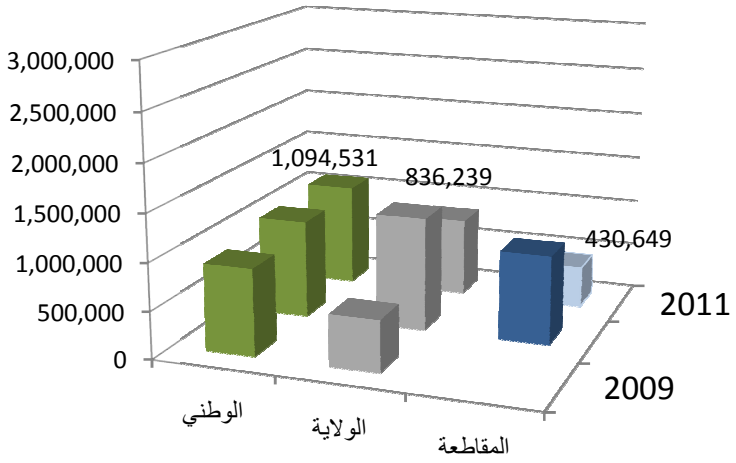


متوسط مبلغ الاستثمار في تراجع كبيربأكثر من54%. وهو بالنسبة لسنة 2011 في مستوي منخفض جدا: أقل من450.000 أوقية حسب المشروع .وهذا ناتج بطبيعة الحال عن مضاعفة عدد المشاريع (+157،89%) بالموازاة مع زيادة ص.ج.ت بأقل من25 % .تجزئة الاستثمار كبيرة بشكل خاص في بلديات هذه المقاطعة.

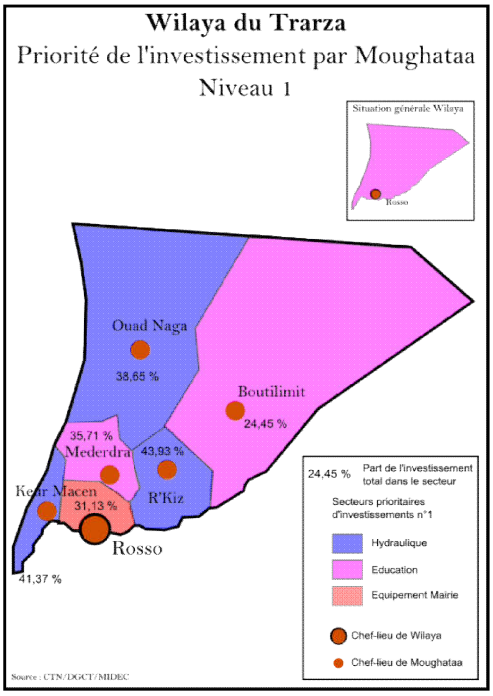
مقاطعة كرمسين

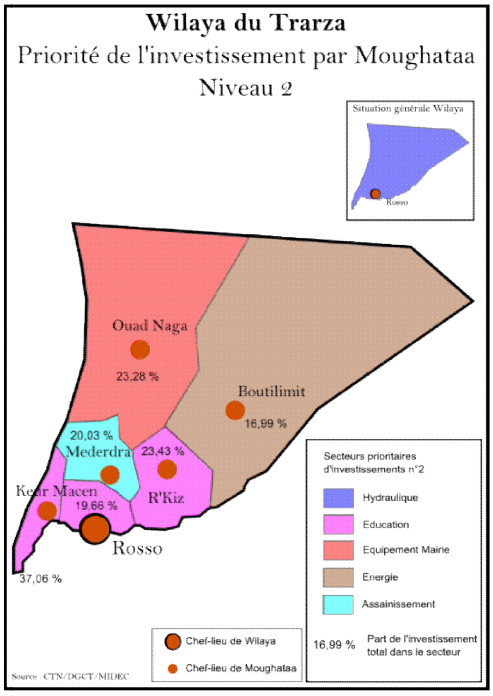
متوسط مبلغ الاستثمار حسب المشروع

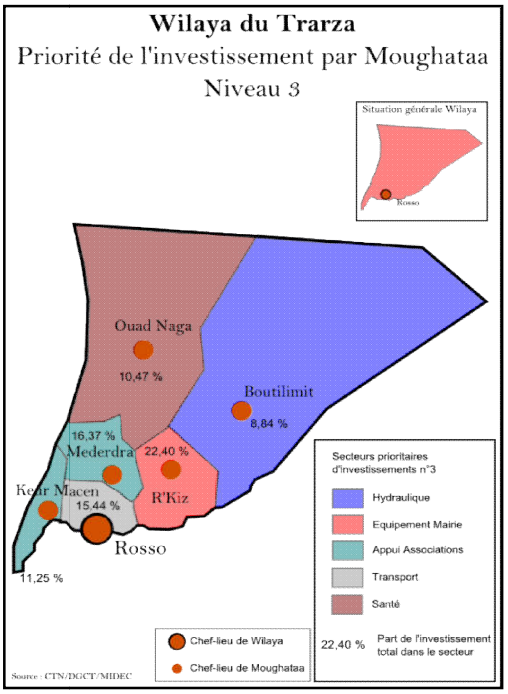
مقارنة التطور مع المستويات الجهوية والوطنية



i) أولـــــــــــــوية الاستثمـــــــــــــــــار







تتميز ولاية اترارزه علي مستوي مقاطعاتها ب استثمار يتركز في المقام الأول علي قطاعي المياه والتهذيب اللذين يوجدان في نفس الموقع علي المستوي الوطني. تتمير مقاطعة روصو وحدها باولوية استثمارتتجه نحو التجهيز البلدي(31% من إدمالي الاستثمار).

علي مستوي أولوية الاستثمار رقم2 يوجد قطاعات التهذيب والتجهيز البلدي والصرف الصحي(المذرذره). الأغرب من ذلك، قطاع الطاقة الذي يحتل المرتبة الثانية في الاستثمارات في مقاطعة بوتليميت مع 16،99%، يقع هذا القطاع علي المستوي الوطني في الرتبة 14 ويمثل 0،49% من إجمالي الاستثمار.

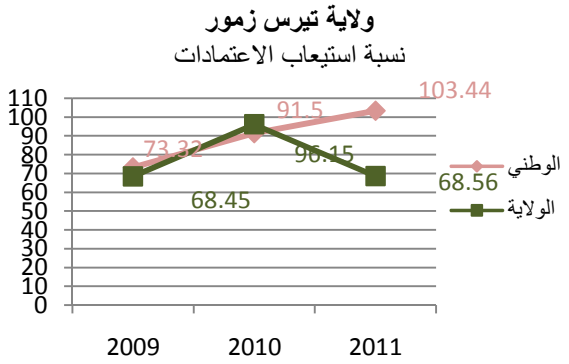
علي مستوي أولوية الاستثمار رقم3 يوجد قطاعات مثل دعم الجمعيات والصحة أو النقل.تمثل هذه القطاعات ما بين 10 و17% من إجمالي الاستثمار بالنسبة للمقاطعات المعنية.

5– ولايـــــــــــــــة تيـــــــــرس زمـــــــــــــــــور

	مبلغ ص.ج.ت	المبلغ الإجمالي المصروف	ما تبقي	المبلغ المسدد	نسبة استيعاب الاستثمارات(%)	نسبة تنفيذ المشاريع(%)
ازويرات	23 975 830	15 290 000	8 685 830	15 290 000	63,77	100
فديريك	3 346 827	3 346 827	-	3 346 827	100	100
بير أمكرين	2 511 543	1 817 098	694 445	1 817 098	72,35	100
الولاية	**29 834 200**	**20 453 925**	**9 380 275**	**20 453 925**	**68,56**	**100**

استفادت ولاية تيرس الزمورمن اعتمادات التجهيز للصندوق الجهوي للتنمية لسنة 2011 من مبلغ 29.834.200 أوقية أي ارتفاع قدره 25،49%. صرف مبلغ 20.453.925 أوقية في سنة 2011 أي نسبة استيعاب تبلغ68،56%.

عرفت هذه النسبة للاستيعاب التي كانت تقارب بين 2009 و2010 المستوي الوطني، تراجعاكبيرا في سنة 2011، فهي إذن غير مرضية. وبالنظر إلي أن مبالغ الصندوق الجهوي للتنمية متدنية نسبيا، فإنه ربما تكون هذه النسبة مرتبطة باستيراتيجية لتراكم الاعتمادات من أجل تحقيق استثمار أكبر أهمية.



تقابل المصاريف المالية لسنة 2011 عدد 10 مشاريع. ويتعلق الأمر بعدد منخفض ب 5 مشاريع. وقد يبدو هذا أيضا مدعاة للإستغراب بالنظر إلي تزايد اعتمادات الصندوف الجهوي للتنمية، لكنه ربما يكون مرتبطا بإرادة ترمي إلي تفضيل استثمارات ذات أهمية كبيرة.

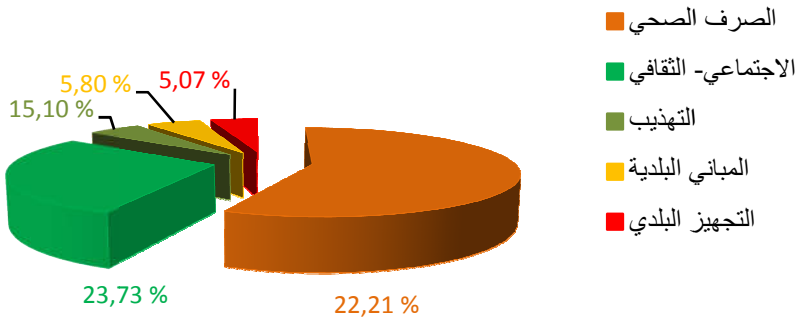
وهذا ما يؤكده علي ما يبدو متوسط مبلغ الاستثمار حسب المشروع الذي ارتفع إلي 2.045.392 أوقية. ويتعلق الأمر طبعا بمبلغ كبير يسجل ارتفاعا مقارنة بمبلغ 2010 ويعادل تقريبا ضعف متوسط المبلغ الوطني. وهو يشير إلي تجزئة للاستثمارات أقل حدة منها علي مستوي العديد من الولايات.

في مجال أولويات الاستثمار، تتميزولاية تيرس زمور بالكامل عن الاتجاهات الوطنية الكبري. ذلك أن قطاع الاستثمار الأول هو الصرف الصحي بينما القطاع الثاني هو الاجتماعي- الثقافي حيث يستحوذ القطاعين علي أكثر من 45 % من الاستثمارات.

ولاية تيرس زمور

قطاعات الاستثمار ذات الأولوية

النسبة المأوية المصروفة من ص.ج.ت التجهيز



1.5- تحليـــــــــل المعطيـــــــــات بحســـــــب المقـــــــــــاطعـــة

i) نسبة الاستيعاب ومبلغ متوسط الاستثمار

مقـــــــــاطعـــــــــة أزويـــــــــــــــــــــــــــــرات

استفادت بلديات مقاطعة أزويرات من عتمادات التجهيز الصندوق الجهوي للتنمية لسنة 2011 بمبلغ 23.975.830 أوقية(28،17%+ مقارنة بسنة 2010).

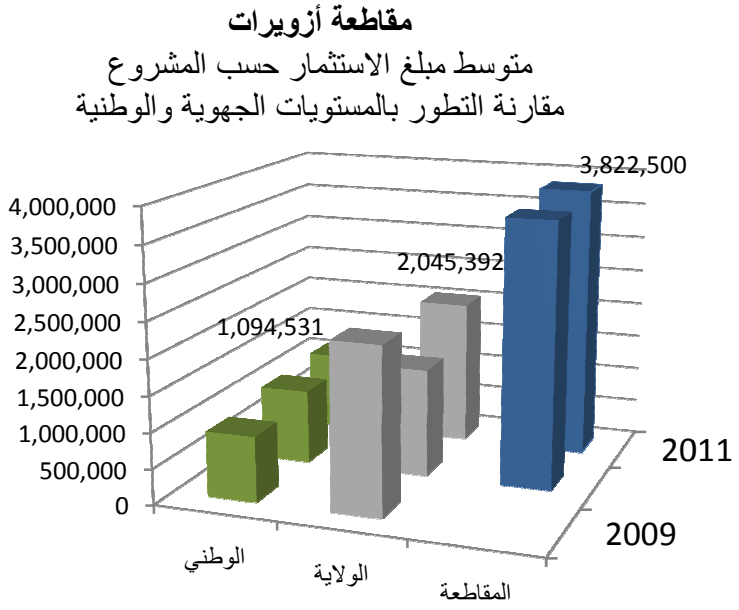


صرف مبلغ15.290.000أوقية لتنفيذ 4 مشاريع أي نسبة استيعاب تبلغ 63،77 %.

وهذه النسبة في تراجع كبير مقارنة بنسبة السنة المالية الماضية وبعيدة من النسبة المسجلة علي المستوي الوطني. ولكون مقاطعة أزورات تمثل أكثر من 80% من قدرات استثمار الولاية، ستؤثر نسبة الاستيعاب هذه وبشكل كبير علي النسبة الجهوية. وقد تكون هذه النسبة مرتبطة بإرادة ترمي إلي تحقيق" اقتصاد" بغية إنجاز استثمار أهم علي السنة المالية التالية.

وقد تأكد هذا الافتراض من خلال متوسط مبلغ الاستثمارالذي استقر ما بين 2010 و2011 علي مستوي مرتفع. فهو أعلي ب 1،8 مرة من متوسط المبلغ حسب الاستثمار علي المستوي الجهوي 3،5 مرة أعلي

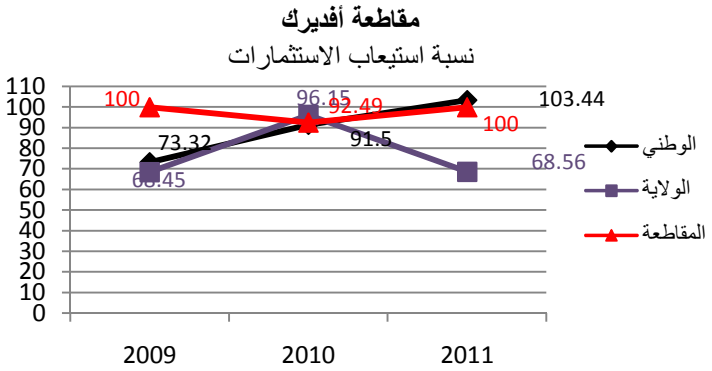
من متوسط المبلغ علي المستوي الوطني. ويتعلق الأمر إذن بنسبة تترجم إرادة محلية مؤكدة في تفضيل مشاريع ذات حجم بدل بعثرة الاستثمار.



مقـــــــــاطعـــــــــة أفـديـــــــــــــــــــــــرك

استفادت بلديات مقاطعة أفديرك من عتمادات التجهيز الصندوق الجهوي للتنمية لسنة 2011 بمبلغ 3.346.827أوقية(18،26%+ مقارنة بسنة 2010).

صرف مبلغ 3.346.827أوقية لتنفيذ مشروعين(2) أي نسبة استيعاب تبلغ 100 %. وهذه النسبة مرضية بطبيعة الحال إلا أنها لاتعبر عن مدلول كبير بالنظر إلي ضعف مبلغ اعتمادات ص.ج.ت.موضوع الاستثمار.

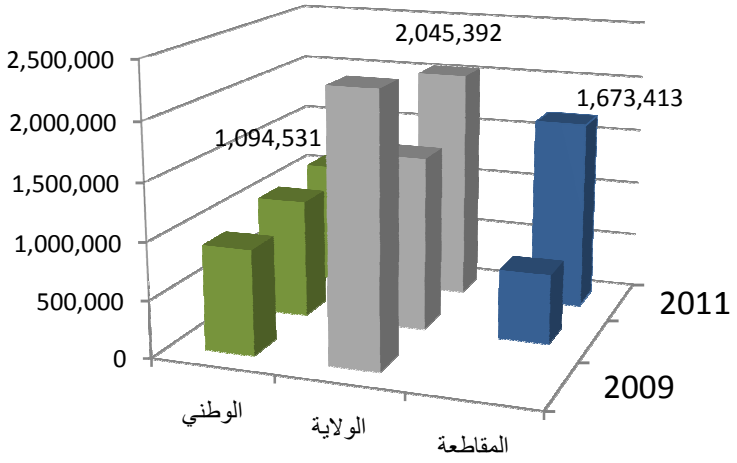


متوسط المبلغ حسب الاستثمار أقل من متوسط المبلغ الذي يوجد علي مستوي الولاية، إلا أنه يفوق بشكل كبير المعدل المسجل علي المستوي الوطني. وهنا أيضا لايفيد شيئا لأنه يتعلق بمشروعين فقط، ولكنه يشير في نفس الوقت إلي إرادة ترمي إلي عدم تجزئة الاستثمار وهو شيء غير بديهي خصوصا إذا تعلق الأمر بمبلغ محدود.

مقاطعة افديرك

متوسط مبلغ الاستثمارحسب المشروع

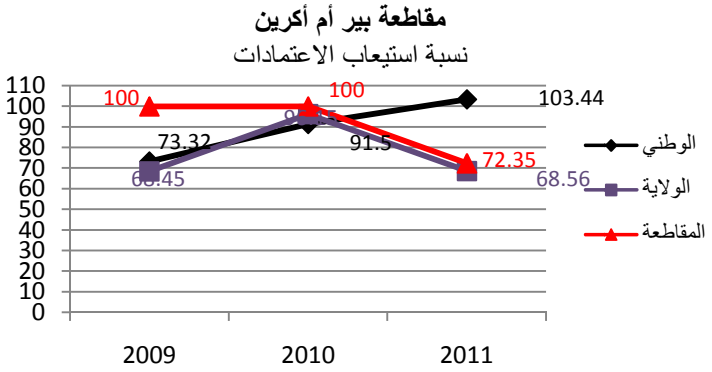
المقارنة بالمستويات الجهوية والوطنية



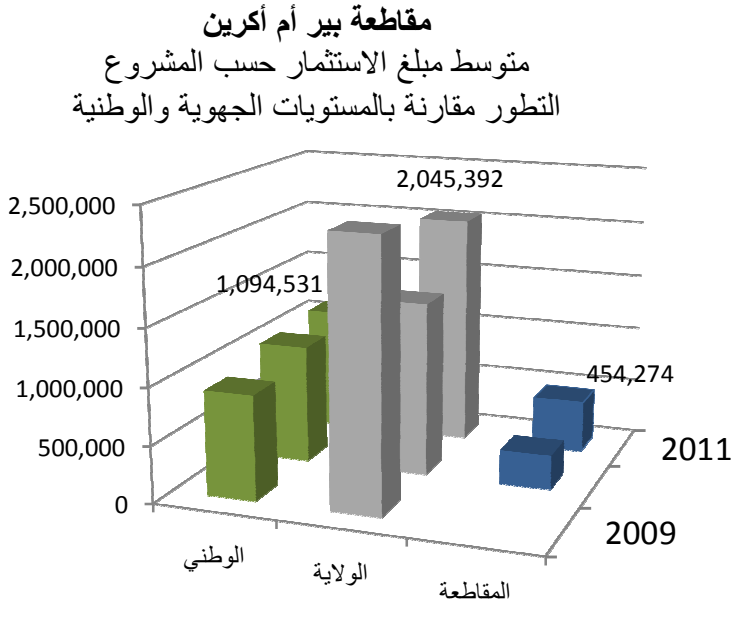
مقـــــــــاطعـــــــــة بيـــــــــــر أم أكـــــــــــــــــرين

استفادت بلديات مقاطعة أفديرك من عتمادات التجهيز الصندوق الجهوي للتنمية لسنة 2011 بمبلغ 2.511.543(21،38%+ مقارنة بسنة 2010).

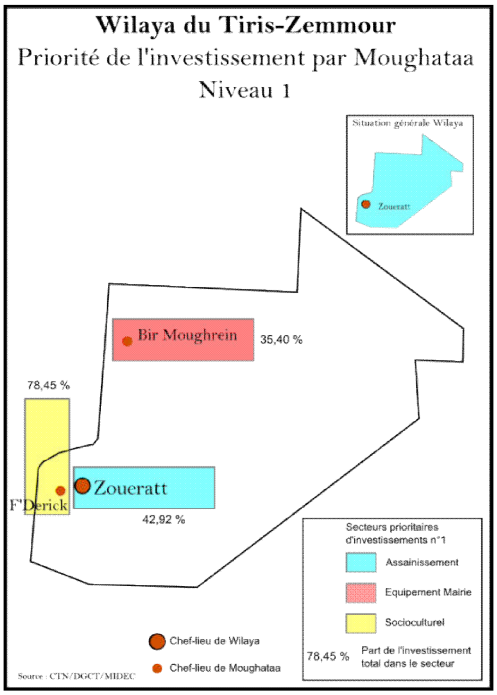
صرف مبلغ 1.817.098أوقية لتنفيذ4 مشاريع أي نسبة استيعاب تبلغ 72،35 %. وهذه النسبة مخيبة للأمل خاصة بالنظر إلي ضعف الاعتمادات المتوفرة. من المحير أيضا ملاحظة كون المصاريف بالنسبة لسنة 2011 تطابق مصاريف 2010.

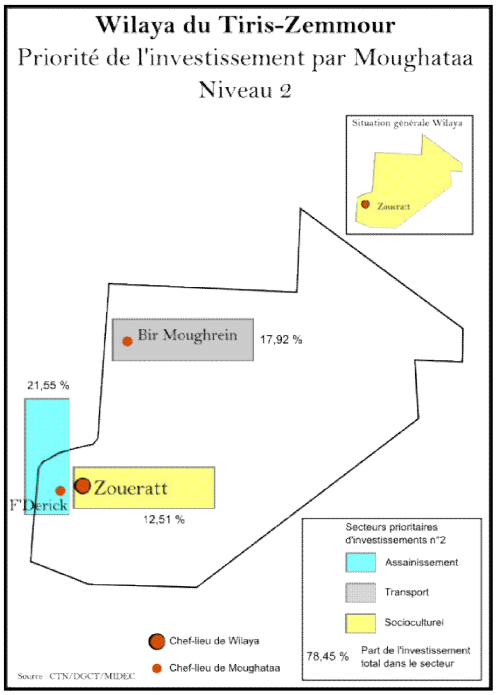


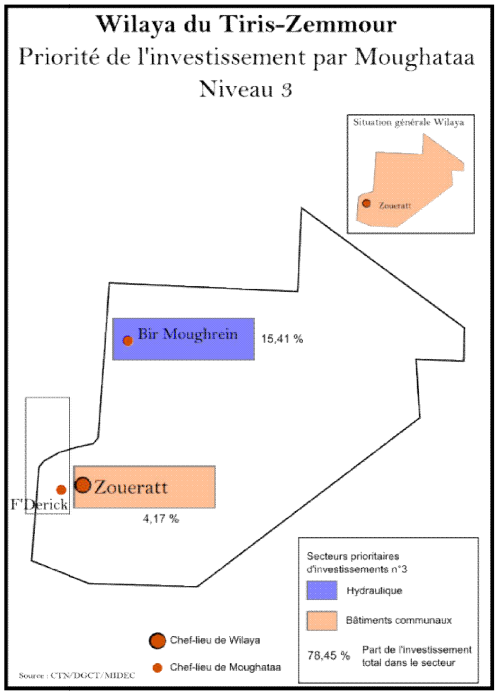
متوسط المبلغ حسب الاستثمارضعيف جدا ويفيد بتبعثر كبير في الاستثمار. وبما أن مبلغ الصندوق الجهوي للتنمية ضعيف أقل من أن يكون عمليات استثمار حقيقية، فإن الأمر إلا مجرد عملية حفظ وصيانة.



ii)- أولـــــــــــــــوية الاستثمـــــــــــــــــــار







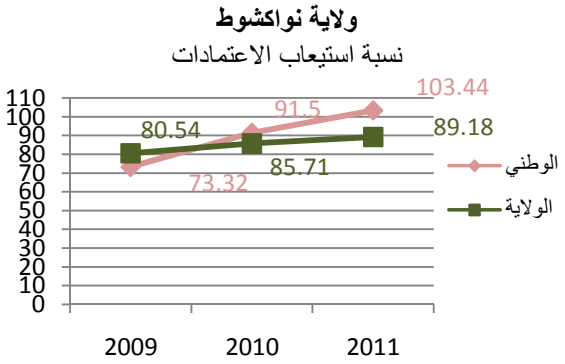
تتميز ولاية تيرس زمور بقدرات استثمار محدودة (ص.ج.ت) ومركزة في مقاطعة ازويرات. بالنسبة للولاية ككل، تم إنجاز 10 مشاريع فقط في سنة 2011.لا يمكن الحديث إذن عن توجهات قطاعية كبري فيما يجص الاستثمار.

وبكل بساطة، تمكن ملاحظة بعض الأهمية للاجتماعي- الثقافي وهما قطاعين لا يوجدان علي المستةي الوطني إلا في الرتبة الخامسة والسادسة من الأولويات.

6– ولايـــــــــــــــــة نـــــــــــــــــواكشـــــــــــــــوط

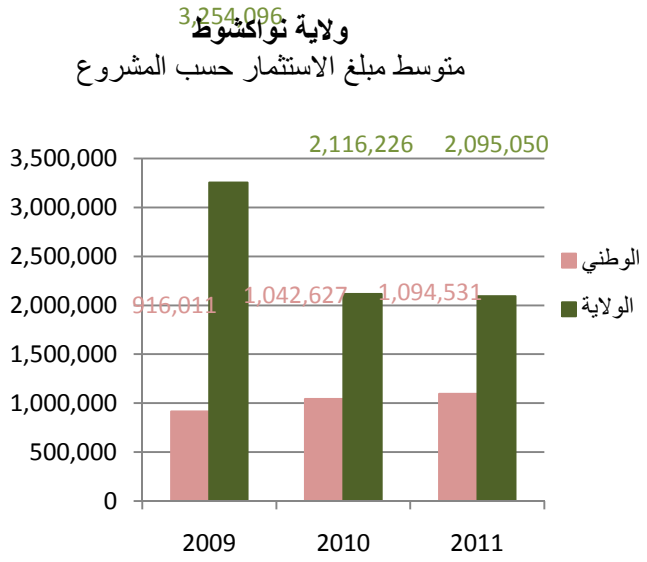
	مبلغ ص.ج.ت	المبلغ الإجمالي المصروف	ما تبقي	المبلغ المسدد	نسبة استيعاب الاعتمادات(%)	نسبة تنفيذ المشاريع(%)
توجنين	39 420 231	34 031 036	5 389 195	34 031 036	86,33	100
تيارت	32 025 297	30 504 790	1 520 507	30 504 790	95,25	100
تفرق زينه	31 378 035	5 709 347	25 668 688	5 709 347	18,20	100
السبخه	48 418 889	48 467 898	-	48 467 898	100,10	100
الرياض	33 477 387	بدون تعليق	-	بدون تعليق	بدون تعليق	بدون تعليق
لكصر	30 322 555	13 023 320	17 299 235	13 023 320	42,95	100
الميناء	71 920 307	85 317 497	-	85 317 497	118,63	100
دار النعيم	46 163 908	63 346 763	-	50 137 407	137,22	79,22
عرفات	85 026 729	92 518 360	-	92 518 360	108,81	100
الولاية	**418 153 338**	**372 919 011**	**49 877 625**	**359 709 655**	**89,18**	**96,46**

استفادت ولاية نواكشوط من اعتمادات التجهيز للصندوق الجهوي للتنمية لسنة 2011 من مبلغ 418.153.338أوقية أي ارتفاع قدره 21،84%. صرف مبلغ 372.919.011أوقية في سنة 2011 أي نسبة استيعاب تبلغ89،18%.



نسبة الاستيعاب هذه ثابتة علي الدوام وفي تزايد طفيف مقارنة مع السنوات الماضية. إلا أنها غير مرضية تماما، ذلك أنه بالنظر إلي تراكمات ما تبقي من السنوات الماضية، كان ينبغي أن تكون تراكمات ما تبقي من السنوات الماضية أعلي بكثير من هذه النسبة. وبالنسبة لسنة 2011 أيضا يوجد ما تبقي عن السنة الماضية بمبلغ يزيد علي 45 مليون أوقية.وهذا ناتج كما هو الحال في 2010 عن ضعف صرف النفقات من طرف بلدية لكصر ولكن أيضا من طرف بلدية تفرق زينه. ومن جهة أخري، فإن بلدية الرياض لم ترسل تقريرها.

تقابل هذه المصاريف المالية لسنة 2011 عدد178 مشروعا. ويتعلق الأمر بعدد في تزايد معتدل 28%(39+ مشروعا) واتفاع تمكن مقارنته بالقيمة النسبية مع زيادة مبلغ الصندوق الجهوي للتنمية. متوسط مبلغ الاستثمار حسب المشروع مستقر إذن نسبيا مقارنة بالسنة المالية 2010 عند 2 مليون حسب المشروع.



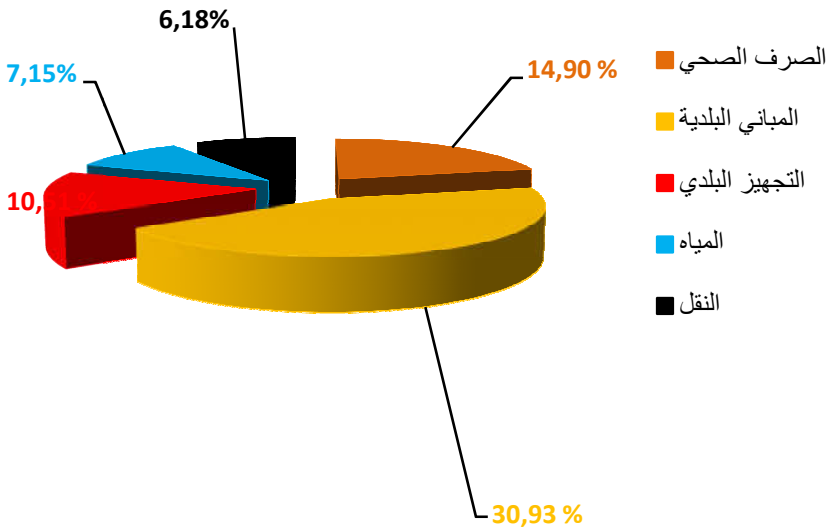
تفضل بلديات ولاية نواكشوط بعض الشيء، حجم وجودة المشاريع بدل عددها متفادية بذلك تجزئة كبيرة للاستثمار. وهذا مرتبط بطبيعة الحال بالمبالغ الكبيرة بالفيمة المطلقة للصندوق الجهوي للتنمية التي تتوفر عليها بلديات الولاية.

في مجال أولويات الاستثمار، تتميز ولاية نواكشواط عن الاتجاهات الوطنية الكبري. إذ أن قطاع المياه يحتل المرتبة الرابعة بأقل من 8% من الاستثمارات. بالنسبة لقطاع التهذيب، فإنه لا يوجد ضمن القطاعات الخمس الأولي المفضلة.

قطاع المباني البلدية هو الذي يحتل الصدارة مع ما يزيد علي 30% من الاستثمارات. وكان هذا القطاع يحتل المرتبة الثانية في السنة المالية 2010 مع 16% من الاستثمارات.

يأتي في المرتبة الثانية الصرف الصحي(16% من الاستثمارات) في ارتفاع مقارنة بسنة 2010(9،89%). يليه تجهيز البلديات في المرتبة الثالثة وهو قطاع كان يحتل الصدارة في سنة 2010 مع ما يزيد علي 26% من الاستثمارات.

ولاية نواكشوط
القطاعات ذات الأولوية في الاستثمار
النسبة المأوية المصروفة من الصندوق الجهوي للتنمية

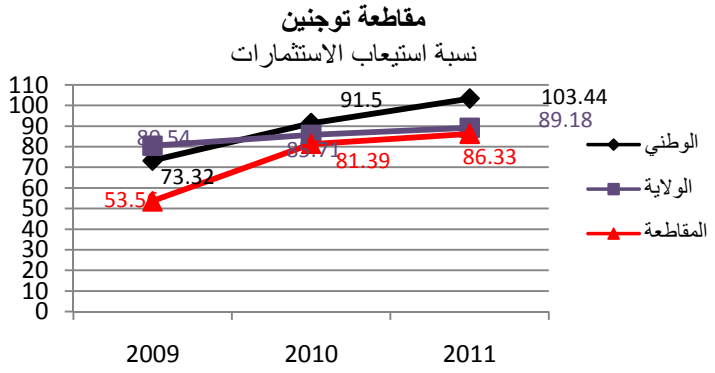


1.6- تحليـــــــــل المعطيـــــــــات بحســـــــب المقـــــــــاطعـــة

i) نسبة الاستيعاب ومبلغ متوسط الاستثمار

مقـــــــاطعـــــــة تـــــــــــوجنـــــــــين

استفادت بلديات مقاطعةتوجنين من عتمادات التجهيز الصندوق الجهوي للتنمية لسنة 2011 بمبلغ 39.420.231أوقية(21،73%+ مقارنة بسنة 2010). صرف مبلغ 34.031.036 أوقية لتنفيذ6 مشاريع أي نسبة استيعاب تبلغ 86،33 %

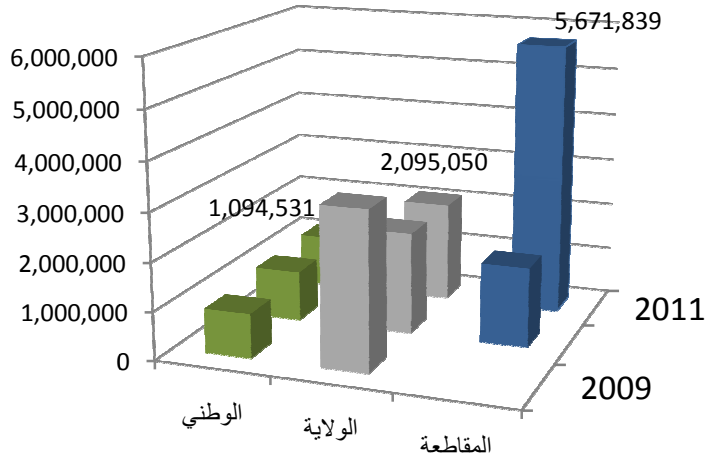


هذه النسبة للاستيعاب أقل من المستويات الجهوية والوطنيةالمسجلة. من جهة أخري يوجد مبلغ متبقي من سنة 2010 يزيد علي ستتة ملايين. ويتعلق الأمربنسبة متوسطة جدا، ولكن من الممكن ان تكون نتيجة خيار اقتصادي يرمي إلي تحقيق تراكمات من المبالغ المتبقية بغية إنجاز استثمار أكبر حجما. كما أن متوسط مبلغ الاستثمار حسب المشروع يسمح بمثل هذا الاعتقاد.

مفاطعة توجنين

متوسط مبلغ الاستثمار حسب المشروع

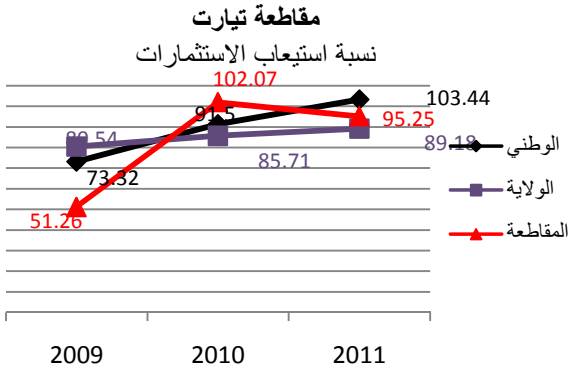
التطور مقارنة بالمستويات الجهوية والوطنية



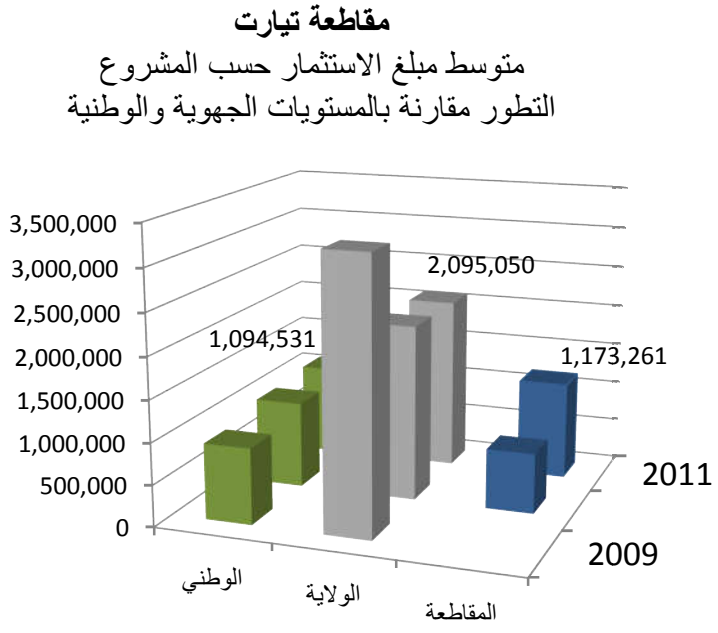
متوسط المبلغ حسب الاستثمار جد مرتفع بالنظر إلي نفس النسبة علي المستويين الجهوي والوطني. فقد فضلت بلدية توجنين إنجاز مشروع كبير بعض الشئ(المبني البلدي 23،5 مليون) الذي ينضاف إليه خمسة(5) مشاريع ما بين 1 و3،5 مليون. وهنا تم إذن تفادي تجزئة الاستثمارالتي هي ظاهرة شائعة في العديد من البلديات.

مقـــــــــاطعـــــــــة تـــــــــــيـــــــــارت

استفادت بلديات مقاطعة تيارت من عتمادات التجهيز الصندوق الجهوي للتنمية لسنة 2011 بمبلغ 32.025.297 أوقية(18،78%+ مقارنة بسنة 2010). صرف مبلغ 30.504.790 أوقية لتنفيذ 26مشروعا أي نسبة استيعاب تبلغ 95،25 %.

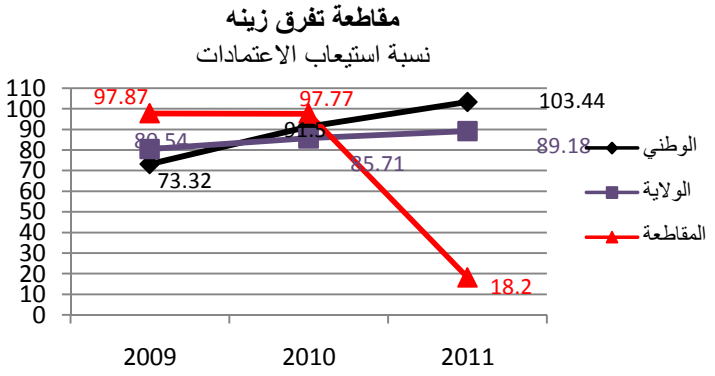


والرغم من كون هذه النسبة أقل من مثيلتها في 2010، إلا أنها مرضية علما أن البلدية لم تخلف بقايا من السنة المالية المنصرمة. كما أن متوسط المبلغ حسب الاستثمار علي نفس المستوي لمثيله علي المستوي الوطني.



متوسط مبلغ الاستثمار في تزايد هو الآخر مقارنة بمثيله للسنة المالية المنصرمة. إلا أنه يبقي ضعيفا مقارنة بمبالغ متوسط الاستثمار حسب المشروع في مقاطعات نواكشوط الأخري. هناك إذن اتجاه نحو تجزئة الاستثمار حتي ولو كان من الملاحظ وجود بعض الجهود لأن عدد الشاريع تراجع(11-) في حين كان بمقدور زيادة اعتمادات ص.ج.ت أن تشجع علي اعتماد استيراتيجية معاكسة .

استفادت بلديات مقاطعة تفرق زينه من عتمادات التجهيز الصندوق الجهوي للتنمية لسنة 2011 بمبلغ 31.378.035 أوقية(44،21%+ مقارنة بسنة 2010). صرف مبلغ 5.709.347 أوقية لتنفيذ (5) خمسة مشاريع أي نسبة استيعاب تبلغ 25،95 %.

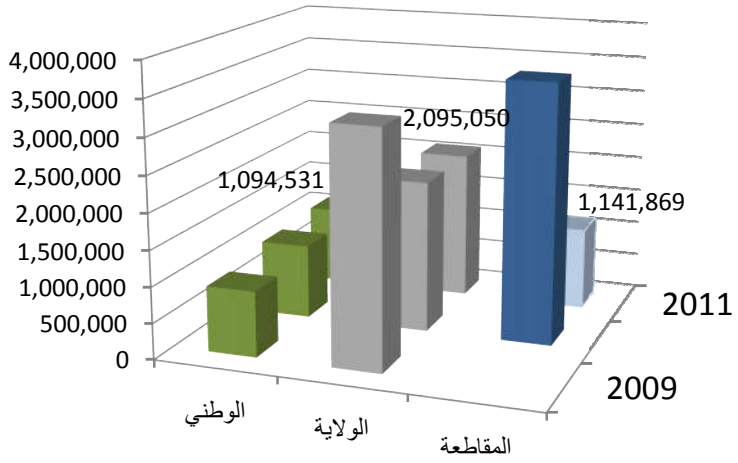


نسبة استيعاب الاعتمادات علي مستوي تفرق زينه ضعيفة جدا والأغرب من ذلك كونها تأتي علي خلفية نسب في مستوي جيد خلال السنتين الماليتين 2009 و2010. الاستثمارات التي تم القيام بها تخص الصيانة و والاصلاحات والتجهيز البلدي. ويمكن افتراض أن هذه النسبة مرتبطة بإرادة من الفريق البلدي في خلط اعتمادات هذه السنة المالية مع اعتمادات السنة المالية 2012 من منظور القيام باستثمار أكثر تكلفة.

مقاطعة تفرق زينة

متوسط مبلغ الاستثمار حسب المشروع

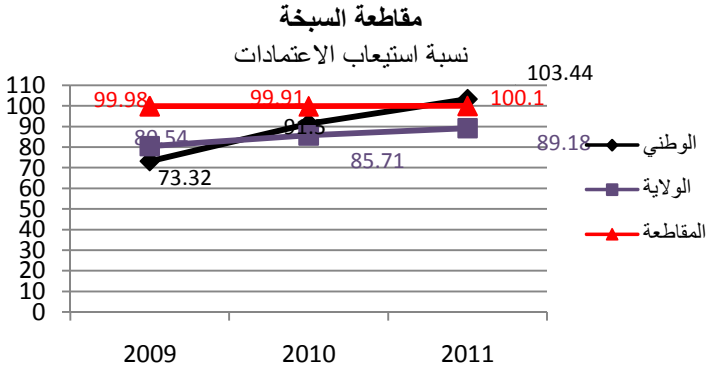
مقارنة التطور بالمستويات الجهوية والوطنية



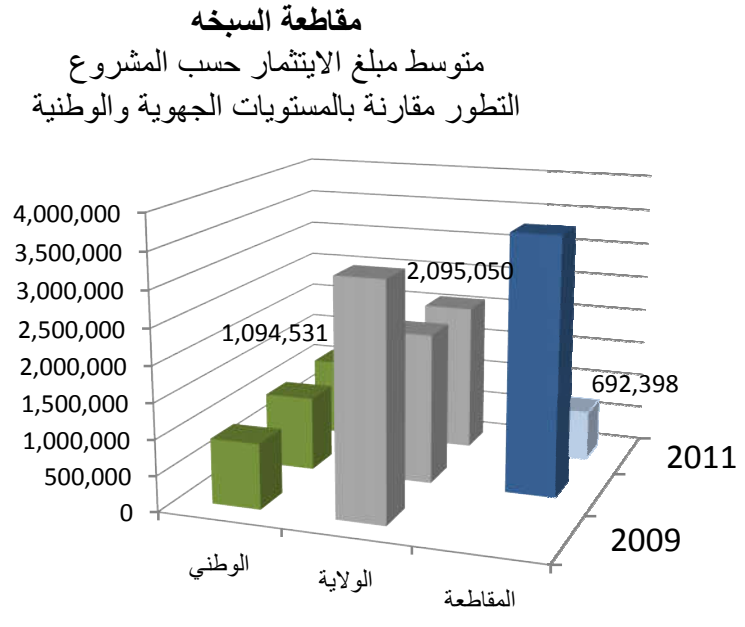
المبلغ المتوسط حسب الاستثمار في تراجع كبير هو الأخر، ويفسر ذلك بكون الاستثمارات المحققة علي السنة المالية 2011 ليست إلا عمليات حفظ وصيانة وإصلاحات وتجهيز بلدي وإعانات صغيرة.

مقـــــــــاطعـــــــــة الـــسبخـــــــــــــــه

استفادت بلدية مقاطعة السبخه من عتمادات التجهيز الصندوق الجهوي للتنمية لسنة 2011 بمبلغ 48.418.889أوقية(21،97%+ مقارنة بسنة 2010). صرف مبلغ 48.467.898أوقية لتنفيذ 70 مشروعا أي نسبة استيعاب تبلغ 100،10 %.



نسبة استيعاب الاعتمادات بالنسبة للسبخه ممتازة فضلا عن كونها تأتي علي خلفية نسب في السنتين الماليتين 2009 و2010 جيدة أيضا.



المبلغ المتوسط حسب الاستثمارعرف تراجعا كبيرا(80-%).ذلك لأن عدد المشاريع قد تضاعف بين 2010 و2011(59+ مشروعا). وارتفاع لا تعوضه الزيادة المحدودة لاعتمادات ص.ج.ت بنسبة 22 %. الخلاصة الأولي هو التجزئة الكبيرة للاستثمار، إلا أنها ليست هي الحالة في الواقع لأن البلدية قدمت تقريرا تحسب فيه كل عملية صرف أجرتها بمثابة مشروع.

من الصعب إذن تحديد المبلغ المتوسط الحقيقي حسب الاستثمار، ولكن من الحتمل أن يقارب المبلغ المسجل في السنة المالية 2010.

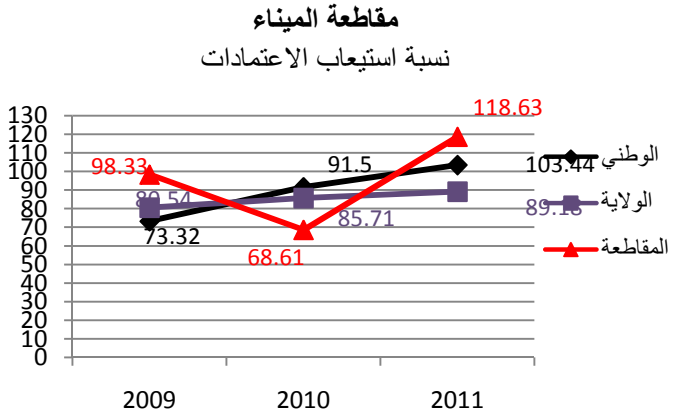
مقـــــــــاطعـــــــــة لـكصـــــــــ

المبلغ المتوسط للاستثمار المسجل علي الورق مرضي لأنه في تزايد ويفوق المعدل علي المستوي الوطني. إلا أن الحد من عدد المشاريع يأتي جزئيا علي خلفية عملية رصد لها لوحدها مبلغ 4،5 مليون وتتمثل في شراء سيارة.

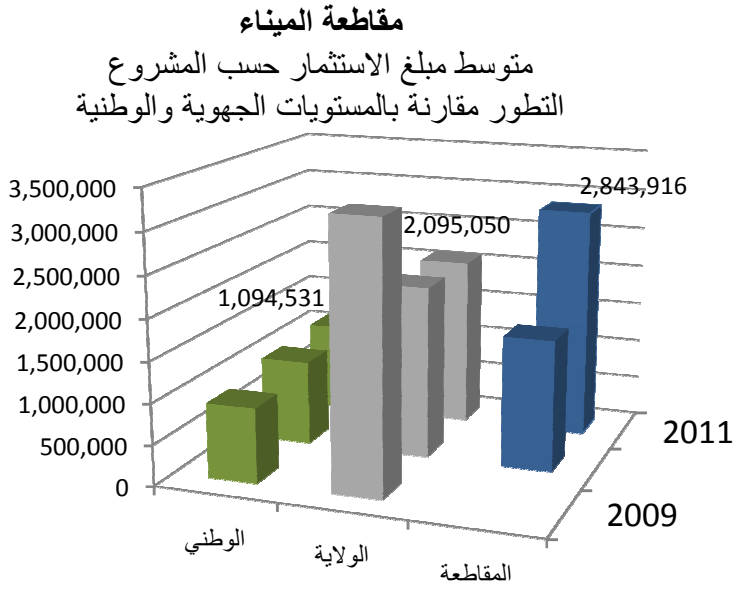
---

1 . تحقيق مالي عن بلديات نواكشوط ، بلدية لكصر، برنامج التنمية الصضرية، A2C، يونيو 2012

استفادت بلدية مقاطعة الميناء من عتمادات التجهيز الصندوق الجهوي للتنمية لسنة 2011 بمبلغ 71.920.307أوقية(22،54%+ مقارنة بسنة 2010). صرف مبلغ 85.317.497أوقية لتنفيذ 30 مشروعا أي نسبة استيعاب تبلغ 118،63 %.

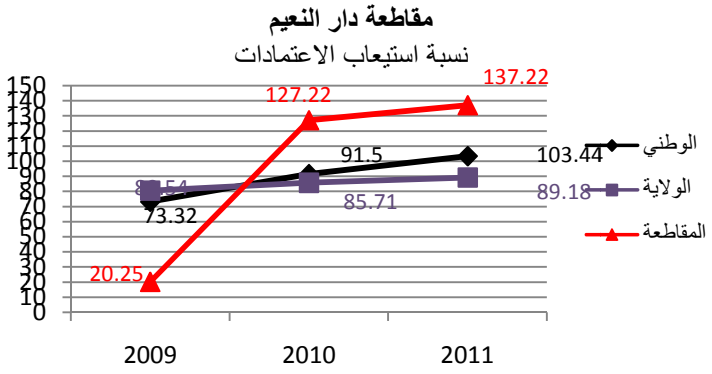


نسبة الاستيعاب في الميناء مرضية وفي تزايد واضح يتجاوو 100% الشئ الذي يوحي باستخدام ما تبقي من السنة المالية المنصرمة.

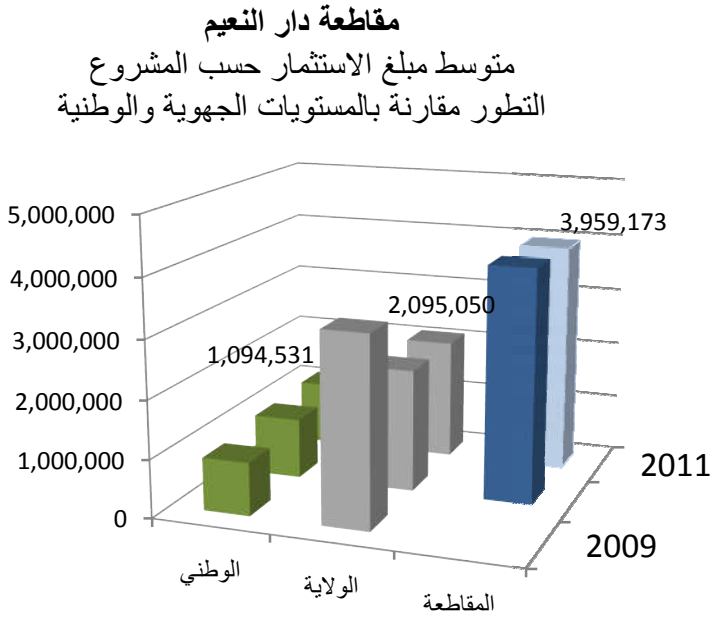


المبلغ المتوسط حسب الاستثمار مرضي أيضا لأنه في مستوي مرتفع وفي تزايد. وعلي الرغم من زيادة اعتمادات ص.ج.ت، فإن عدد المشاريع بقي محدودا(5+) الشئ الذي مكن من تجزئة أقل مما يصادف بصورة عامة.

استفادت بلدية مقاطعة الميناء من عتمادات التجهيز الصندوق الجهوي للتنمية لسنة 2011 بمبلغ 46.163.908أوقية(21،79%+ مقارنة بسنة 2010). صرف مبلغ 63.346.763لتنفيذ 16 مشروعا أي نسبة استيعاب تبلغ 137،22 %

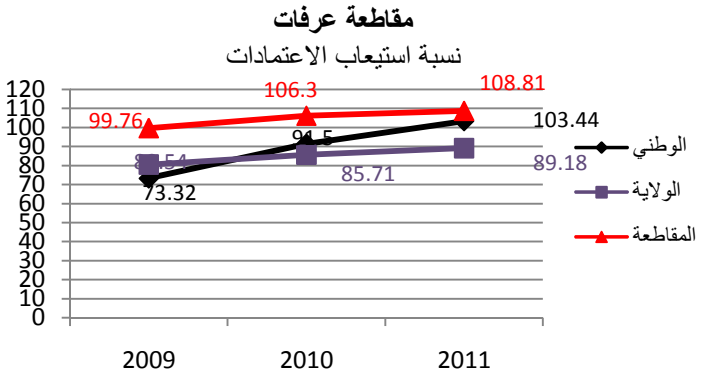


نسبة الاستيعاب في دار النعيم جد مهمة لأنها تتجاوز100% بأكثر من 37 نقطة. تفسر هذه الوضعية، التي تأتي علي خلفية وضعية 2010(127،22%)، بالنسبة الضعيفة جدا في السنة المالية 2009 و إذن باستخدام بقايا مالية كبيرة نسبيا(أكثر من 30 مليون).

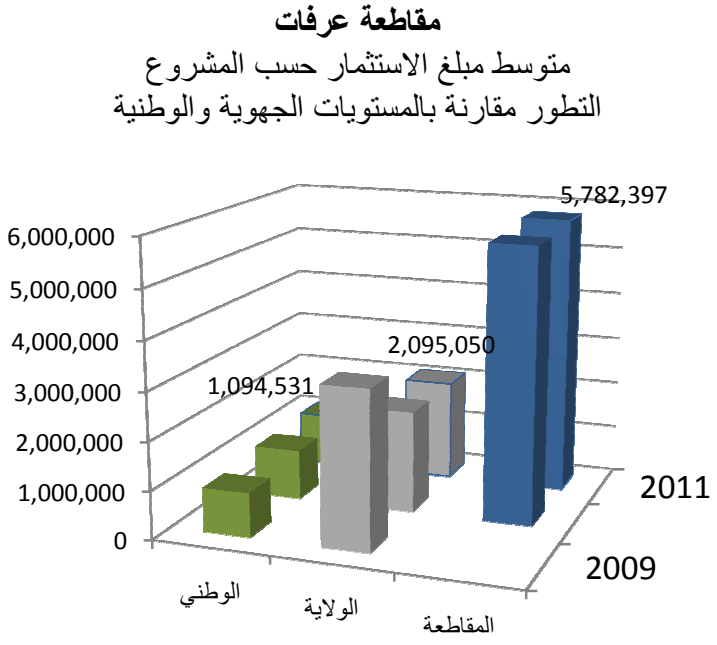


المبلغ المتوسط حسب الاستثمار مرضي جدا حتي ولو كان قد سجل تراجعا طفيفا. وعلي الرغم من زيادة اعتمادات ص.ج.ت، فإن عدد المشاريع بقي محدودا(4+) الشئ الذي مكن من تجزئة أقل مما يصادف بصورة عامة.

استفادت بلدية مقاطعة عرفات من عتمادات التجهيز الصندوق الجهوي للتنمية لسنة 2011 بمبلغ 85026729أوقية(88،31%+ مقارنة بسنة 2010). صرف مبلغ 92.518.360 لتنفيذ 16مشروعا أي نسبة استيعاب تبلغ 81،108 %.



نسبة الاستيعاب في عرفات جد مرضية وحتي أنه من المستغرب بالنظر إلي أن هذه النسبة، في السنة المالية 2010، قد تجارزت 100 % بحيث تكاد لا توجد بقايا مالية من سنة 2009. و هذه النسبة أكبر أيضا في المالية الحالية 2011. ويمكن الاعتقاد بأن بعض العمليات الممولية بالاشتراك مع صناديق أخري غير الصندوق الجهوي للتنمية، قد تم إدراجها بالكامل ضمن نفقات الصندوق.

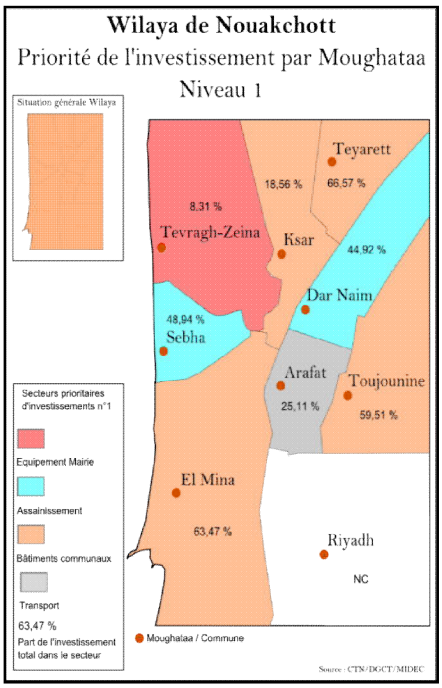


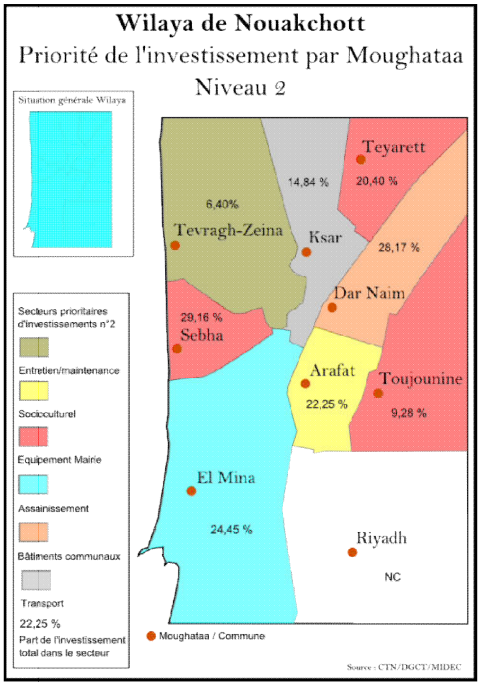
المبلغ المتوسط حسب الاستثمار كبير جدا. وعلي الرغم من زيادة اعتمادات ص.ج.ت، فإن عدد المشاريع بقي محدودا(3+) الشئ الذي مكن من المحافظة علي متوسط مبلغ استثمار حسب المشروع مرتفع جدا ويماثل ما يمكن ملاحظته بصورة عامة في المقاطعات/ البلديات التي تتوفر علي مبالغ مهمة من اعتمادات الصندوق الجهوي للتنمية.

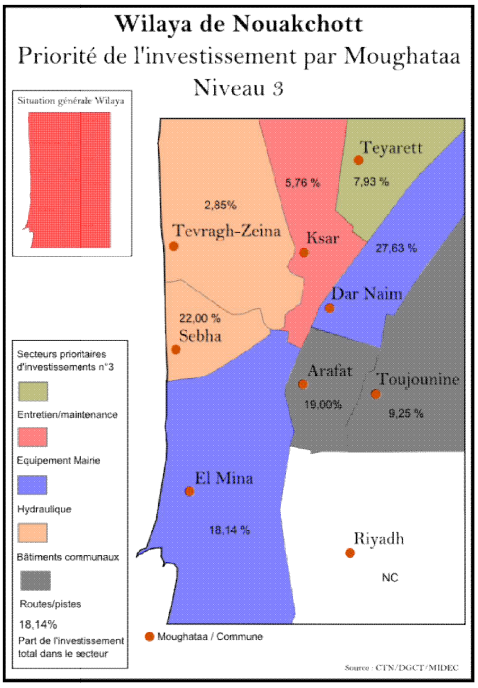
مقـــــــــاطعـــــــــة الريـــــــــــــاض

مقاطعة/بلدية الرياض التي تتوفر علي اعتمادات الصندوق الجهوي للتنمية سنة 2011 من مبلغ 33447387أوقية(85،20+%)، لم تقدم تقريرها.

ii)- أولـــــــــــــوية الاستثمـــــــــــــــار







الأولوية الأولي للاستثمار بالنسبة لأربع مقاطعات هي المباني البلدية، يأتي بعد ذلك قطاع الصرف الصحي(بلديتين)، ثم بعد ذلك قطاعي التجهيز البلدي والنقل (مقاطعة واحدة لكل منهما). ويتعلق الأمر إذن بأولوية استثمار في قطاعات لاتوجد في هذه الرتبة علي المستوي الوطني

وينطبق نفس الشئ علي الرتبة الثانية من الأولويةالتي هي بالأساس قطاعات التجهيز البلدي و الصرف الصحي و الحفظ/الصيانة.

القطاعين الرئيسيين علي المستوي الوطني وهما المياه والتهذيب ، لايظهران إلا في المرتبة الثالثة من أولوية الاستثمار(المياه) وليس علي الإطلاق(التهذيب).

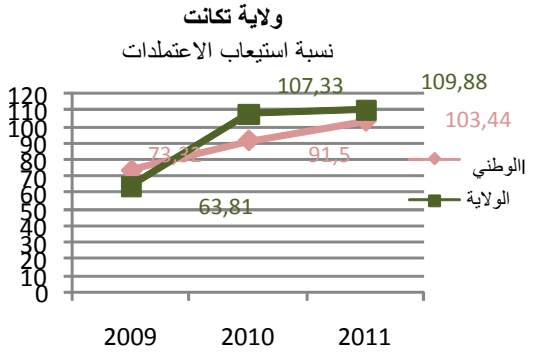
وهذه علي ما يبدو إحدي خصوصيات بلديات ولاية نواكشوط التي ليست لها نفس الاهتمامات، في مجال التنمية المحلية مع باقي المناطق الموريتانية

1.7 – ولايـــــــــــــــــة تكـــــــــــــــــانـــــــــــــــت

	مبلغ ص.ج.ت	المبلغ الإجمالي المصروف	ما تبقي	المبلغ المسدد	نسبة استيعاب الاعتمادات(%)	نسبة تنفيذ المشاريع(%)
تجكجة	25 191 284	30 272 214	-	28 272 214	120,17	93,39
المجرية	28 021 827	28 051 081	-	28 051 081	100,10	100
تشيت	4 824 832	5 446 122	-	5 446 122	112,88	100
الولاية	**58 037 943**	**63 769 417**	-	**61 769 417**	**109,88**	**96,86**

استفادت ولاية تكانت من اعتمادات التجهيز للصندوق الجهوي للتنمية لسنة 2011 من مبلغ 58037943أوقية أي ارتفاع قدره 26،52%. صرف مبلغ 63769417أوقية في سنة 2011 أي نسبة استيعاب تبلغ96،86%.

s

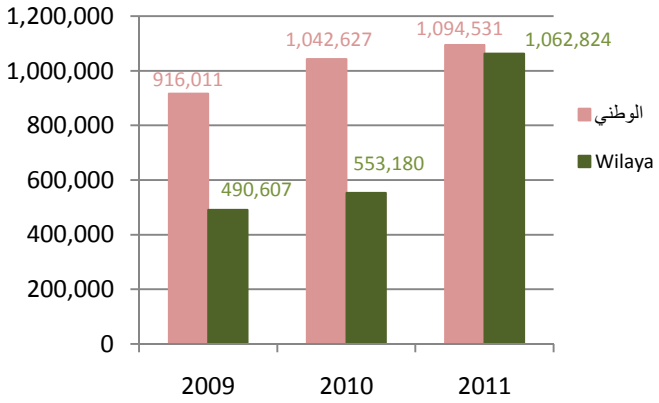


يتعلق الأمر بمستوي استيعا ب مرضي بطبيعة الحال وتأتي هذه النسبة علي خلفية مرتفعة في السنة المالية 2010، تتجاوز 100% . وكلا النسبتين ناتج عن استخدام بقايا مالية كبيرة(17) مليون متبقية من السنة المالية 2009.

وتقابل هذه المصاريف المالية لسنة 2011 عدد 60 مشروعا. وهو في الواقع عدد في انخفاض كبير (يزيد علي35 %). وهذا الانخفاض في عدد المشاريع بالإضافة إلي زيادة ص.ج.ت، يعطي متوسط مبلغ استثمار حسب المشروع في تزايد كبير.

مقاطعة تكانت

متوسط مبلغ الاستثمالا حسب المشروع(MRO)



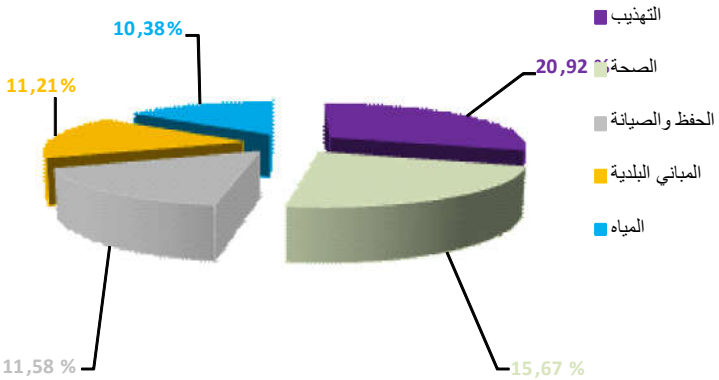
هذا المبلغ للاستثمار حسب المشروع في 2011 يشكل ضعف المبلغ تقريبا في السنة المالية المنصرمة. كما أنه يماثل نفس المبلغ المسجل علي المستوي الوطني. حالة تجزئة الاستثمارات عرفت تحسننا دون أن تكون مرضية خاصة لأن بلديات هذه الولاية، قد حدت بصورة عامة من عدد المشاريع مع أنها تتوفر علي اعتمادات ص.ج.ت أعلي من مثيلاتها للسنوات المنصرمة.

في مجال أولويات الاستثمار، فإن ولاية تكانت، علي المستوي الوطني، تخصص جزءا كبيرا من من اعتماداتها لقطاع التهذيب(20+%). وهذا هو الحال بالنسبة للسنة المالية 2010.

ولاية تكانت

القطاعات ذات الأولوية في الاستثمار

النسبة المأوية المصروفة من اعتمادات التجهيز ص. ج.ت



يأتي في المرتبة الثانية، قطاع الصحة وهنا تكمن الخصوصية. ذلك أن قطاع الصحة يأتي في المرتبة السابعة علي المستوي الوطني مع أقل من 4% من إجمالي الاستثمارات.

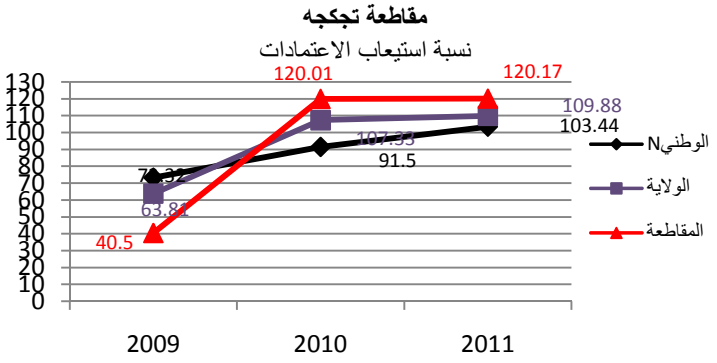
في الرتبة الثالثة من الأولوية خصوصية أيضا وهو قطاع يعرف ب"الحفظ/الصيانة". وقد خصصت له نسبة11% من الاعتمادات المتوفرة وهو أقل من2،5% علي المستوي الوطني.

1.7- تحليـــــــــل المعطيـــــــــات بحســـــــب المقـــــــــــاطعـــة

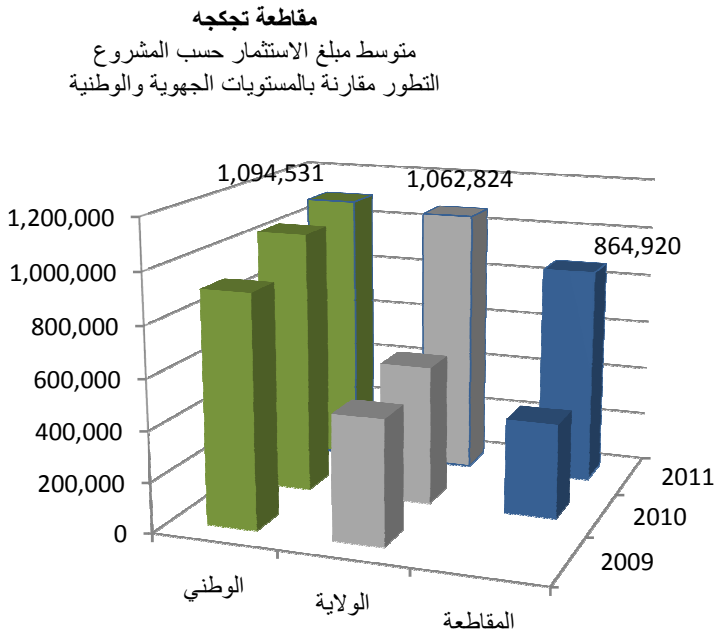
i) نسبة الاستيعاب ومبلغ متوسط الاستثمار

مقـــــــــاطعـــــــة تـــــــــــــجكـــــــجـــــــه

استفادت بلديات مقاطعة تجكجه من اعتمادات التجهيز الصندوق الجهوي للتنمية لسنة 2011 بمبلغ 25.191.284أوقية(24،88%+ مقارنة بسنة 2010). صرف مبلغ 30.272.214أوقية لتنفيذ35 مشروعا أي نسبة استيعاب تبلغ 120،17 %.



نسبة الاستيعاب هذه جد كبيرة وبماثل تلك المسجلة علي السنة المالية 2010. وتفسر باستخدام البقايا المالية الكبيرة التي تعود للسنة المالية 2009 والتي تكاد نسبة استيعابها لا تتجاوز 40%.



المتوسط حسب الاستثمار ضعيف وأقل من المبلغين المسجلين علي المستويين الجهوي والوطني. إلا أنه سجل تقدما ملحوظا مقارنة بمبلغ السنة المالية المنصرمة(128+%). ويرجع هذا التقدم إلي الانخفاض الكبير(29-) في عدد المشاريع المنجزة هذا إضافة إلي زيادة اعتمادات ص.ج.ت. تبقي إشكالية تجزئة الاستثمار إلا أن الوضع يتحسن.

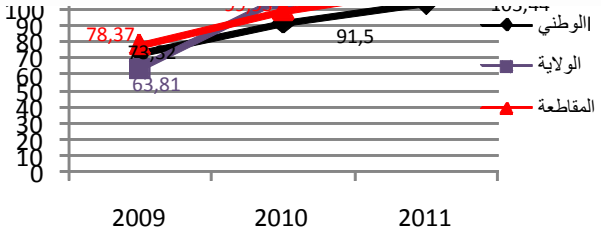
مقـــــــــاطعـــــــــة المـــــــــــــجريـــــــــة

استفادت بلديات مقاطعة المجرية من اعتمادات التجهيز الصندوق الجهوي للتنمية لسنة 2011 بمبلغ 28021827أوقية(25،87%+ مقارنة بسنة 2010). صرف مبلغ 28.051.081 أوقية لتنفيذ19 مشروعا أي نسبة استيعاب تبلغ 100،10 %.

هذه النسبة مرضية ، فهي من جهة تبلغ نسبة 100% ولكنها أيضا تأتي علي خلفية نسب مرتفعة وفي تزايد ثابت منذ 2009. ويرهن هذا الثبات في مستوي مرتفع علي قدرة بلديات هذه المقاطعة علي تنفيذ اعتمادات التجهيز.

متوسط المبلغ حسب الاستثمار مرضي دون أن يكون مرتفعا جدا. هو يفوق المستوي الجهوي والوطني، كما أنه في ارتفاع مقارنة بمبلغ السنة المالية 2010. وعلي الرغم من زيادة اعتمادات الصندوق الجهوي للتنمية، فإن عدد المشاريع المنفذة لم يرتفع إلا بوحدة مؤمنا س بذلك أقل تجزئة للاستثمار.

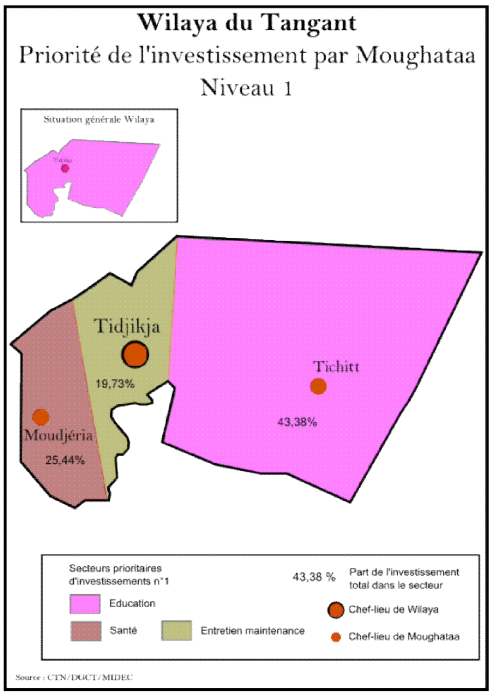
استفادت بلديات مقاطعة تيشيت من اعتمادات التجهيز الصندوق الجهوي للتنمية لسنة 2011 بمبلغ 4.824.832أوقية(42،40%+ مقارنة بسنة 2010). صرف مبلغ 5.446.122أوقية لتنفيذ6مشاريع أي نسبة استيعاب تبلغ 88،112 %.

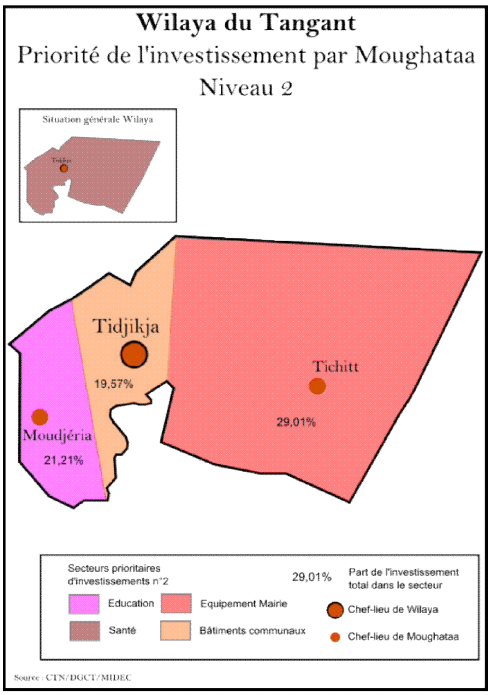


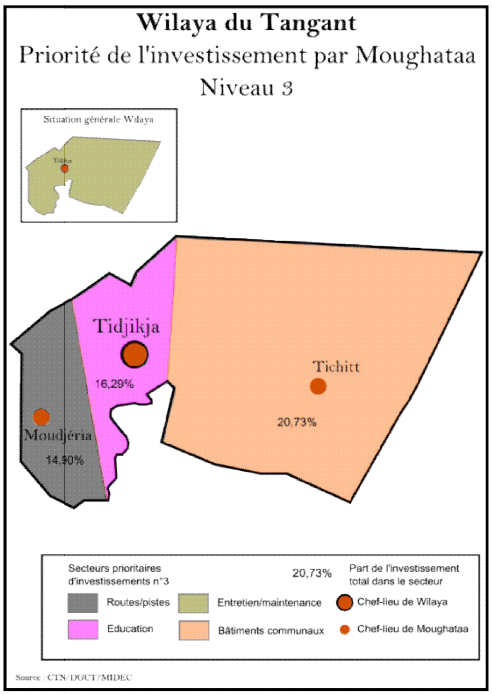
هذه النسبة مرضية بطبيعة الحال، فهي من جهة تبلغ نسبة 100% ولكنها أيضا تأتي علي خلفية نسبة مرتفعة في سنة 2010. ويمكن تفسير هذا التجاوز لنسبة 100% باستخدام بقايا من السنة المالية 2009، لم تستخدم علي السنة الملية 2010.

متوسط المبلغ حسب الاستثمار ضعيف نسبيا و أقل من المبالغ المسجلة علي المستويين الجهوي والوطني. إلا أنه في تزايد ملحوظ مقارنة مبلغ 2010 وهذا ناتج عن الحد من زيادة عدد المشاريع(1+) إضافة إلي الزيادة الكبيرة في اعتمادات الصندوق الجهوي للتنمية(40+).

ii)- أولـــــــــــــــوية الاستثمـــــــــــــــــــار







الأولويات الأولي للاستثمار متقاسمة بين القطاع" التقليدي" التهذيب بالنسبة لمقاطعة تشيت والقطاعات الأقل اعتيادا كالصحة (25+% من الاستثمارات بالنسبة لمقاطعة المجرية)، والحفظ /الصيانة(73،19+% بالنسبة لمقاطعة تجكجه). وهاذيين القطاعين لا يحتلان إلا المرتبة 7و11 من أولوية الاستثمارات علي المستوي الوطني.

بالنسبة للمرتبة الثانية والثالثة علي مستوي أولوية الاستثمار، توجد القطاعات الأكثر تقاسما علي المستوي الوطني التي هي التهذيب والمباني البلدية و التجهيز البلدي.

8– ولايـــــــــــــــة إينـــــــــــــــــشيـــــــــــــــــري

	مبلغ ص.ج.ت	المبلغ المصروف	ما تبقي	المبلغ المسدد	نسبة استيعاب الاعتمادات(%)	نسبة تنفيذ المشاريع(%)
اكجوجت	8 006 232	8 381 415	-	8 381 415	104,69	100
الولاية	**8 006 232**	**8 381 415**	-	**8 381 415**	**104,69**	**100**

ولاية هي مقاطعة أكجوجت والمعطيات إذن عن الدائرتين الإداريتين معا.

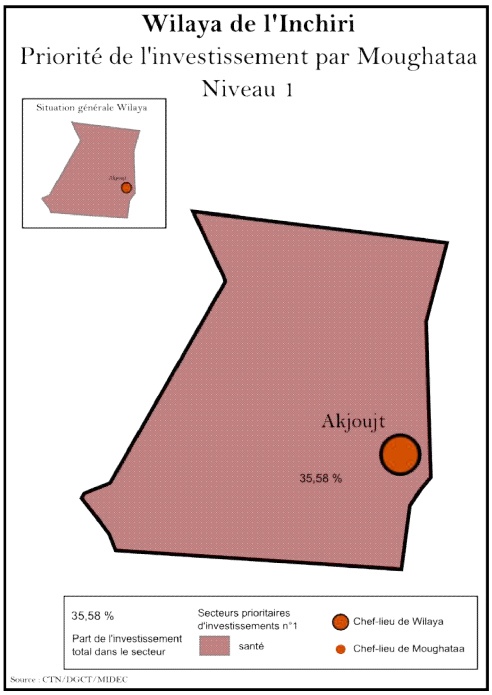
استفادت ولاية إينشيري/مقاطعة أكجوجت من اعتمادات التجهيز للصندوق الجهوي للتنمية لسنة 2011 من مبلغ 8.006.232أوقية أي ارتفاع قدره 27،23%. صرف مبلغ 8.381.415أوقية في سنة 2011 أي نسبة استيعاب تبلغ104،69%.

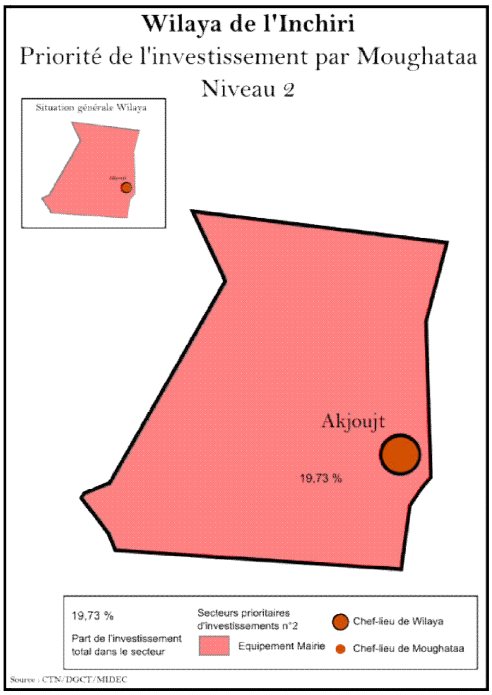
ويتعلق الأمر بنسبة مرضية، تأتي علي خلفية نسبة للسنة المالية 2010 تساوي 100%. وهذه النسبة هي النتيجة للاستخدام المحتمل لبقايا مالية كبيرة(حوالي 2،14 مليون) متأتية من السنة الملية 2009.

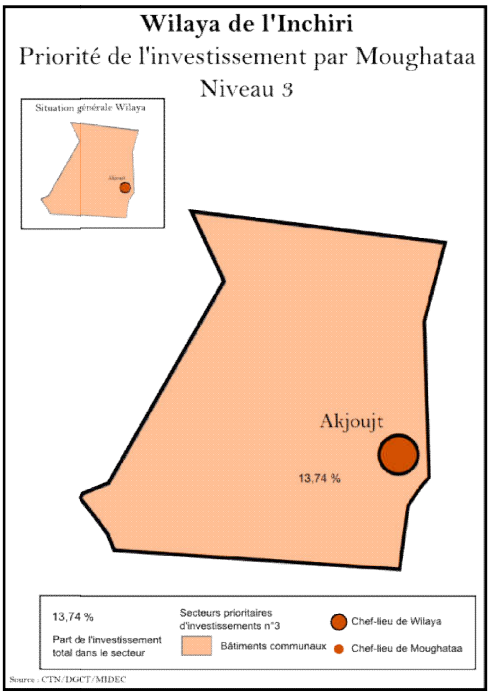
تقابل هذه المصاريف لسنة 2011 عدد 6 مشاريع. ويتعلق الأمر بزيادة كبيرة بالقيمة النسبية(50+%) مقارنة بسنة 2010. ويؤدي هذا الارتفاع في عددا المشاريع الذي يفوق زيادة مبلغ ص.ج ت.إلي انخفاض ملحوظ في متوسط مبلغ الاستثمار حسب المشروع.

مبلغ الاستثمار هذا حسب المشروع لسنة 2011 في تراجع يزيد علي 66%.

8- أولـــــــوية الاستثمـــــــــــــــارات







القطاع الأول للاستثمار هو الصحة ويمثل ما يزيد علي 35% من الاستثمار الإجمالي للولاية/المقاطعة. ويتعلق الأمر بخصوصية محلية لأن هذا القطاع لا يحتل إلا المرتبة 7 علي المستوي الوطني مع أقل من 4% من الاستثمارات.

في المستوي الثاني، يوجد قطاع التجهيز البلدي مع 20% من الاستثمار.وهنا يتعلق الأمر بقطاع مهم أيضا علي المستوي الوطني(الرتبة 4) لا يمثل إلا ما يزيد قليلا علي 8% من لاستثمارات.

وأخيرا في المستوي الثالث، يأتي قطاع المباني البلدية وهو قطاع "تقليدي" أيضا في المرتبة الثالثة علي المستوي الوطني.

9- ولايـــــــــــــــة كيـــــــــــديمـــــــــــاقـــــــــــا

	مبلغ ص.ج.ت	المبلغ الاجمالي المصروف	ما تبقي	المبلغ المسدد	نسبة استيعاب الاعتمادات(%)	نسبة تنفيذ المشاريع(%)
سيليبابي	100 774 353	132 054 889	-	112 955 258	131,04	85,54
ولد ينج	43 128 838	55 988 630	-	55 839 630	129,82	99,73
الولاية	**143 903 191**	**188 043 519**	**-**	**168 794 888**	**130,67**	**89,76**

استفادت ولاية سيليبابي من اعتمادات التجهيز للصندوق الجهوي للتنمية لسنة 2011 من مبلغ 143.903.191أوقية أي ارتفاع قدره 23،91%. صرف مبلغ 188.043.519أوقية في سنة 2011 أي نسبة استيعاب تبلغ130،67%.

يتعلق الأمر بنسبة كبيرة جدا لا تبدو واقعية. فالنسبة المسجلة في سنة 2010 كانت قد تجاوزت المقاييس(أكثر من 142%، ولكن يمكن تفسيرها باستخدام البقايا المالية الكبيرة الناتجة من السنة المالية2009 (حوالي 42 مليون). وهذا التفسير لا يمكن أن يصلح لسنة 2011. من المحتمل إذن أن تكون بلديات الولاية أو بعضها علي أقل تقدير، قد أدرجت في تقاريرها، مبالغ إجمالية لمشاريع ليست ممولة إلا جزئيا من اعتمادات ص.ج.ت.

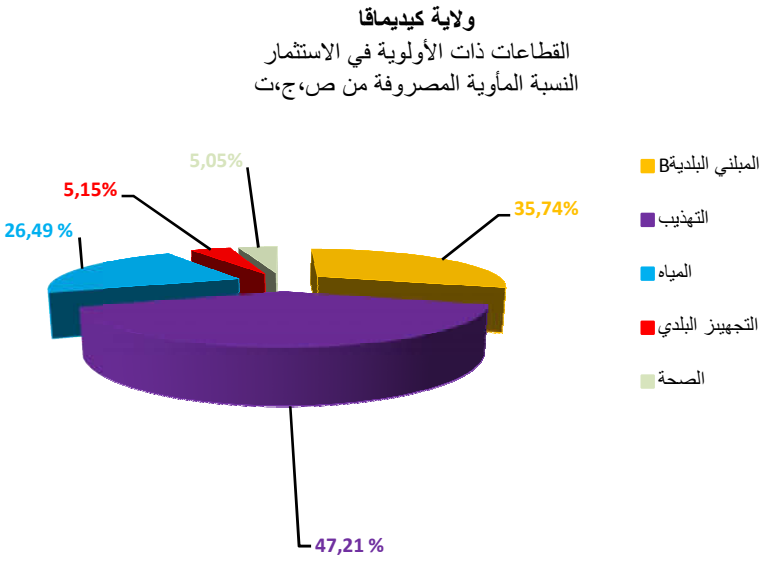
تقابل هذه المصاريف لسنة 2011 عدد 112 مشروعا. ويتعلق الأمربعدد في انخفاض(10- وحدة).يعطي هذا الانخفاض في عدد المشاريع إضافة إلي ارتفاع مبلغ ص.ج.ت، متوسط لمبلغ الاستثمار حسب المشروع في تزايد.

1 8(
1 6(
1 4(
1 2(
1 0(
8(
6(
4(
2(

غير أن هذا المبلغ كان كبيرا في سنتي 2009 و2010 ويفوق المبلغ المسجل علي المستوي الوطني. وهو من خصوصية المناطق التي توجد بها اعتمادات ص.ج.ت كبيرة الشيئ الذي من شأنه أن يمكن البلديات من تفضيل مشاريع كبيرة مع الحفاظ علي عدد من الانجازات تكون مرئية شيئا ما علي كافة ترابها.

فيمجال أولويات الاستثمار،فإن ولاية كيديماقا، علي غرار المستوي الوطني، تخصص جزءا كبيرامن مصاريفها لقطاع التهذيب(أكثر من 47،21 % من مبلغ ص.ج.ت). وكان هذا نفس الشيئ أيضا بالنسبة للسنة المالية 2010. في المرتبة الثانية، يأتي قطاع المباني البلدية، ثم في الثالثة قطاع المياه. وهذه القطاعات تحتل مواقع معاكسة لهذه الوضعية علي المستوي الوطني .

ويتعلق الأمرعموما بأولويات تتجه نحو القطاعات لكلاسيكية للاسمثمار البلدي في ج.ا.م.

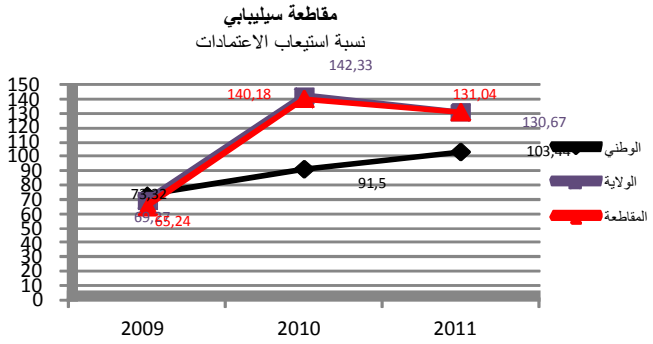


1.9- تحليـــــــــل المعطيـــــــــات بحســـــــب المقـــــــــاطعـــة

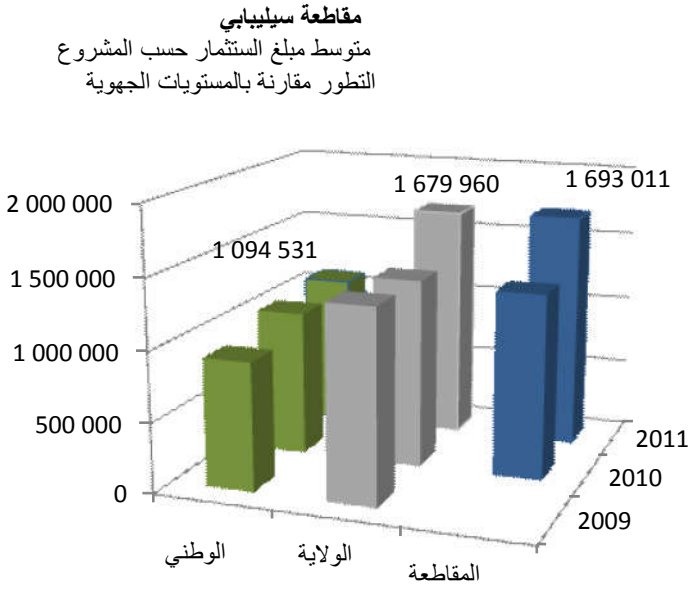
i) نسبة الاستيعاب ومبلغ متوسط الاستثمار

مقـــــــاطعـــــــة سيـــــــــليبـــــــــابـــــــــي

اافتفادت بلديات مقاطعة سيليبابي من اعتمادات التجهيز الصندوق الجهوي للتنمية لسنة 2011 بمبلغ 100.774.353أوقية (24،27%+ مقارنة بسنة 2010). صرف مبلغ 132.054.889 أوقية لتنفيذ 78 مشروعا أي نسبة استيعاب تبلغ 131،04 %.



هذه النسبة، علي غرار نسبة الولاية، كبيرة وغير واقعية نظرا لعدم وجود بقايا مالية من سنة 2010. كما أن اسباب التجاوز المفرط لنسبة استيعاب 100 % ينبغي أن تكمن هنا أيضا وهو تسجيل بعض المشاريع في تقارير البلديات لا يدخل استخدام الاعتمادات المتأتية من ص.ج.ت في تمويلها.



المبلغ المتوسط حسب الاستثمار كبير وفي ارتفاع مقارنة بمثيله للسنة المالية 2010. وهو مرتبط

بانخفاض محدود لعدد المشاريع(8- وحدة)، ولكن أيضا ارتفاع الاعتمادات المتوفرة مكن من ازدياد هذا المبلغ المتوسط للاستثمار. تجزئة الاستثمارات حاضرة في هذه المقاطعة إلا أن هناك اتجاه للحد منها.

مقـــــــــاطعـــــــــة ولـــــــــــد ينـــــــــــــــج

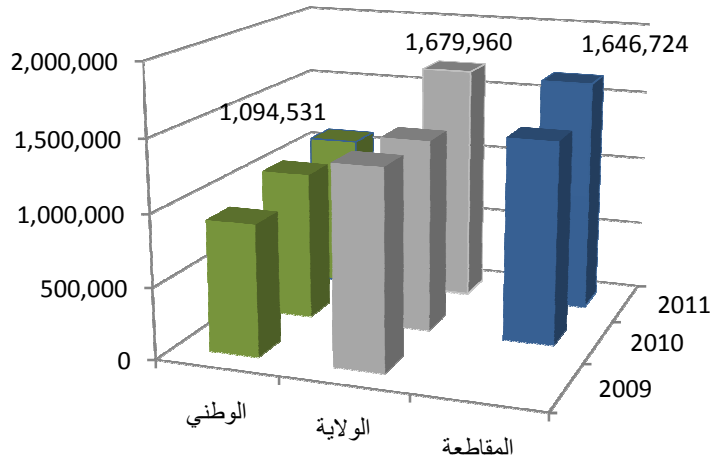
استفادت بلديات مقاطعة ولد ينج من اعتمادات التجهيز الصندوق الجهوي للتنمية لسنة 2011 بمبلغ 43.128.838أوقية (24،27%+ مقارنة بسنة 2010). صرف مبلغ 55988630 أوقية لتنفيذ 78 مشروعا أي نسبة استيعاب تبلغ 131،04 %.

الملاحظات علي مقاطعة ولد ينج فيما يخص نسبة الاستيعاب هي نفسها بالنسبة لمقاطعة سيليبابي. وهذه النسبة كبيرة جدا ولا تعكس واقع الأشياء، لأن تجاوز نسبة 100% مستحيل ماديا إذ لا توجد بقايا مالية عن السنة المالية المنصرمة. وهنا أيضا ربما يكون نتيجة احتساب إجمالي المشاريع التي لا يتكفل بها ص.ج.ت إلا جزئيا.

مقاطعة ولد ينج

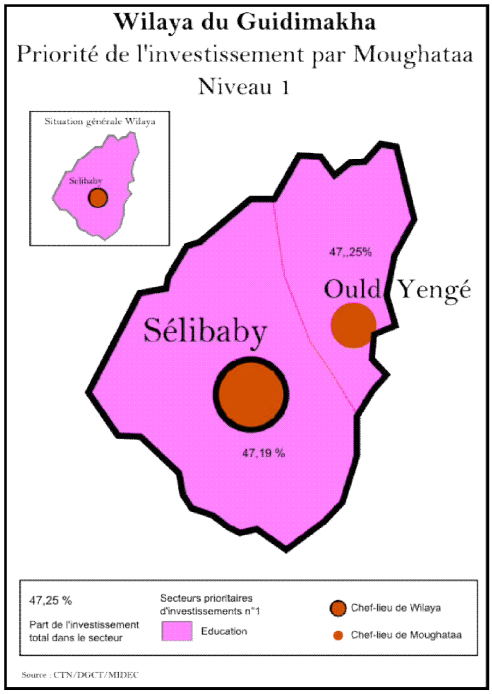
متوسط مبلغ الاستثمار حسب المشروع

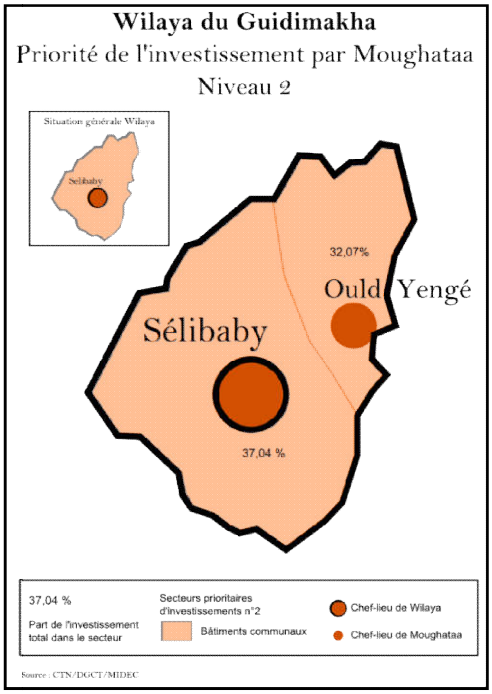
التطورمقارقة بالمستويات الجهوية والوطنية

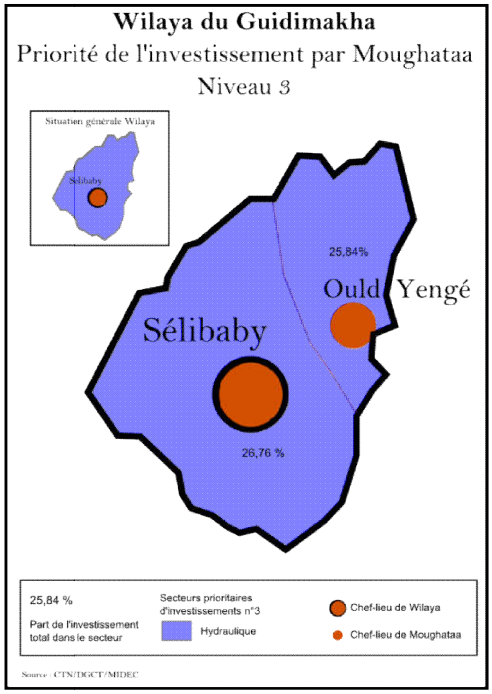


المبلغ المتوسط حسب الاستثمار كبير وفي تزايد مقارنة بمثيله للسنة المالية 2011. وهو مرتبط، كما هو الحال لمقاطعة سيليبابي، بالانخفاض المحدود في عدد المشاريع(2- وحدة) إضافة إلي أن ارتفاع الاعتمادات المتوفرة مكن من ازدياد هذا المبلغ المتوسط للاستثمار. تجزئة الاستثمارات حاضرة في هذه المقاطعة إلا أن هناك اتجاه للحد منها.

ii) أولـــــــــــــــوية الاستثمـــــــــــــــــار







تعتمد مقاطعتا سيليبابي ولد ينج استراتجيات استثمارية متشابهة حتى في النسبة المأوية لمبلغ الصندوق الجهوي للتنمية المستخدمة في كل من القطاعات ذات الأولوية. وهذه القطاعات هي نفسها الموجودة علي المستوي الوطني: التهذيب، المباني البلدية والمياه. الاستثمار في القطاعات الأخرى ضئيل جدا.

10- ولايـــــــــــــــة كـــــــــــورركـــــــــل

	مبلغ الصندوق الجهوي للتنمية	المبلغ الاجمالي المصروف	ما تبقي	المبلغ المسدد	نسبة استيعاب الاعتمادات(%)	نسبة تنفيذ الماشاريع(%)
كيهيدي	66 460 779	63 895 824	2 564 955	61 684 832	96,14	96,54
أمبود	74 036 490	75 573 037	-	69 173 037	102,08	91,53
مقامه	42 974 577	49 929 321	-	49 929 321	116,18	100
مونكل	26 037 775	26 838 491	-	26 838 491	103,08	100
الولاية	**209 509 621**	**216 236 673**	**2 564 955**	**207 625 681**	**103,21**	**96,02**

استفادت ولاية كوركول من اعتمادات التجهيز للصندوق الجهوي للتنمية لسنة 2011 من مبلغ 209.509.621أوقية أي ارتفاع قدره 23،68%. صرف مبلغ 216.236.673 أوقية في سنة 2011 أي نسبة استيعاب تبلغ103،21%.

يتعلق الأمر بنسبة استيعاب جد مرضية وفي تزايد ثابت منذ 2009. بالنسبة لسنة 2011، فإنه يماثل المستوي الوطني ويفسر تجاوزه لنسبة 100% باستخدام البقايا عن السنوات المالية المنصرمة.

تقابل هذه المصاريف المالية لسنة 2011، عدد 185 مشروعا. ويعلق الأمر برقم في ارتفاع بنسبة 5،11%(9+وحدة). وهذه الزيادة الطفيفة في عدد المشاريع إضافة إلي ارتفاع مبلغ ص.ج.ت، تعطي متوسط مبلغ استثمار حسب المشروع

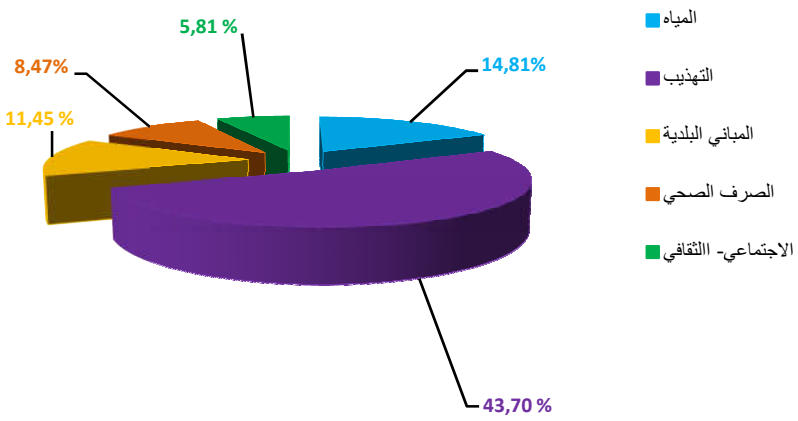
المبلغ المتوسط للاستثمار حسب المشروع يفوق وللمرة الأولي، المبلغ المتوسط للاستثمار علي المستوي الوطني. ومن دون استبعاد تجزئة الاستثمار في هذه الولاية، إلا أنه من الملاحظ تحسن الوضعية بين السنوات المالية 2009 و 2011 وبالخصوص بين 2010 و2011 .وهو تحسن شجعه بالتأكيد ارتفاع مبلغ ص.ج.ت.

في مجال أولويات، تخصص ولاية كوركول علي غرار المستوي الوطني، الحصة الأكبر من مصاريفها لقطاع التهذيب(أكثر من 43،70 % من مبلغ ص.ج.ت). وهذه هي الحالة بالنسبة للسنة المالية 2010(46%). في المرتبة الثانية، يأتي قطاع المياه، يليه في المرتبة الثالثة قطاع المباني البلدية وهذا ما يشابه أيضا المستوي الوطني. ويتعلق الأمر عموما بأولويات موجهة نحو القطاعات لكلاسيكية للاستثمار البلدي في ج.ا.م.

ولاية كوركول

القطاعات ذات الأولوية في الاستثمار

النسبة المأوية المصروفة اعتمادات ص.ج .ت

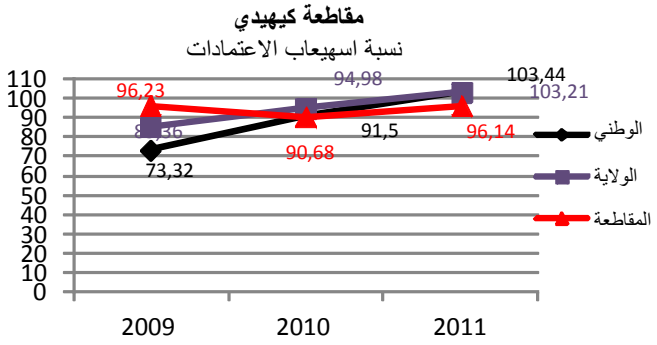


10- تحليـــــــــل المعطيـــــــــات بحســـــــب المقـــــــــاطعـــة

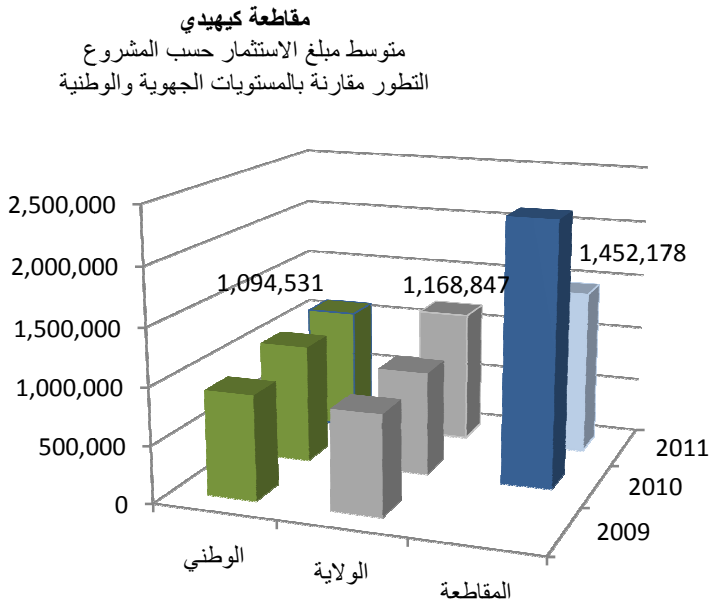
i) نسبة الاستيعاب ومبلغ متوسط الاستثمار

مقـــــــــاطعـــــــة كيـــــــــــهيـــــــــدي

االستفادت بلديات مقاطعة كيهيدي من اعتمادات التجهيز الصندوق الجهوي للتنمية لسنة 2011 بمبلغ 66.460.779 أوقية(87،23%+ مقارنة بسنة 2010). صرف مبلغ 63.895.824أوقية لتنفيذ 44 مشروعا أي نسبة استيعاب تبلغ 14،96% .



هذه النسبة مرضية علي العموم، إلا أنها دون النسب المقابلة علي المستويين الجهوي والوطني خاصة وأنها تأتي علي خلفية تتجوز90% بالنسبة للسنة المالية 2010. يمكن إذن تصور وجود بقايا مالية عن سنة 2010 دون الحديث عن تلك الناتجة عن 2009 بالإمكان استخدامها. وانطلاقا من هذا المبدأ،فإن هذه النسبة ليست قصوي.

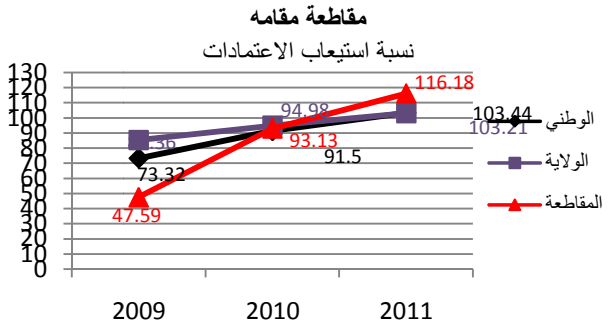


المبلغ المتوسط حسب الاستثماركبيرويفوق المبلغ المقابل علي المستويات الجهوية والوطنية. ومع ذلك فهو في تراجع ملحوظ مقارنة بالمبلغ المقابل للسنة المالية 2010. وهذا التراجع مرتبط بالزيادة الكبيرة في عدد المشاريع(23+ وحدة) التي لا يمكن سدها بالزيادة في الاعتمادات المتوفرة. كما أن تجزئة ألاستثمارات دون أن تكون خاصية هذه المقاطعة عن باقي البلاد، فإنها تبقي حاضرة بها، بل وفي تزايد.

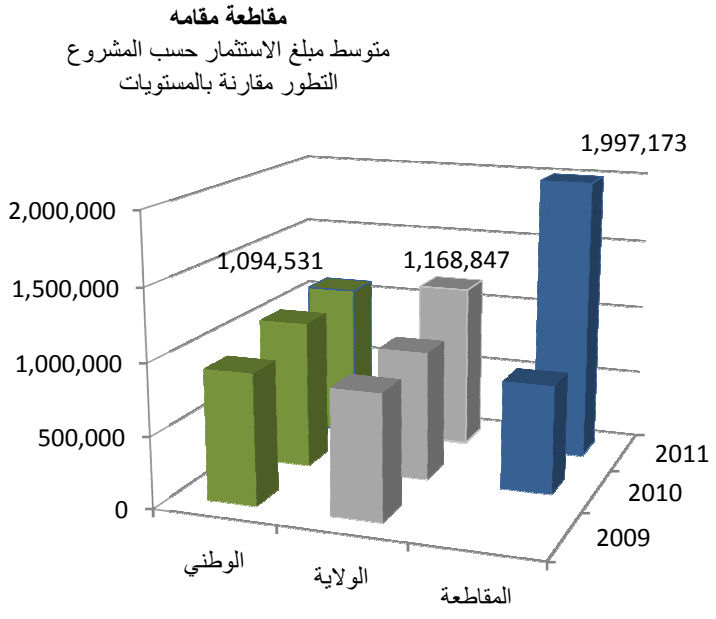
مقـــــــــاطعـــــــــة أمبـــــــــ

المبلغ المتوسط حسب الاستثمار غير مرتفع وهو أقل بشكل ملحوظ من المبلغ المقابل علي المستويين الجهوي والوطني. وفي الأخير، فإنه في ارتفاع طفيف مقارنة بالمبلغ المسجل علي السنة المالية 2010، علي الرغم من زيادة الاعتمادات المتوفرة بنسبة تزيد علي 23 %. ويعود هذا التراجع إلي الارتفاع الكبير في عدد المشاريع(20+ وحدة) ليس بإمكان زيادة الاعتمادات المتوفرة سدها. فتجزئة الاستثمارات إذن في هذه المقاطعة كبيرة والاتجاه لا يميل إلي التحسن في المجال.

االستفادت بلديات مقاطعة مقامه من اعتمادات التجهيز الصندوق الجهوي للتنمية لسنة 2011 بمبلغ 42.974.577 أوقية(09،23%+ مقارنة بسنة 2010). صرف مبلغ 49.929.321 لتنفيذ 25 مشروعا أي نسبة استيعاب تبلغ 18،116% .



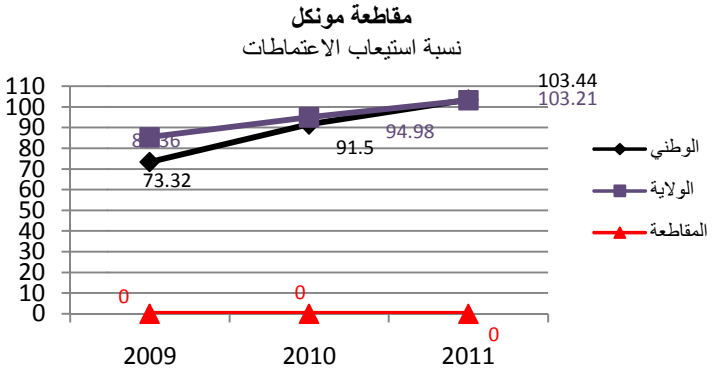
هذه النسبة مرضية علي العموم، وهي في تزايد كبير. وقد يكون التجاوز الطفيف لنسبة 100% ناتج عن استخدام البقايا المالية الكبيرة من 2009 و التي لم تستخدم في سنة 2010.



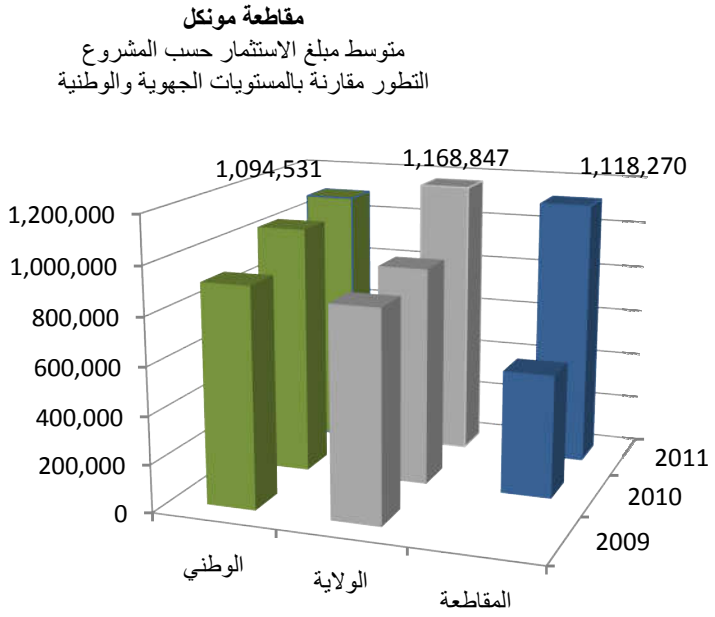
المبلغ المتوسط حسب الاستثمار مرتفع جدا ويتجاوز بشكل كبير مقابله علي المستويين الجهوي والوطني وكذلك في ارتفاع ملحوظ مقارنة بالمبلغ المسجل في السنة المالية 2010. وترتبط هذه الزيادة بالانخفاض الكبير بأكثر من 40% من عدد المشاريع(17- وحدة) إضافة إلي زيادة الاعتمادات المتوفرة. تجزئة الاستثمار في هذه المقاطعة منخفضة جدا.

بالنسبة لكافة تحليل هذه المقاطعة، ينبغي التنبيه إلي غياب المعلومات بالنسبة لأحدي البلديات التي تتكون منها وهي بلدية توال التي لم تقدم تقريرها بالنسبة لهذه السنة المالية 2011.

االستفادت بلديات مقاطعة مقامه من اعتمادات التجهيز الصندوق الجهوي للتنمية لسنة 2011 بمبلغ 26.037.775أوقية(80،23%+ مقارنة بسنة 2010). صرف مبلغ 26.838.491 لتنفيذ 24 مشروعا أي نسبة استيعاب تبلغ 08،108% .

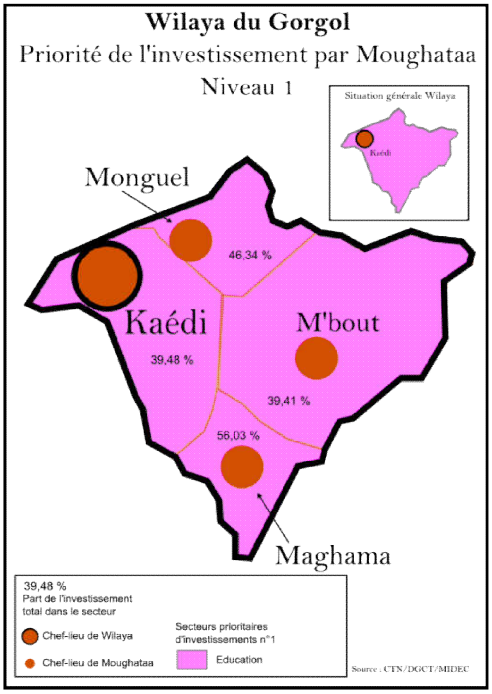


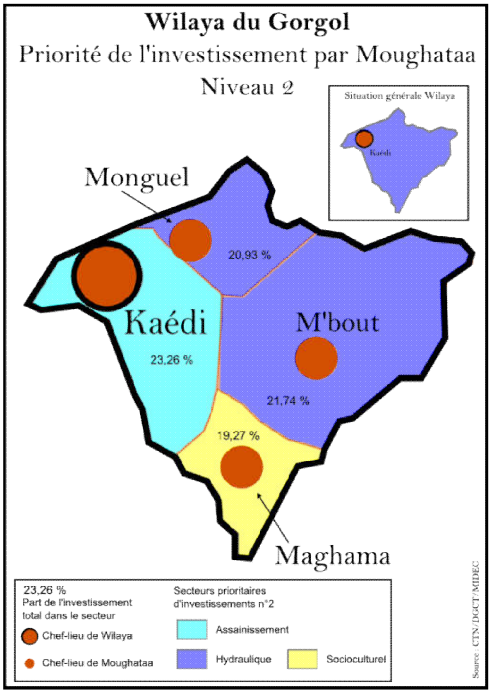
نسبة الاستيعاب بالنسبة لمقاطعة مونكل تقع منذ سنة 2009 في مستوي مرتفع ومرضي للغاية. ويبدو منطقيا كونه تجاوزبشكل طفيف 100% علي السنة التالية 2010(استخدام بقايا 2009)، إلا أن تجاوز النسبة علي سنة 2011، لا يمكن أن تكون له نفس الأسباب.

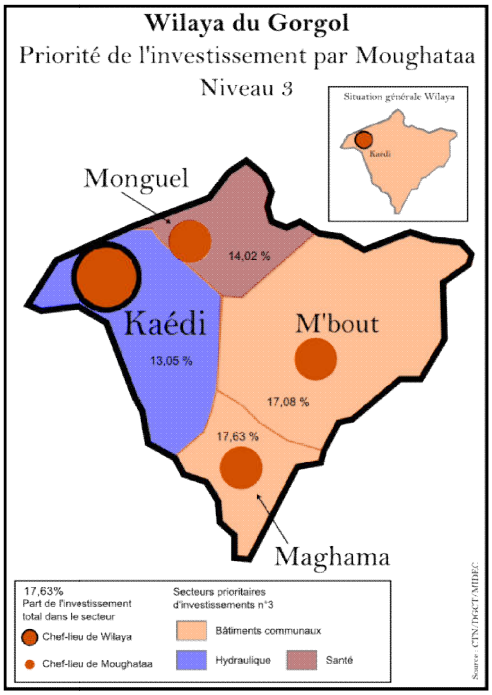


المبلغ المتوسط حسب الاستثمار في مستوي يقارن مع تلك المسجلة علي المستويين الجهوي والوطني. تبعثر الاستثمار إذن في مستوي متوسط بالنظر إلي الحالة الوطنية. إلا أنه من الملاحظ تحسن كبير مقارنة بما هو ملاحظ في السنة المالية 2010. ذلك أن متوسط مبلغ الاستثمار حسب المشروع قد هزداد بنسبة 115%. وترتبط هذه الزيادة بانخفاض كبير في عدد المشاريع(17- وحدة) وينضاف إلي ذلك زيادة الاعتمادات المتوفرة. تجزئة الاستثمار في هذه المقاطعة انخفاض شديد.

ii)- أولـــــــــــــــوية الاستثمـــــــــــــــــــار







الأولوية الأولي في الاستثمار لكافة مقاطعات الولاية متشابهة ويتعلق الأمر بقطاع التهذيب الذي يستحوذ علي ما بين 39 و56% من المصاريف المالية حسب المقاطعة.

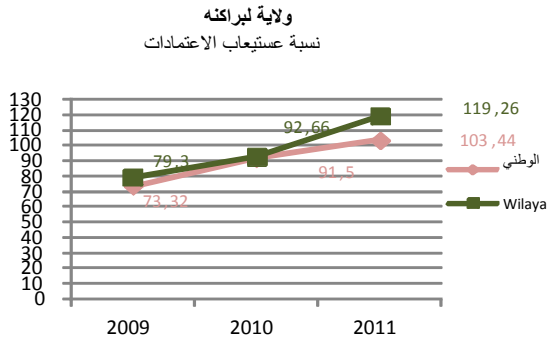
في المستوي الثاني من الأولوية، يوجد قطاع المياه بالنسبة لمقاطعتين وهذا أيضا ما يماثل المستوي الوطني. الصرف الصحي والاجتماعي- الثقافي يأتي في المستوي الثاني من أولويات الاستثمار بالنسبة لمقاطعتين وهو شيئ غير مألوف لكنه يشكل عملا انفراديا.

فيما يخص المستوي الثلث من الأولوية، توجد القطاعات المعروفة التجهيز البلدي والمياه. تتميز مقاطعة مونكل لوحدها بالاستثمار الموجه هحو الصحة(14%) وهو قطاع لا يحتل إلا الرتبة السابعة من أولويات الاستثمار علي المستوي الوطني(3،62%).

11- ولايـــــــــــــــة لبـــــــــــــــــراكنـــــــــه

	مبلغ ص.ج.ت	المبلغ الإجمالي المصروف	ما تبقي	المبلغ المسدد	نسبة استيعاب الاعتمادات(%)	نسبة تنفيذ المشاريع(%)
ألاك	51 001 978	58 258 188	-	58 258 188	114,23	100
بابابي	25 125 639	26 127 362	-	10 605 000	103,99	40,59
بوكي	45 740 863	61 169 938	-	61 169 938	133,73	100
مكطع لحجار	34 414 137	45 211 399	-	45 211 399	131,37	100
انباني	28 659 961	29 793 330	-	29 793 330	103,95	100
الولاية	**184 942 578**	**220 560 217**	-	**205 037 855**	**119,26**	**92,96**

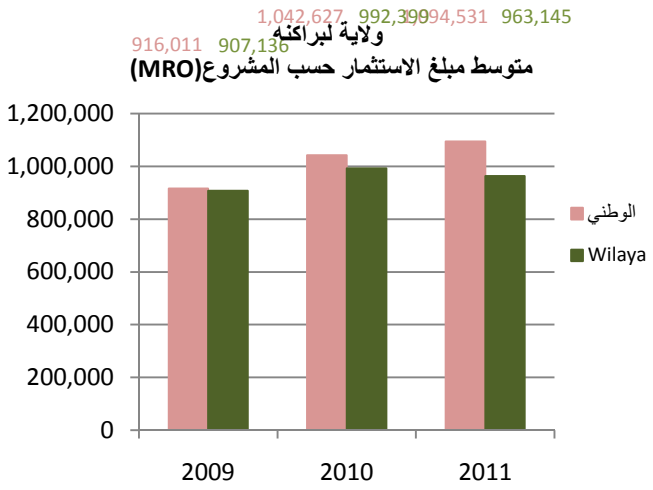
استفادت ولاية لبراكنه من اعتمادات التجهيز للصندوق الجهوي للتنمية لسنة 2011 من مبلغ 184.942.578وقية أي ارتفاع قدره 24،23%. صرف مبلغ 220.560.217أوقية في سنة 2011 أي نسبة استيعاب تبلغ119،26%.



ويتعلق الأمر بنسبة كبيرة، كما أنها في تزايد دائم منذ 2009.بالنسبة لسنة 2011، فإنها تفوق النسبة الوطنية وتتجاوز 100%. يلاحظ وجود بقية مالية كبيرة من السنة المالية 2009،انضافت إليها بقية مالية أقل تعود للسنة المالية 2010. وقد يكون هذا هو السبب الرئيسي للنسبة التي بلغت في سنة 2011 ما يقارب 120%.

تقابل هذه المصاريف المالية لسنة 2011 عدد 229 مشروعا. ويتعلق الأمر برقم في ارتفاع كبير75،64%(90+ وحدة).

ويعطي هذا الارتفاع في عدد المشاريع علي من زيادة مبلغ ص.ج.ت، متوسط مبلغ استثمار حسب المشروع غير مرتفع وأقل من المستوي الوطني ومن المبلغ المسجل في السنة الملية المنصرمة.



علي الرغم من أنه علي مستوي المتوسط، فإن هذا المبلغ يشير إلي بعض التجزئة في الاستثمار وخاصة إلي تدني في هذا المجال بين سنتي 2010 و2011. وقد فضلت غالبية بلديات هذه الولاية الاستفادة من زيادة الاعتمادات المتوفرة من أجل مضاعفة عدد المشاريع بدل تفضيل حجمها أوجودتها.

في مجال أولويات الاستثمار، تخصص ولاية لبراكنه علي غرارالمستوي الوطني، قسطا كبيرا من مصاريفها لقطاع التهذيب(30+% من مبلغ ص.ج.ت). وهذا هو الحال في السنة المالية 2010(25%). في المرتبة الثانية، يأتي قطاع المياه، ثم في الثالثة قطاع المباني البلدية وهذا ما يشابه

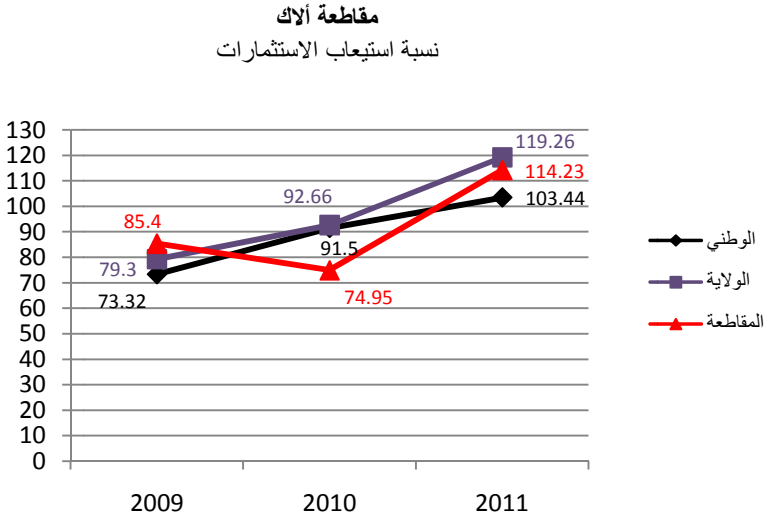
أيضا المستوي الوطني. في المرتبة الرابعة، الصرف الصحي(الخامس في الأولوية الوطنية)، ثم في الخامسة التجهيز البلدي(الرابع في الأولوية الوطنية).

1.11- تحليـــــــــل المعطيـــــــات بحســـــــب المقـــــــــاطعـــة

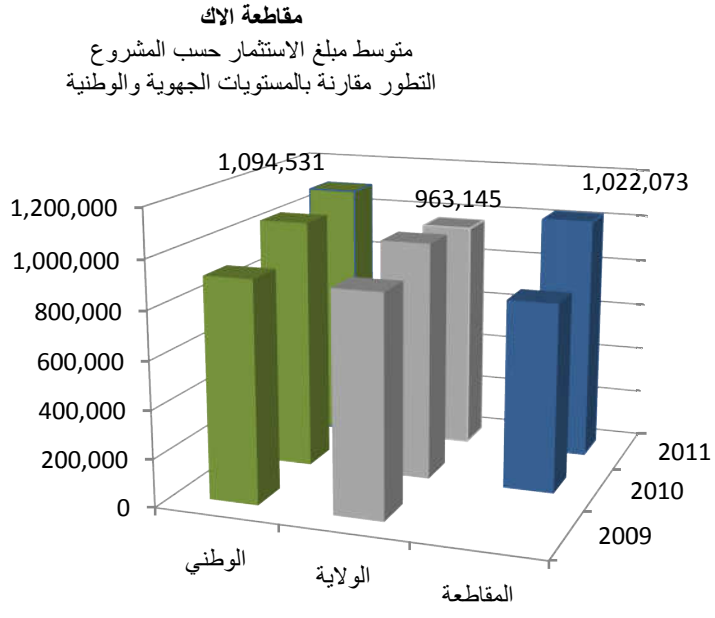
i) نسبة الاستيعاب ومبلغ متوسط الاستثمار

مقـــــــــاطعـــــــة ألاك

استفادت بلديات مقاطعة الاك من اعتمادات التجهيز الصندوق الجهوي للتنمية لسنة 2011 بمبلغ 51.001.978 أوقية (24،38%+ مقارنة بسنة 2010). صرف مبلغ 58.258.188أوقيةلتنفيذ 57 مشروعا أي نسبة استيعاب تبلغ 114،23% .

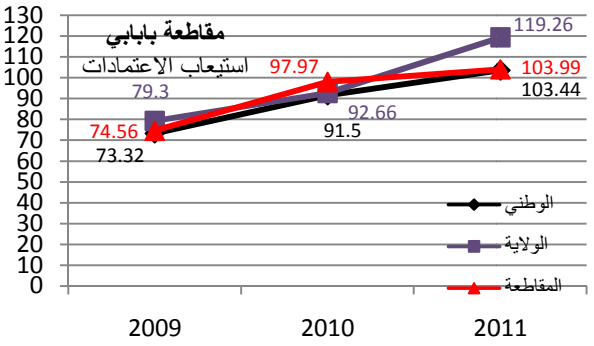


هذه النسبة مرضية بطبيعة الحال وارتفاع كبير مقارنة بالسنة المالية 2010 التي كانت قد عرفت انخفاضا كبيرا مقارنة بسنة 2009. ويمكن تفسير تجاوز مبلغ 100% باستخدام بقايا مالية مهمة ناتجة عن 2009 وخاصة عن 2010.

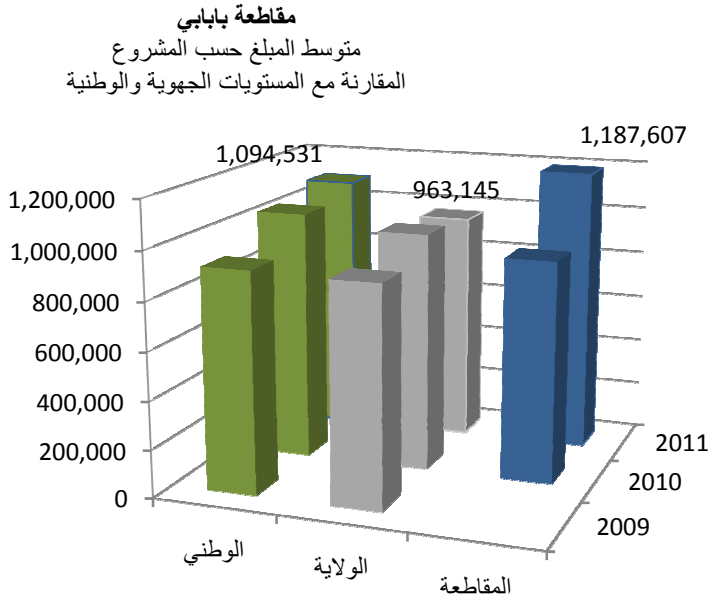


متوسط مبلغ الاستثمار حسب المشروع في وضع متوسط ويشابه تقريبا المستوي الوطني. وهو في تزايد مقارنة بالمتوسط المجل في 2010 لكن بشكل ضعيف. لم تستغل بما فيه الكفاية زيادة الاعتمادات المتوفرة واستخدام البقايا المالية الكبيرة في اتجاه خفض تجزئة الاستثمار. وهذه التجزئة تبقي كبيرة ومرتبطة بالتزايد الكثيف في سنة 2011 لعدد المشاريع(46+%).

استفادت بلديات مقاطعة بابابي من اعتمادات التجهيز الصندوق الجهوي للتنمية لسنة 2011 بمبلغ 25.125.639أوقية (97،23%+ مقارنة بسنة 2010). صرف مبلغ 26.127.362وقيةلتنفيذ 22 مشروعا أي نسبة استيعاب تبلغ 99،103% .

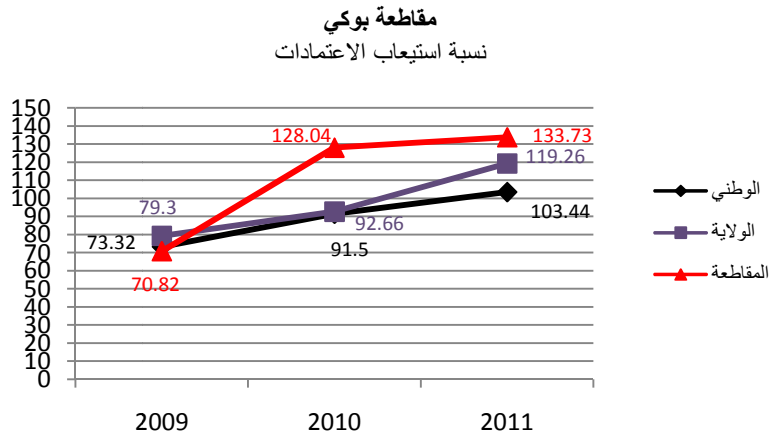


هذه النسبة مرتفعة وفي تزايد ثابت منذ 2009. تجاوز نسبة 100% ليس كبيرا ولا يسد البقايا المالية الناتجة عن سنة 2009. وبالرغم من كون هذه النسبة مرضية، إلا أنه كان بإمكانها أن تكون أكبر.

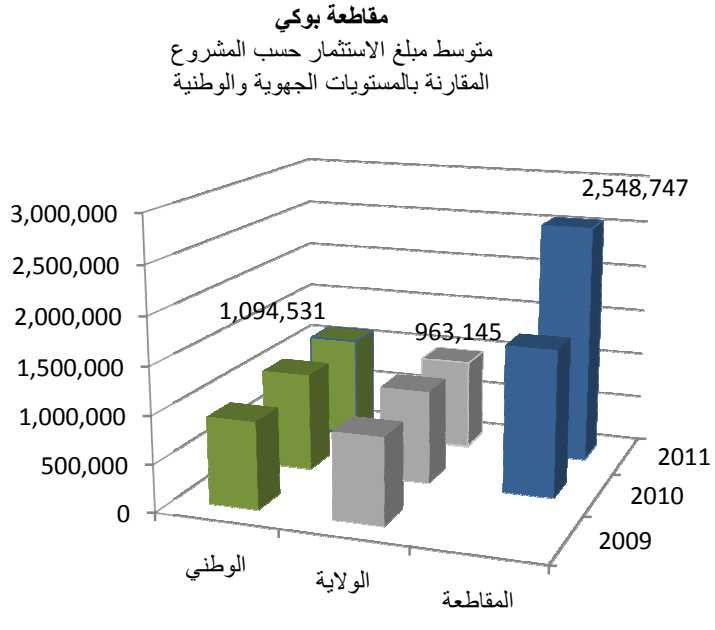


المبلغ المتوسط حسب الاستثماريفوق المعدل.وهو في تزايد ملحوظ مقارنة بمثيله للسنة المالية 2010.
كما أن زيادةالاعتمادات المتوفرة لم يصاحبها زيادة كبيرة في عدد المشاريع،علي العكس بل بقي هونفسه(22 وحدة). وهكذا، فإن تجزئة الاستثمار في هذه المقاطعة في انخفاض.

استفادت بلديات مقاطعة بوكي من اعتمادات التجهيز الصندوق الجهوي للتنمية لسنة 2011 بمبلغ 45.740.863أوقية(24،61%+ مقارنة بسنة 2010). صرف مبلغ 61.169.938وقيةلتنفيذ 22 مشروعا أي نسبة استيعاب تبلغ 133،73% .



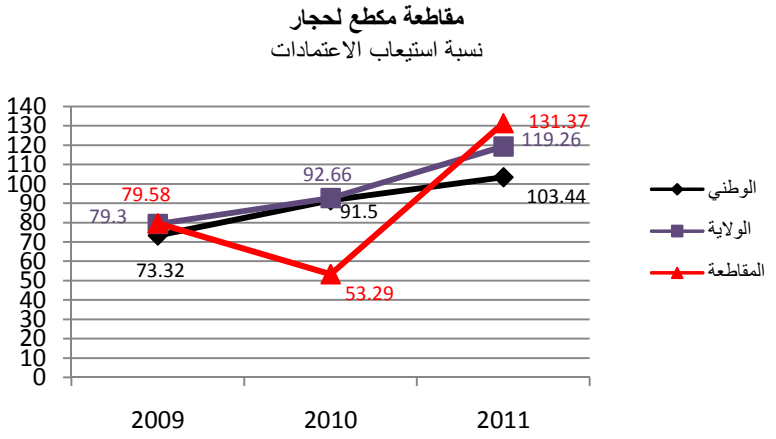
نسبة الاستيعاب في مقاطعة بوكي اسنة 2011 جد مرتفعة و تأتي علي خلفية نسبة كبيرة للسنة المالية 2010. وإذا كان بالامكان تفسير هذه النسبة الأخيرة باستخدام بقايا كبيرة في نهاية السنة المالية 2009 (ما يزيد علي 10 مليون)، فليس هذا هو الحال بالنسبة للسنة المالية 2011. إذ لا يعرف مصدر 15 مليون المصروفة زيادة علي اعتمادات الصندوق الجهوي للتنمية المتوفرة.ومن المحتمل أن تكون هذه الوضعية ناتجة عن تسجيل البلديات في تقاريرها لمشاريع ممولة بالاشتراك مع صناديق خارجية.



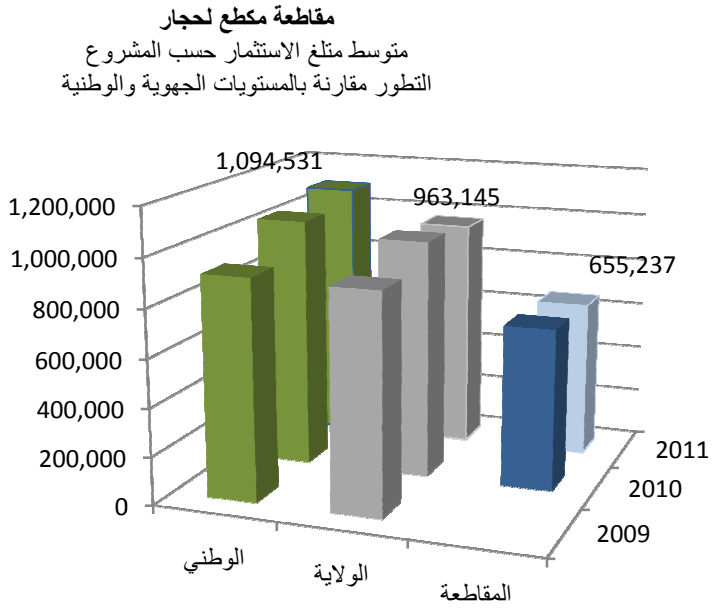
المبلغ المتوسط للاستثمار حسب المشروع بالنسبة لمقاطعة بوكي ممتاز وهو في تزايد ملحوظ مقارنة بمثيله للسنة المالية 2010 من جهة، وستجاوز بشكل كبير المبالغ المسجلة علي المستويين الجهوي والوطني. ويمكن أنه تم القيام بمجهودات كبيرة لتفادي تبعثر كبير للاستثمارات.

مقـــــــــاطعـــــــــة مكطـــــــــــــع لحجـــــــــــــــار

استفادت بلديات مقاطعة مكطع لحجار من اعتمادات التجهيز الصندوق الجهوي للتنمية لسنة 2011 بمبلغ 34.414.137أوقية(24،08%+ مقارنة بسنة 2010). صرف مبلغ 45.211.399وقيةلتنفيذ 69 مشروعا مشروعا أي نسبة استيعاب تبلغ 131،37% .

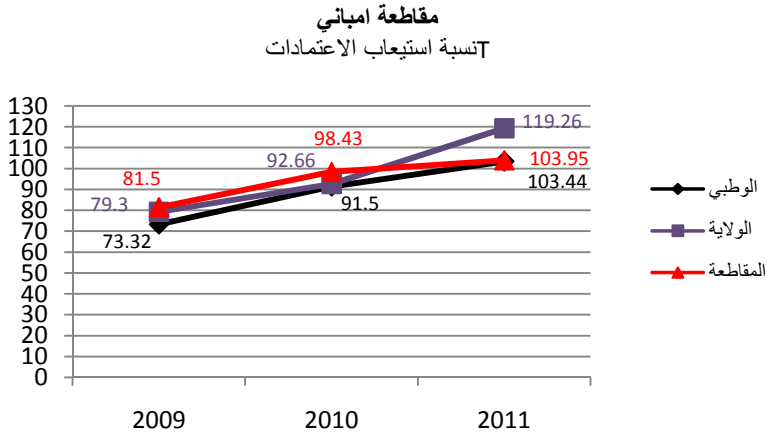


نسبة الاستيعاب في مقاطعة مكطع لحجارلسنة 2011 مرتفعة وتأتي علي خلفية منخفضة بشكل خاص في سنة 2010، وهي سنة مالية كانت قد خلفت بقية مالية كبيرة(13 مليون تقريبا). يوجد إذن تحسن في هذه السنة المالية، كمي علي الأقل، في قدرة الصرف بالنسبة لبلديات هذه المقاطعة.

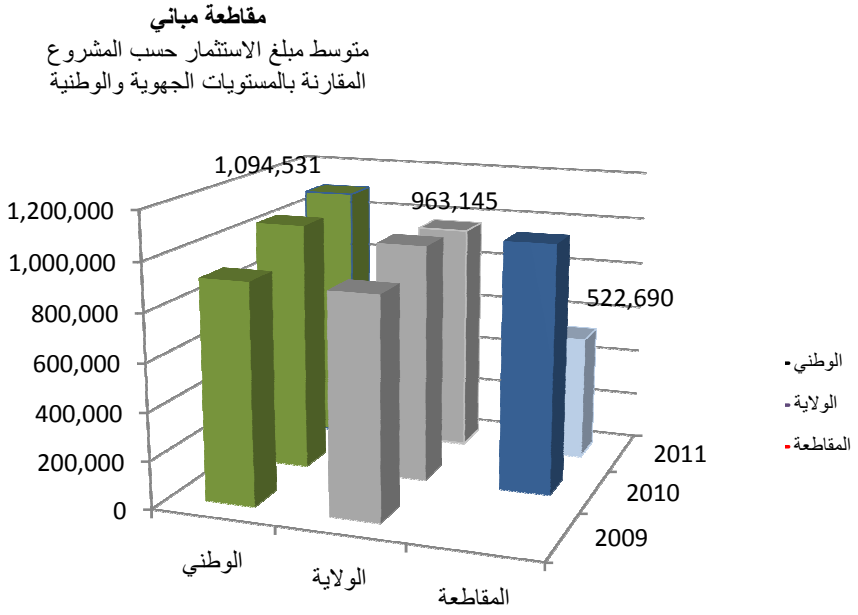


المبلغ المتوسط للاستثمار حسب المشروع بالنسبة لمقاطعة مكطع لحجار ضعيف جدا وهو أيضا أقل من المبلغ المسجل في السنة المالية السابقة، في حين أن الاعتمادات المتوفرة من ص.ج.ت زيادة علي البقايا المالية، تسمح بفرصة الاستثمار في مشاريع ذات أهمية كبيرة. ولم يكن هذا هو الحال ويبدو أن بلديات مكطع لحجار فضلت علي ما يبدو، مواصلة الكمية. وهكذا، فإن عدد المشاريع قد ارتفع بما يزيد علي 165%، متسببا في تفاقم بعثرة الاستثمارات التي كانت في مرحلة كبيرة.

استفادت بلديات مقاطعة مكطع مباني من اعتمادات التجهيز الصندوق الجهوي للتنمية لسنة 2011 بمبلغ 28.659.961أوقية(78،23%+ مقارنة بسنة 2010). صرف مبلغ 29.793.330وقية لتنفيذ 57 مشروعا مشروعا أي نسبة استيعاب تبلغ 95،103% .



نسب استيعاب مقاطعة مباني في تزايد ثابت منذ 2009 وفي مستوي جيد بين سنتي 2010 و2011. وهي تترجم بعض القدرة لبلديات هذه المقاطعة في التسيير الفعال لقدراتها الاستثمارية. ويفسر تجاوز نسبة 100 % باستخدام عدة بقايا مالية تعود لسنة 2011 ولم تستخدم في سنة 2010.



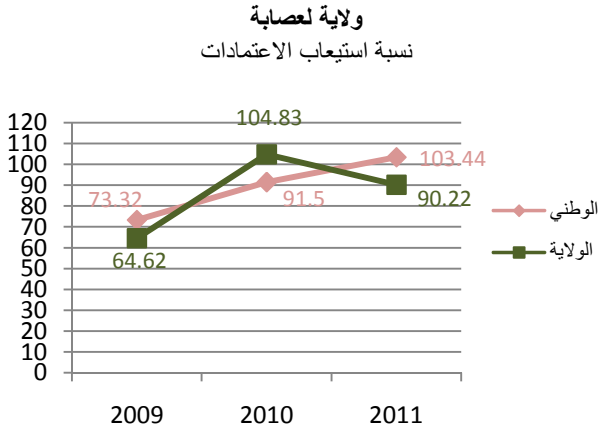
هذا المبلغ المتوسط للاستثمار حسب المشروع بالنسبة لمقاطعة مباني ضعيف وفي تراجع كبير. وهذه الوضعية ناجمة عن مضاعفة عدد المشاريع(159+%) ليس بمقدور زيادة اعتمادات ص.ج.ت سدها(24%). وهكذا تفاقمت بشكل خاص الوضعية في مجال تبعثر الاستثمارات بعد أن كانت تعادل المستوي الوطني.

ii) أولـــــــ

12- ولايـــــــــــــــة لعصـــــــــــــــابـــــــــه

	مبلغ ص.ج.ت	المبلغ الاجمالي المصروف	ما تبقي	المبلغ المسدد	نسبة استيعاب الاعتمادات(%)	نسبة تنفيذ المشاريع(%)
كيفه	57 459 305	54 279 242	3 180 063	52 579 242	94,47	96,87
باركيول	58 767 324	46 786 906	11 980 418	46 486 906	79,61	99,36
كرو	25 432 679	22 319 592	3 113 087	20 238 592	87,76	90,68
بومديد	7 319 472	8 620 697	-	8 620 697	117,78	100
كنكوصه	54 212 728	51 322 054	2 890 674	44 118 091	94,96	85,96
الولاية	**203 191 508**	**183 328 491**	**21 164 242**	**172 043 528**	**93,84**	**90,22**

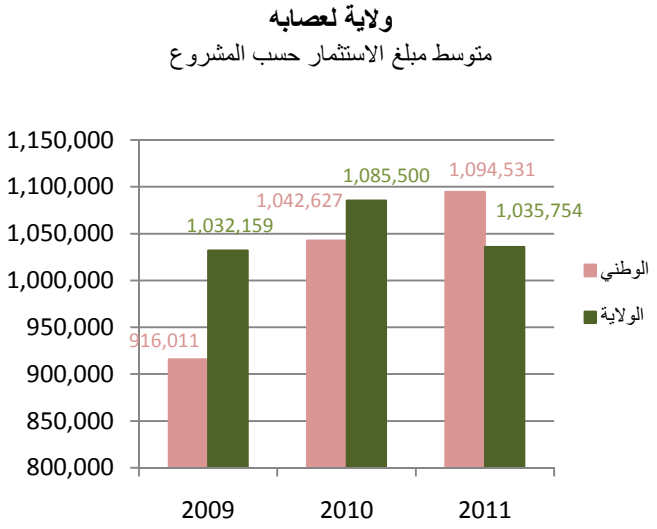
استفادت ولاية لعصابه من اعتمادات التجهيز للصندوق الجهوي للتنمية لسنة 2011 من مبلغ 203.191.508وقية أي ارتفاع قدره 24،19%. صرف مبلغ 183.328.491أوقية في سنة 2011 أي نسبة استيعاب تبلغ90،22%.



يتعلق الأمر بنسبة مقبولة من حيث المبدأ، ولكن يلاحظ أنها في تراجع وتظهر ضمن اضعف النسب المسجلة علي مستوي الولايات الثلاثة عشر (13) للبلاد. بالنسبة، تجاوزت هذه النسبة بقليل 100 %(أفل من خمس نقاط) الشي ء الذي لايكفي لاستخدام بقايا مهمة عن السنة المالية 2009.غير أنه مع نسبة

تكاد تفوق 90%من السنة المالية 2011، فإن تراكم بقايا مالية كبير متوفرة الآن. وإذا اعتمدت المعلومات عن 2011 ولم يطرأ تطور، أمكن التساؤل حول قدرة بلديات هذه الولاية علي الصرف.

تقابل هذه المصاريف المالية لسنة 2011 عدد177 مشروعا. ويتعلق الأمر برقم يعرف ارتفاعا طفيفا12%(19+وحدة).



هذا الارتفاع المحدود في عدد المشاريع إضافة إلي زيادة مبلغ ص.ج.ت، يعطي متوسط مبلغ استثمارثابت نسبيا وقابل للمقارنة مع المستو الوطني.

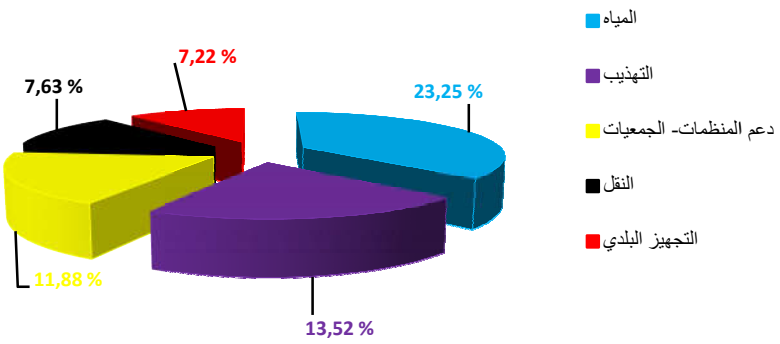
يترم هذ المبلغ وجود تجزئة في الاستثمار من مستوي متوسط. لايلاحظ بين 2009 و 2011 لاتفاقم ولا تحسن . ومع ذلك تعطي زيادة اعتمادات ص.ج.ت المتوفرة،فرصة لبلديات هذه الولاية في التقدم في هذا المجال.

في مجال أولويات الاستثمار، تخصص ولاية لعصابه، علي غرارالمستوي الوطني، الجزء الأكبر من استثماراتها لقطاعي المياه(+23% من مبلغ ص.ج.ت) والتهذيب(13+%).بالنسبة للسنة المالية 2010، يأتي في الرتبة الثانية التجهيز البلديمع ما يزيد علي 28%. وهذا القطاع لا يحتل في هذه المرة إلا الرتبة الخامسة.والخصوصية الأكثر ميزة هي ترتيب وجود قطاع دعم البلديات في المرتبة الثالثة(11+%) وهوقطاع لايحتل إلا المرتبة العاشرة مع أقل من 3% من المصاريف المالية.

ولاية لعصابه

القطاعات ذات الأولوية في الاستثمار

النسبة المأوية المصروفة من ص.ج.ت تجهيز

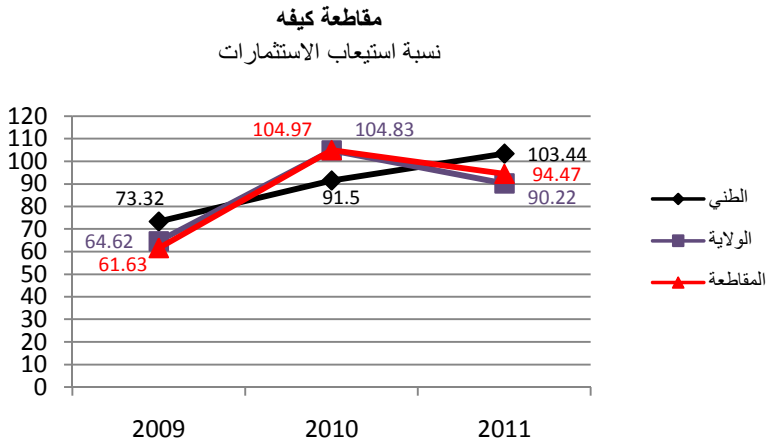


1.12- تحليـــــــــل المعطيـــــــــات بحســـــــب المقـــــــــاطعـــة

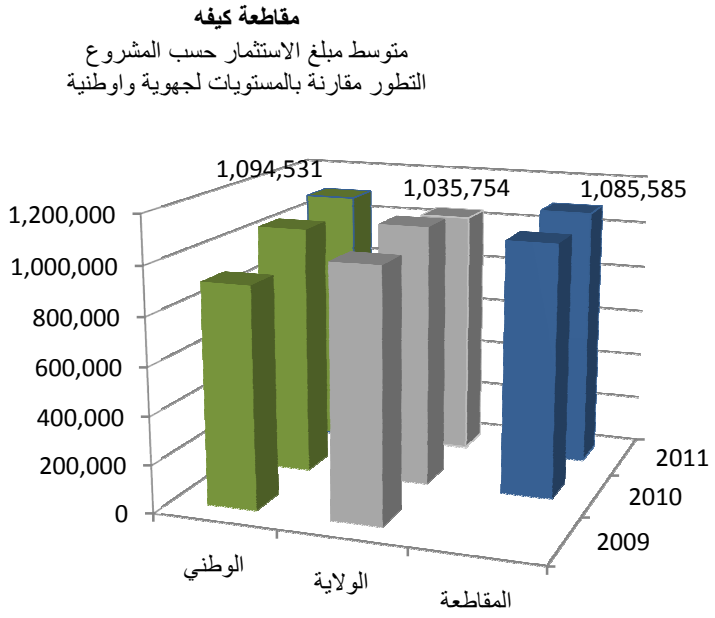
i) نسبة الاستيعاب ومبلغ متوسط الاستثمار

مقـــــــــاطعـــــــة كيفـــــــــــــــــه

استفادت بلديات مقاطعة كيفه من اعتمادات التجهيز الصندوق الجهوي للتنمية لسنة 2011 بمبلغ 57.459.305أوقية (24،49%+ مقارنة بسنة 2010). صرف مبلغ 54.279.242أوقيةلتنفيذ 50 مشروعا أي نسبة استيعاب تبلغ 94،47% .

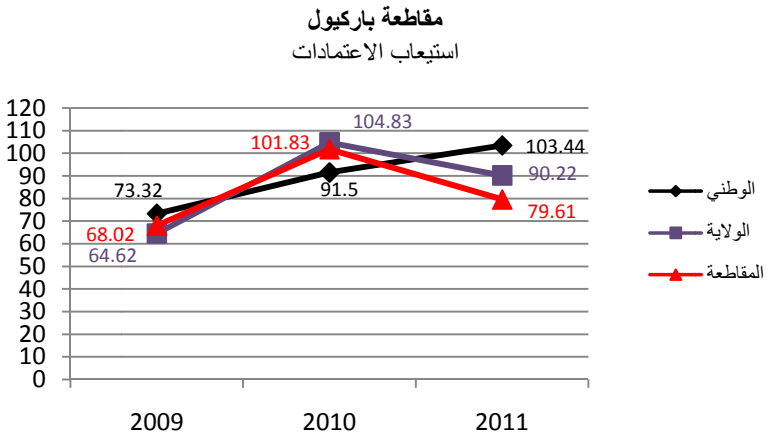


نسبة استيعاب مقاطعة كيفه متغيرة من سنة لأخري. فهي ضعيفة في سنة 2009 ثم تفوق 100% في سنة 2010 ، وتقهقرت في 2011 إلي أقل من 94%. وهذا في حد ذاته ليس نسبة سيئة، ولكن نظرا للبقايا المالية الكبيرة من سنة 2009 والتي لم تستخدم إلا جزئيا في 2010 ، بالامكان توقع نسبة تفوق 100%.

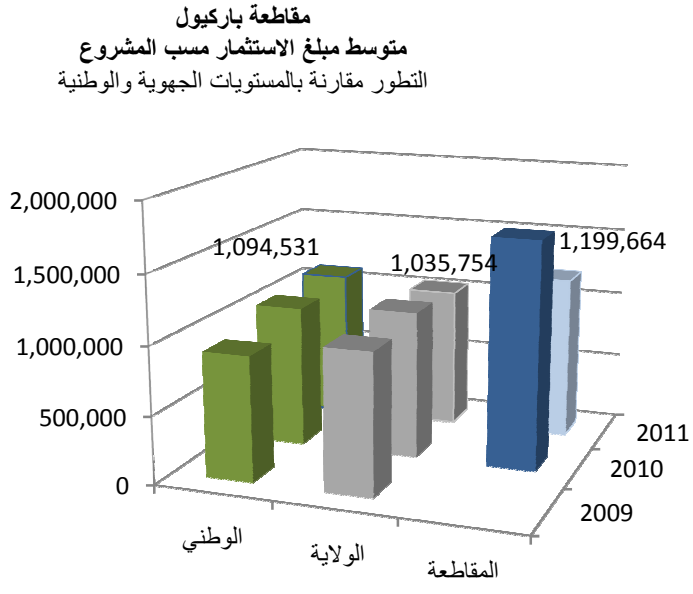


المبلغ حسب الاستثمار متوسط ويشابه تقريبا المبالغ المسجلة علي المستويات الجهوية والوطنية. وهو مستقرأيضا مقارنة بمبلغ السنة المالية المنصرمة. تسمح الزيادة المحدودة في عدد المشاريع(4+ وحدات) إضافة إلي زيادة اعتمادات الصندوق الجهوي للتنمية من الحفاظ علي هذا المبلغ في مستواه لسنة 2010. كما أن بلديات هذه المقاطعة تتوفر علي عتمادت إضافية قابلة للاستخدام(بقايا 2009)، كان بإمكانها زيادة هذا المبلغ المتوسط للاستثمار.

استفادت بلديات مقاطعة باركيول من اعتمادات التجهيز الصندوق الجهوي للتنمية لسنة 2011 بمبلغ 58.767.324 أوقية (23،11%+ مقارنة بسنة 2010). صرف مبلغ 46.786.906أوقيةلتنفيذ 39 مشروعا أي نسبة استيعاب تبلغ 79،61% .



نسبة استيعاب مقاطعة باركيول في تقهقر ملحوظ، حيث تم صرف الاعتمادات الموجودة لوحدها. ومن جهة أخري، فإن البقايا لمالية الكبيرة من السنة المالية 2009 لم يتم استخدامها في السنة المالية 2010. يبدو إذن أن بلديات هذه المقاطعة وربما غالبية بلديات الولاية، قد عرفت مشاكل من أجل مواجهة قدراتها الحقيقية علي الاستثمار(ص.ج.ت + البقايا المالية).

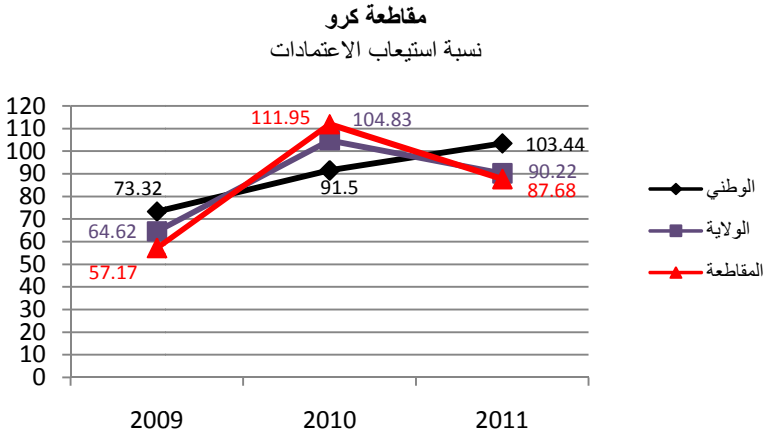


المبلغ حسب الاستثمار متوسط ويفوق بقليل المبالغ المسجلة علي المستويات الجهوية والوطنية. غير أنه في تراجع مقارنة بمبلغ السنة المالية المنصرمة. وهذا ناتج عن زيادة في عدد المشاريع(34،5%) يفوق زيادة اعتمادات ص.ج.ت المتوفرة(23،11%). ومع ذلك كان بالإمكان ،من حيث المبدأ، تعويض هذه الوضعية من خلال استخدام بقايا مالية منبثقة عن السنة المالية 2009. وهنا توجد أيضا تجزئة الاستثمار ولكنها محدودة نسبيا(من منظور الوضعية الوطنية).

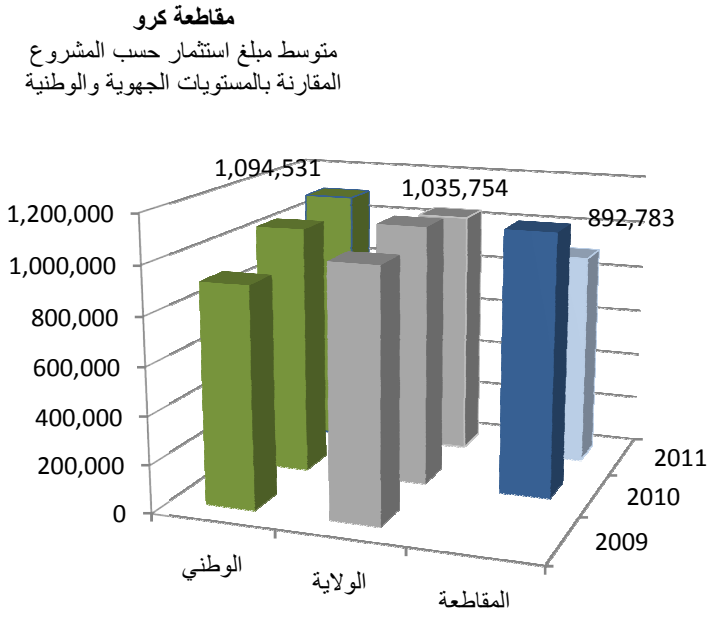
بالنسبة لكافة التحليل عن هذه المقاطعة، تجب ملاحظة معطيات عن بلدية من البلديات التي تشكلها. ذلك أن القبره لم تقدم تقريرها لهذه السنة المالية 2011، كما كان الحال للسنة المالية 2010.

مقـــــــــاطعـــــــــة كـــــــــــــــــــــرو

استفادت بلديات مقاطعة كرو من اعتمادات التجهيز الصندوق الجهوي للتنمية لسنة 2011 بمبلغ 25.432.679 أوقية 23،66%+ مقارنة بسنة 2010). صرف مبلغ 22.319.592أوقيةلتنفيذ 25 مشروعا أي نسبة استيعاب تبلغ87،76% .



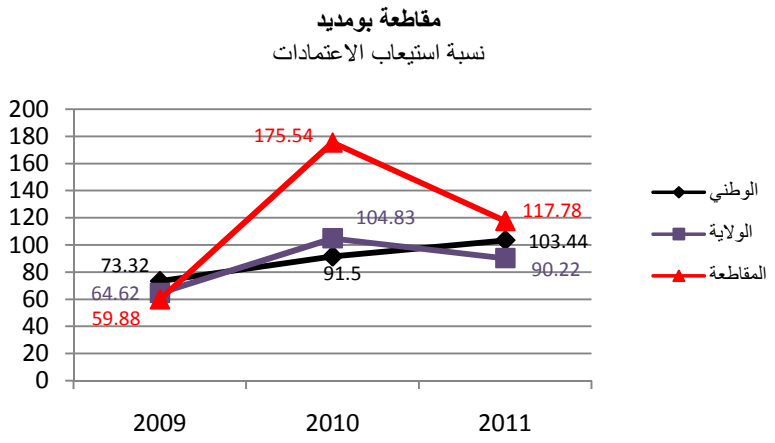
تقل نسبة الاستيعاب أيضا بالنسبة لمقاطعة كرو عن النسب المسجلة علي المستويات الجهوية والوطنية. وهي كذلك في تراجع ملحوظ، ومع ذلك فإن البقايا المالية المنبثقة عن السنة المالية 2009 لم تستخدم إلا جزئيا في السنة المالية 2010. وبعد السنة المالية 2011، تكون بلديات هذه المقاطعة تتوفر إذن علي مبالغ كبيرة غير مستخدمة.



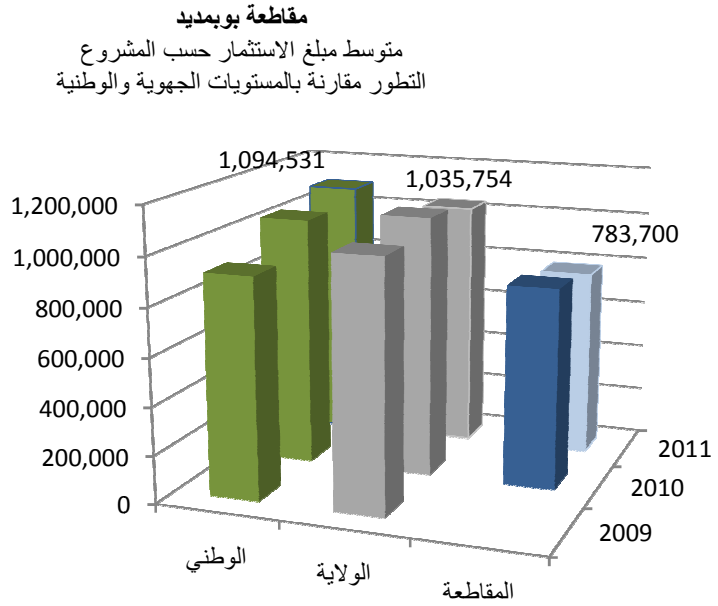
المبلغ حسب الاستثمار ضعيف جدا وأقل من المبالغ المسجلة علي المستويات الجهوية والوطنية وفي تراجع مقارنة مع المبلغ للسنة المالية المنصرمة. عدد المشاريع في تزايد(19+ %) ولكن بالنظر إلي المبالغ المالية المتوفرة(ص.ج.ت في زيادة + البقايا المالية لسنة 2009)، كان بالإمكان عدم تأثر متوسط مبلغ الاستثمار بذلك.

توجد بعثرة كبيرة للاستثمار وهي علي الخصوص في حالة تفاقم.

استفادت بلديات مقاطعة بومديد من اعتمادات التجهيز الصندوق الجهوي للتنمية لسنة 2011 بمبلغ 7.319.472أوقية(39،78%+ مقارنة بسنة 2010). صرف مبلغ 8.620.697 أوقية لإنجاز 11مشروعا أي نسبة استيعاب تبلغ117،78% .



نسبة استيعاب مقاطعة بومديد غير واقعية. فهي كبيرة في هذه السنة المالية 2011(117+%) وتأتي علي خلفية نسبة فوق العادة تزيد علي 175 % علي سنة 2010. وعلي الرغم من المبالغ المتبقية الكبيرة عن سنة 2009، فإن هذه الأخيرة غير ممكنة حسابيا من باب أحري تلك التي تعني السنة المالية 2011. التفسير الوحيد المحتمل اعتبار البلديات لمبالغ مصروفة لا تدخل ضمن الصندوق الجهوي للتنمية.

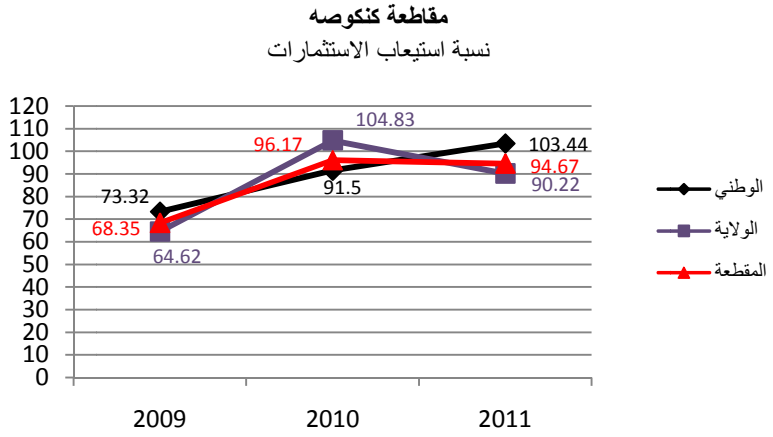


المبلغ حسب الاستثمار ضعيف ويقل عن المبالغ المسجلة علي المستويات الجهوية والوطنية و تقهقر مقارنة مع المبلغ المسجل للسنة المالية المنصرمة. ومع ذلك فإن عدد المشاريع ثابت ولكن مبلغ الاعتمادات المصروفة يقل عن كما كان علي السنة المالية 2010.

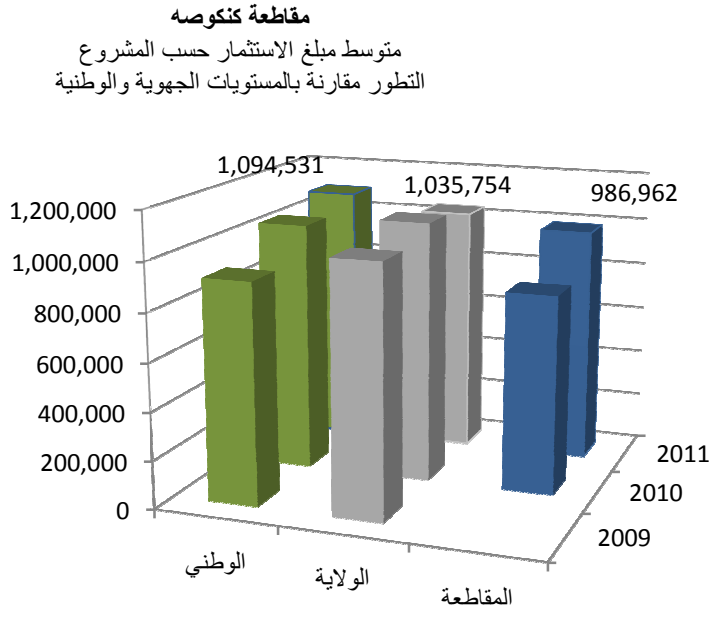
وهكذا فإن تبعثر الاستثمار كبير في حالة تفاقم ومرتبط كلاسيكيا بالضعف الاجمالي في الموارد.

مقـــــــــاطعـــــــــة كنـــــــــكوصـــــــــــه

استفادت بلديات مقاطعة كنكوصه من اعتمادات التجهيز الصندوق الجهوي للتنمية لسنة 2011 بمبلغ 54.212.728أوقية(43،23%+ مقارنة بسنة 2010). صرف مبلغ 51.322.054أوقية لإنجاز 52مشروعا أي نسبة استيعاب تبلغ67،94% .



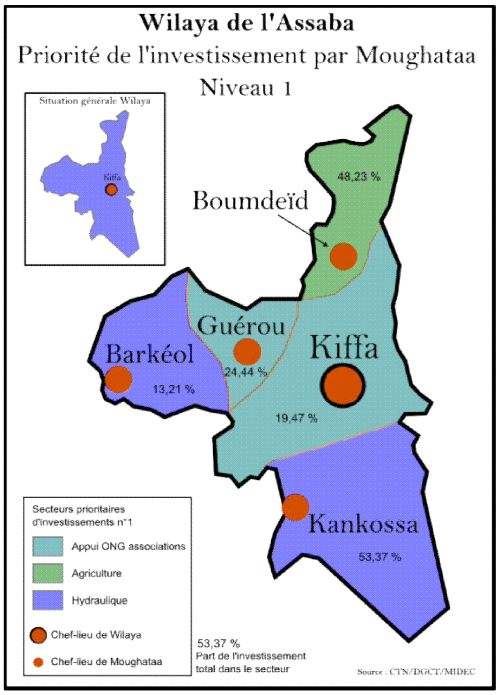
نسبة استيعاب مقاطعة بومديد مرضية في حد ذاتها كما أنها تأتي أيضا علي خلفية نسبة مرضية للسنة المالية 2010. إلا أنه يلاحظ أن البقايا الكبيرة عن السنة المالية 2009(35،68% بالنسبة لنسبة هذه السنة المالية)، لم تستخدم لا في سنة 2010 ولا في السنة المالية 2011. كان بإمكان هذه النسبة من حيث المبدأ أن تكون أرفع.

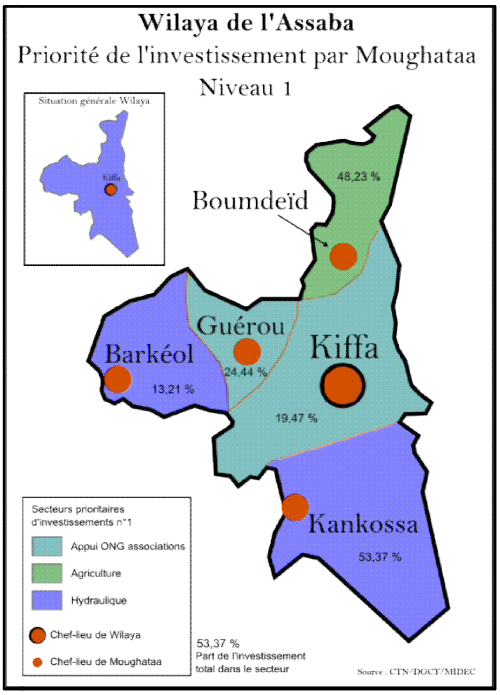


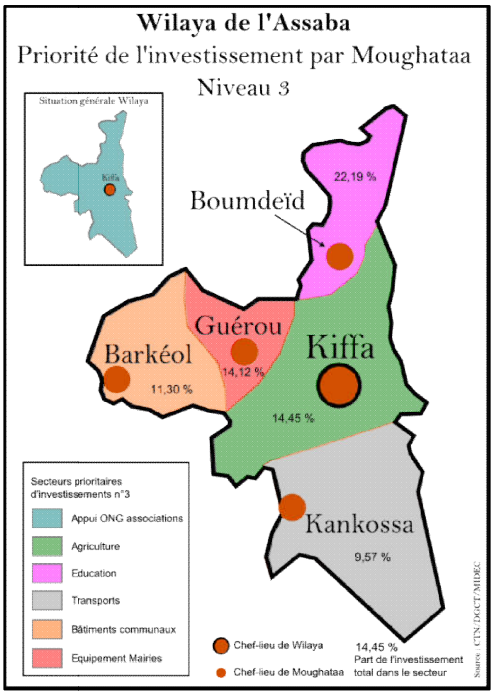
المبلغ حسب الاستثماريبقي ضعيفا بالنسبة للسنة المالية 2011، إلا أنه وخلافا لغالبية مقاطعات الولاية الأخري، فإنه في تزايد(19،2%). كما أن عدد المشاريع لم يتزايد إلا بوحدة بمصروف مالي يتجاوز21،5%).

تجزئة الاستثمار قائمة في هذه المقاطعة، إلا أنها في حالة تحسن.

ii) أولـــــــــــــويـــــــة الاستثمـــــــــــار







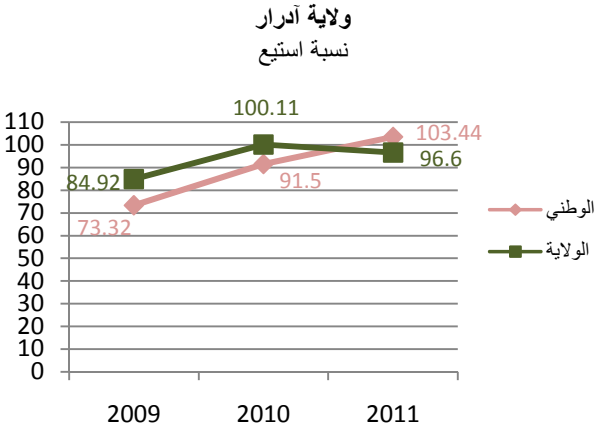
المستوي الأول من أولوية الاستثمار بالنسبة لمقاطعات ولاية لعصابة متميز بشكل خاصا باستثناء باركيول وكنكوصة(المياه). وقد فضلت مقاطعان تقديم إعانات للمنظمات غير الحكومية والجمعيات مخصصة لها ما بين 20 و % من مصاريفها. ويتعلق الأمر بقطاع يوجد في الرتبة العاشرة من الأولويات مع 2،5% من مصاريفها. وخصصت مقاطعة بومديد أولوية استثمارها لقطاع الزراعة(48+%). يقع هذا القطاع علي المستوي الوطني في الرتبة التاسعة من الأولويات مع أقل من 3% من المصاريف المالية. في الرتبة الثانية والثالثة ، توجد علي العموم القطاعات لكلاسيكية مع أيضا قطاع الزراعة(مقاطعة كيفه 14،45% من المصاريف).

يكتسي التجهيز البلدي بعض الأهمية بالنسبة لثلاثة مقاطعات وخصوصا مقاطعة بومديد التي خصصت له 37% من مصاريفها لسنة 2011.

ولايـــــــــــــــة آدرار

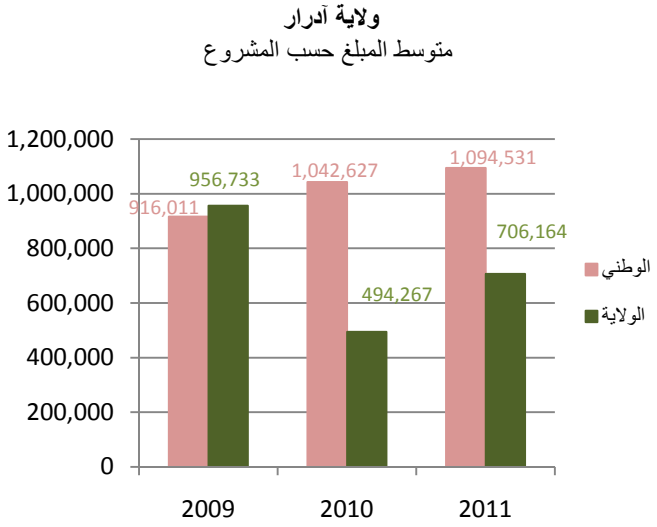
	مبلغ ص.ج.ت	المبلغ الاجمالي المصروف	ما تبقي	نسبة استيعاب الاعتمادات	نسبة استيعاب الاعتمادات(%)	نسبة تنفيذ المشاريع(%)
أطار	27 027 745	27 149 653	-	27 149 653	100,45	100
شنقيط	5 299 587	4 549 298	750 289	4 549 298	85,84	100
وادان	2 866 171	2 863 790	2 381	2 863 790	99,92	100
أوجفت	14 513 296	13 456 440	1 056 856	13 456 440	92,72	100
الولاية	**49 706 799**	**48 019 181**	**1 809 526**	**48 019 181**	**96,60**	**100**

استفادت ولاية آدرار من اعتمادات التجهيز للصندوق الجهوي للتنمية لسنة 2011 من مبلغ49.706.799. أي ارتفاع قدره 27،43%. صرف مبلغ 48.019.181أوقية في سنة 2011 أي نسبة استيعاب تبلغ96،60%.



ويتعلق الأمر بنسبة مرضية ز في تراجع طفيف مقارنة بمثيلتها في السنة المالية 2010. غيرأنه ربما يجدر التساؤل عن لماذالم تكن هذه النسبة أكبر وحتي لم تتاجاوز 100% المبالغ المالية الموجودة المنبثقة عن السنة المالية 2009، والتي لم تستخدم، من حيث المبدأ، في السنة المالية 2010.

تقابل هذه المصاريف المالية للسنة المالية 2011 عدد68 مشروعا.ويتعلق الأمر برقم في انخفاض بنسبة 14%(21- وحدة). ويعطي هذا الانخفاض في عدد المشاريع% إضافة إلي زيادة مبلغ ص.ج.ت متوسط مبلغ استثمار حسب المشروع في تزايد ملحوظ(43%).



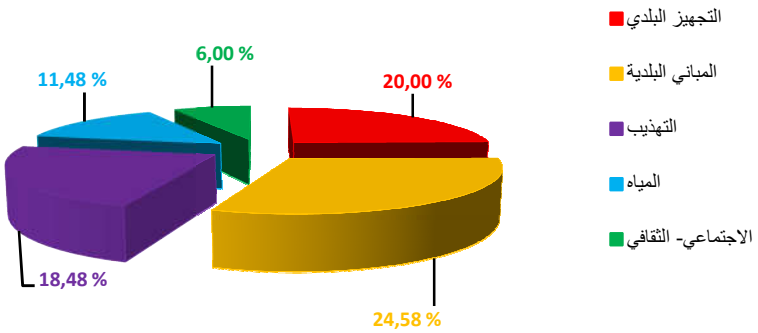
إلا أن هذا التزايد ناتج في البداية عن مبلغ استثمار حسب المشروع ضعيف جدا علي السنة المالية 2010. ولهذا وحتي في حالة تحسنه، فإنه يبقي غير كاف وأقل من المبلغ الذي كان عند الولاية في السنة المالية 2009. تبقي الحالة إذن في مجال تجزئة الاستثمار إشكالية قائمة في هذه الولاية.

في مجال أولويات الاستثمار، تتميز ولاية آدرار في المقام الأول، بأولوية استثمارها في قطاع المباني البلدية(الرتبة الثالثة علي المستوي الوطني)، يأتي بعد ذلك قطاعي التجهيز البلدي(الرتبة الرابعة علي المستوي الوطني) والتهذيب(الرتبة الأولي علي المستوي الوطني). لا يأتي قطاع المياه إلا في الرتبة الرابعة.

ولاية آدرار

القطاعات ذات الأولوية في الاستثمار

النسبة المأوية المصروفة من ص.ج.ت.

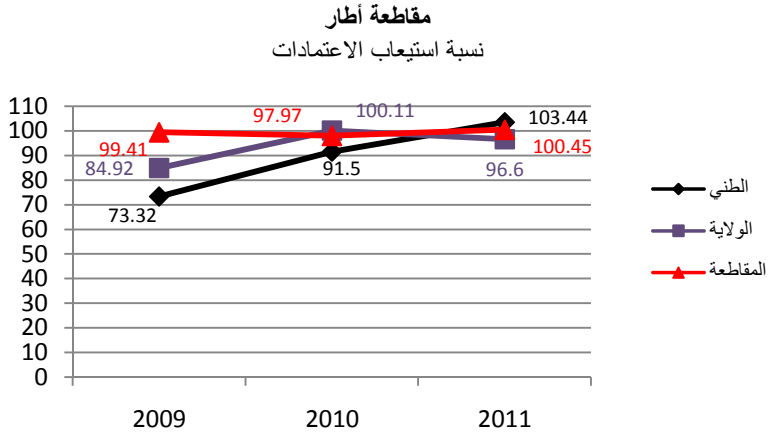


1.13 تحليـــــــــــــل المعطيـــــــــــــــات حسب المقـــــــــاطعـــــــــة

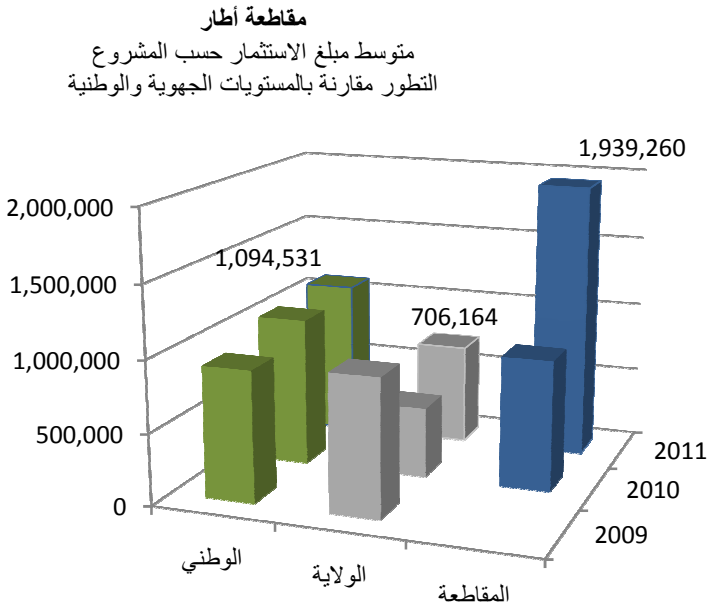
i) نسبة الاستيعاب ومتوسط مبلغ الاستثمار

مقـــــــــاطعـــــــــة أطـــــــــــــــار

استفادت بلديات مقاطعة أطار من اعتمادات التجهيز الصندوق الجهوي للتنمية لسنة 2011 بمبلغ 27.027.745وقية(25،66%+ مقارنة بسنة 2010). صرف مبلغ 27149653 أوقية لإنجاز 14مشروعا أي نسبة استيعاب تبلغ100،45% .

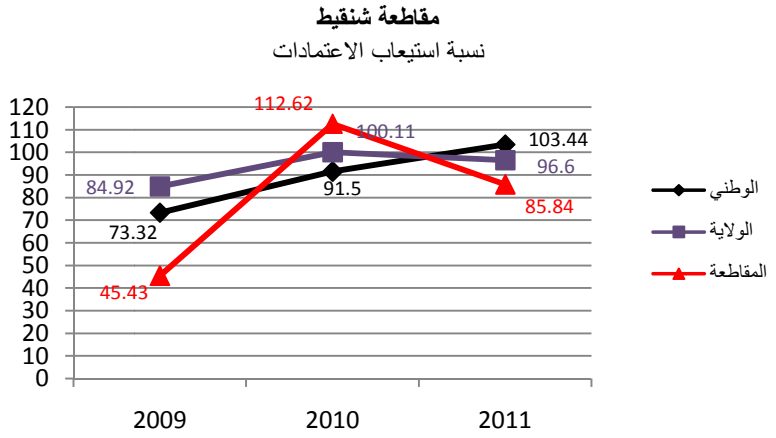


نسبة استيعاب مقاطعة أطارمرضية فضلا عن كونها منتظمة عند 100% منذ 2009. وتعبرهذه النسبة عن قدرة بلديات هذه المقاطعة علي الصرف.

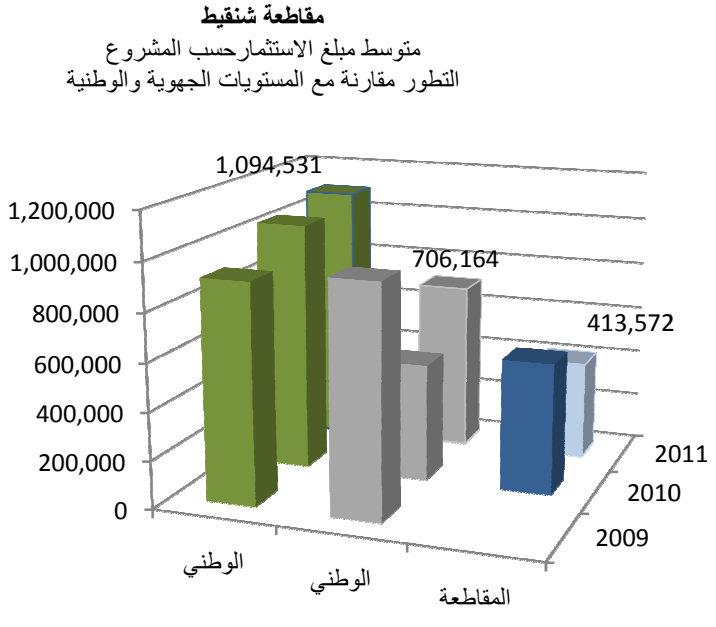


المبلغ حسب الاستثمار كبير ويتجاوز بشكل كبير المبالغ المسجلة علي المستوي الجهوي والوطني وهي في تزايد كبير مفارنة بالسنة المالية 2010. يمكن الانخفاض في عدد المشاريع (9- وحدة) إضافة إلي زيادة اعتمادات ص.ج.ت، من زيادة كبيرة في متوسط المبلغ المخصص لكل مشروع(111+%). تجزئة الاستثمار في هذه المقاطعة محدودة وفي حالة تحسن.

استفادت بلديات مقاطعة شنقيط من اعتمادات التجهيز الصندوق الجهوي للتنمية لسنة 2011 بمبلغ 5.299.587 أوقية(35،5%+ مقارنة بسنة 2010). صرف مبلغ 4.549.298. أوقية لإنجاز11مشروعا أي نسبة استيعاب تبلغ85،84% .



نسبة استيعاب مقاطعة شنقيط، دون أن تكون ضعيفة بشكل خاص، فهي مع ذلك غير مرضية. ذلك لأنها أقل من النسب المسجلة علي المستويات الجهوية والوطنية وفي تراجع ملحوظ مقارنةبنسبة السنة المالية 2010. يضاف إلي ذلك البقايا المنبثقة عن السنة المالية 2009 التي لم تستخدم إلا جزئيا في سنة 2010. وبالنظر إلي الاعتمادات المتوفرة، كان بالإمكان أن تتجاوز هذه النسبة 100% .

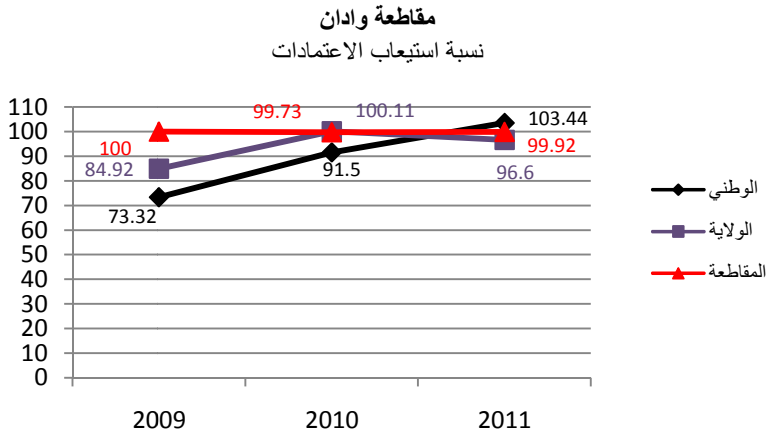


المبلغ حسب الاستثمار ضعيف جدا. وهذا علي العموم هو الحال عندما تكون مبالغ ص.ج.ت ضعيفة بشكل خاص. وفضلا عن ذلك، فهذا المبلغ في تراجع مقارنة بالمبلغ الحاصل عن 2010 في حين أن الاعتمادات المتوفرة مبدئيا(ص.ج.ت في ارتفاع + البقايا المالية لسنة 2009)، تفوق بكثير مبالغ السنوات السابقة.

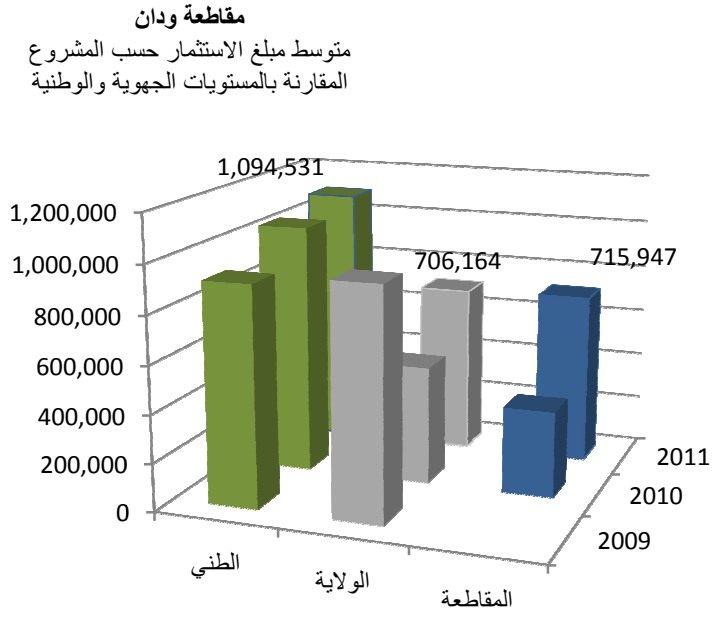
تجزئة الاستثمار في هذه المقاطعة كبيرة وفي حالة تفاقم.

مقـــــــــــاطعـــــــــة ودان

استفادت بلديات مقاطعة ودان من اعتمادات التجهيز الصندوق الجهوي للتنمية لسنة 2011 بمبلغ 2.886.171. أوقية(31،97%+ مقارنة بسنة 2010). صرف مبلغ 2.863.790. أوقية لإنجاز4 مشاريع أي نسبة استيعاب تبلغ99،92% .

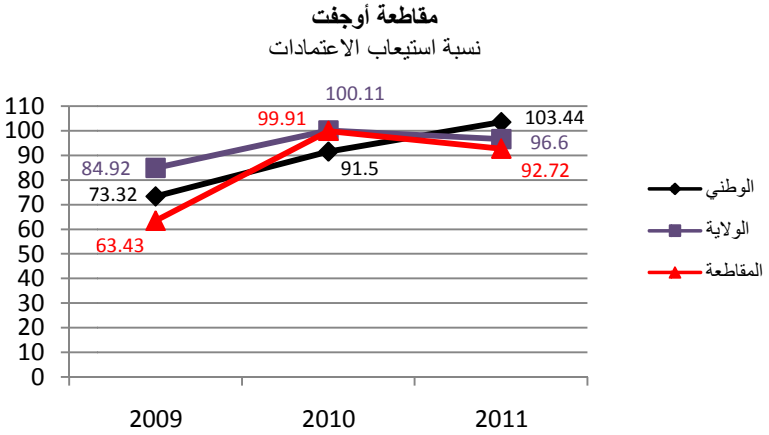


نسبة استيعاب مقاطعة ودان ثابتة بين سنوات 2009 و 2011 في مستويات مرتفعة. وهي إذن جد مرضية. إلا أنه يتعين التنبيه إلي ضعف المبالغ المتوفرة في المقاطعة الشئ الذي يجعل الصرف سهلا

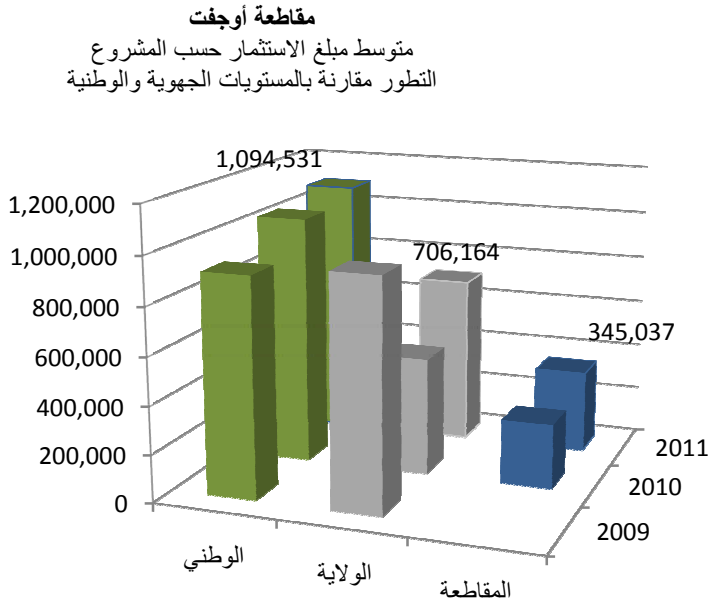


المبلغ حسب الاستثمار ضعيف وهذا علي العموم هو الحال عندما تكون مبالغ ص.ج.ت المتوفرة ضعيفة بشكل خاص. إلا أنه في تزايد بسبب ارتفاع مبالغ ص.ج.ت من جهة، وانخفاض عدد المشاريع بنسبة 33% من جهة أخري. وهكذا، فإن تجزئة الاستثمار في هذه المقاطعة كبيرة ولكنها في تحسن.

استفادت بلديات مقاطعة أوجف من اعتمادات التجهيز الصندوق الجهوي للتنمية لسنة 2011 بمبلغ 14.513.296 أوقية(27،14%+ مقارنة بسنة 2010). صرف مبلغ 13.456.440. أوقية لإنجاز39 مشروعا أي نسبة استيعاب تبلغ92،72% .

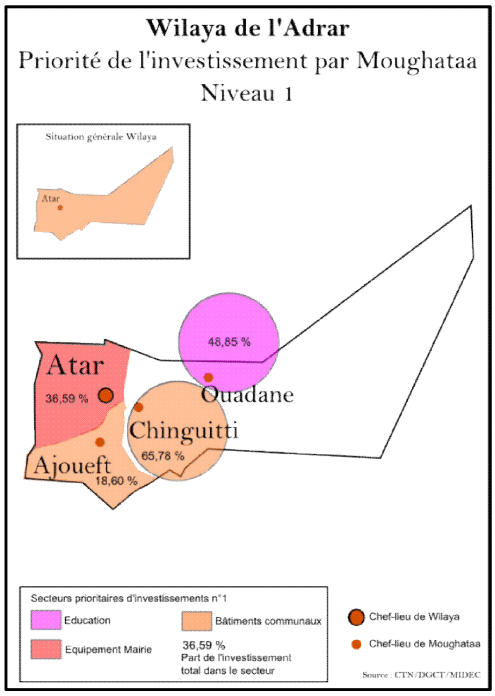


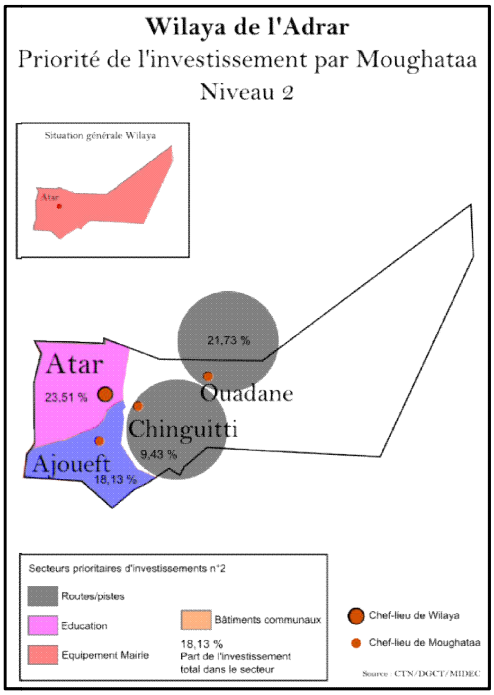
نسبة عستيعاب مقاطعة أوجفت في تراجع مقارنة بنسبة السنة 2010. وتبقي مرضية، إلا أنه وكما هو دائما مسألة استخدام البقايا الناتجة عن اسنة المالية 2009 والتي لم تستخدم في سنة 2010(نسبة استيعاب أقل من 100%). وهذه البقايا كبيرة نسبيا وكان بإمكان بلديات المقاطعة بلوغ نسبة استيعاب إجمالية تفوق 100%.

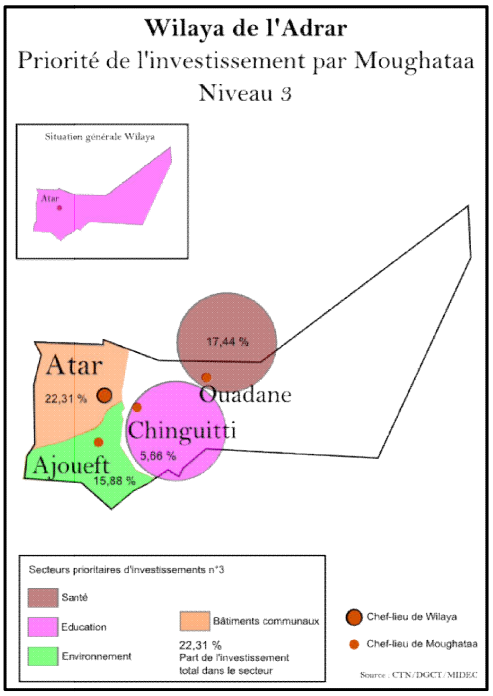


المبلغ حسب الاستثمارضعيف جدا ويوحي بتجزئة في الاستثمار واضحة بشكل خاص. ويأتي هذا المبلغ لسنة 2011 علي خلفية مبلغ منخفض في سنة 2010. وتتميز هذه المقاطعة،علي الرغم من تحسن طفيف مرتبط انخفاض عدد المشاريع(3- وحدة)و ارتفاع المبالغ المتوفرة، بدوام البعثرة الكبيرة للاستثمار.

ii) أولـــــــــــويـــــــــة الاستثمـــــــــــــــــــــــــار







تتشكل أولوية الاستثماربالنسبة لمقاطعات ولاية آدرارفي قطاعات توجد في المراتب الأولي علي المستوي الوطني: المباني البلدية، التجهيز البلدي و التهذيب. يلاحظ أن مقاطعة أطار تخصص أكثرمن36% من صرفها المالي للتجهيز البلدي، في كانت قد خصصت له 44% علي السنة المالية 2010.

في المرتبةالثانية، يوجد القطاعين التقليديين:التهذيب والمياه، ولكن أيضا توجد قطاعات"الطرق/ الممرات/ الواقيات من الحرائق" بالنسبة لمقاطعتي (شينقيط و ودان) اللتين تخصصان لهم علي التوالي9،43 و21،73% من الاستثمار. ويصنف القطاع الأخير في الرتبة 12 من من أولويات الاستثمار علي المستوي الوطني مع 2% من المصاريف المالية.

وأخيرا، في الرتبة الثالثة يلاحظ أهمية الاستثمار في اتجاه الصحة بالنسبة لمقاطعة ودان أو تلك المتجهة نحو الصحة في مقاطعة أوجفت.

الملاحظات ، الاقتراحات و التوصيات

I. الملاحظات

1.قدرة البلديات علي التنفيذ الميزاني

نسبة الاستيعاب العام في ارتفاع دائم منذ 2009 من 73،32 إلي 91 % في سنة 2010، ثم 103،44% في سنة 2011. وهذا التزايد يعكس مبدئيا ندرة ممتازة للبلديات في التنفيذ الميزاني.

ولهذا كما كان الحال في سنة 2010، فإن هذه النسبة ليست نتيجة مقارنة المصاريف بمبلغ اعتمادات ص.ج.ت للسنة الجارية.الحال أنه توجد بقايا مالية عن السنوات المالية المنصرمة.

يمكن تقدير نسبة الاستيعاب "الحقيقية"لسنة 2010 ب 69،66% محسوبة بمقارنة مصاريف 2010 مع الاعتمادات المتوفرة(اعتمادات ص.ج.ت 2010 + البقايا المالية عن 2009).

كما يمكن تقدير نسبة الاستيعاب "الحقيقية"لسنة2011 ب 78،20% محسوبة بمقارنة مصاريف 2011 مع الاعتمادات المتوفرة(اعتمادات ص.ج.ت 2011 + البقايا المالية عن 2010 + البقايا المالية التي لم تستخدم سنة 2010).

يلاحظ أن قدرة التنفيذ الميزاني غير إيجابية فضلا عن كون المبالغ المعنية محدودة نسبيا بالقيمة المطلقة وفي كل الحالات تعتبر علي هذا النحو من طرف العديد من المنتخبين يأسفون لضعف قدرات استثمار بلدياتهم.

غير أن هذه النسبة في تزايد مهما كانت طريقة الاحتساب ويتعلق الأمر بتزايد كبير(8،5 نقطة). يمكن إذن اعتبار قدرة البلديات علي إعداد وبرمجة وتنفيذ ومتابعة المشاريع في تحسن ملحوظ.

ولكي يتم التأكد من حقيقة هذا التقدم أن يأخذ في الحسبان بالنسبة للسنوات المقبلة،نسبة استيعاب "حقيقية" محتسبة علي أساس المبالغ لمتوفرة وليس علي أساس ص.ج.ت للسنة المالية الجارية، أي علي ساس إضافة مبلغ ص.ج.ت الجاري إلي تراكم البقايا المالية الغير مستخدمة ابتداء من سنة 2009 (لا توجد معطيات سابقة).

وهكذا، بالنسبة لسنة 2012، يمكن اعتبارأن مجموع البقايا المالية المتوفرة يقدربمبلغ 288.381.028 أوقية ويضاف إليه مبلغ الصندوق الجهوي للتنمية لسنة 2012.

2.القطـــــــاعـــــات ذات الأولـــــــويـــــــة في الاستثمـــــــار البـــــــلدي

كما سبق وأن رأينا، خصصت غالبية الاستثمار البلدي للسنة المالية 2011 لثلاثة قطاعات هي التهذيب والمياه والمباني البلدية. وتمثل 63،32% من إجمالي الاستثمارات. يضاف إلي ذلك تجهيز البلديات والصرف الصحي وهذه خمس قطاعات تمثل 79،51% من الاستثمارات.

اهمية قطاعي التهذيب والمياه ثابتة: 44،33% من الاستثمارات في سنة 2010 و46،55% في 2011 و كانا راجحين في سنة 2009. ولهذا، فإن متوسط مبلغ الاستثمار حسب المشروع في هذين القطاعين ضعيف جدا وبالخصوص فيما يتعلق بمشاريع المياه(778.709 أوقية) أقل بقليل من مشاريع التهذيب(1.268.093 أوقية). وهذا يظهر، إذا لزم ذلك أيضا، الحاجات الكبيرة في هذا الميدان(عدد المشاريع) في مواجهة ضعف الموارد المالية.

وفي الواقع، من المحتمل أن تحقق البرامج القطاعية في هذه القطاعات المسيرة من طرف الوزارات الأهم من الاستثمارات. وتقتصر البلدية علي الاصلاح والتجهيز وبناء البني التحتية الصغيرة. ومع في فإن هذه القطاعات تقع في صلب صلاحيات البلديات.

3.تبـــــــــعثر الاســـــــــتثمـــــــــارات

تبعثر الاستثمارات أحد المميزات الكبري للاستثمار البلدي في موريتانيا وعلي كل حال الأكثر إشكالية. ويقاس هذا التبعثر أو التجزئة في الاستثمارمن احتساب متوسط مبلغ الاستثمار حسب المشروع. يبلغ متوسط هذا المبلغ في سنة 2011 علي المستوي الوطني 1.094.531 أوقية حسب المشروع. وبعبارة أخري فإنه مبلغ ضعيف جدا. هل يمكن تمويل مشروع مهما صغره بمبلغ يزيد قليلا علي مليون أوقية؟

لا يتعلق الأمر بطبيعة الحال إلا بمبلغ متوسط ، حيث توجد من حين لآخر، مشاريع كبيرة شيئا ما، ولكن هذا المبلغ يبرز اتجاها من طرف البلديات في تفضيل عدد المشاريع بدل حجمها، بل جودتها.

وهذا المبلغ المتوسط للاستثمار حسب المشروع في تزايد منذ 2009(49،19%) الشئ الذي يترجم اتجاها نحو تراجع تجزئة الاستثمار. وبما أن نقطة الانطلاق كانت متدنية جدا، فإن الظاهرة تبقي قوية جدا.

ومن جهة أخري، فقد كانت زيادة هذا المبلغ كبيرة بين سنتي 2009 و2010 أكثر منها في سنتي 2010 و2011 ، في حين أن حصة التجهيز من ص.ج.ت لم تتزايد بين سنتي 2009 و2010 بينما ازدادت بأكثرمن23 % بين سنتي 2010 و2011.

يمكن الاعتقاد إذن بأن زيادة القدرات المالية للبلديات، لن يكون لها تاثير كبير في الحد من تجزئة الاستثمار. ويبدو أن هذا التأثير لن يظهر إلا فوق سقف لزيادة القدرات المالية(أنظر حالة ولاية نواكشوط).

II).اقتـــــــراحـــــــات وتوصيـــــــات عامـــــــــة

بصورة عامة وعلي الرغم من التحسنات الملحوظة من سنة إلي أخري، يبقي الاستثمار البلدي ضعيفا وتأثيره محدودا. فمن جهة لأن حجم الاعتمادات المتوفرة غير كاف والاستثمار مجزأ في العديد من المشاريع الصغيرة. يقام حاليا ببعض التأملات بغية معالجة هذه الوضعية:

1.دعـــــــم القـــــــدرة المـــــــالية للبلـــــــديات

ويبدو هذا الأمر ضروريا وقد بدأت هذه الزيادة ،حتي مع تواضعها،في سنة 2011(390+ مليون أوقية علي حصة التجهيزمن ص.ج.ت) وتواصلت في سنة 2012 مع الزيادة الإجمالية ل ص.ج.ت التي تمثل 340 مليون إضافية علي حصة التجهيز.

تندرج المرحلة الثانية من إصلاح الصندوق الجهوي للتنمية في إطار أوسع وهو البرنامج الوطني المندمج لدعم اللامركزية والتنمية المحلية والتشغيل الذي ينص علي آلية ستمكن من دفع حقيقي إلي الأمام للقدرات المالية للبلديات الأحسن أداءا.

ولهذا الغرض، ينبغي إنشاء حصة ثالثة من ص.ج.ت ستشكل شباكا ظرفيا ستمنح مبالغه الكبيرة للبلديات حسب تطور أدائها(الإداري، في التسيير، في الضرائب...إلخ) .

لا يمكن البدأ في الحد من تجزئة الاستثمار إلا بعد بلوغ مستوي معين قد يتم الوصول إليه بفضل الآلية التي هي قيد الدراسة حاليا.

2.التخـــطيـــــط التشـــــــــاركي للتنميـــــــــة المحليـــــــــــــة

يتحقق هذا الحد أيضا من تجزئة الاستثمار بحسب قدرة البلديات علي تخطيط استثماراتها وأكثر من ذلك بحسب قدرتها علي تخطيط هذه الاستثمارات بصفة تشاركية. وهذا ينبغي أن يسمح من جهة، بتوجيه الاستثمارات نحو مشاريع تم سلفا تحديد أثرها كما يسمح أيضا بالحد من مضاعفة الاستثمارات "الانتخابية" الرامية أكبر عدد من اصحاب المصالح الخاصة علي حساب المصلحة العامة التي ينبغي تحديدها بصفة مشتركة من طرف مجموع ممثلي الفاعلين البلديين.

وفي هذا السياق، جاءت الاجراءات المتخذ من طرف و.د.ل/م.ع.م.إ الرمية إلي ترقية التخطيط التشاركي: i).المقررقم:680/و.د.ل بتاريخ 17 ابريل 2011 المحدد لطرق إعداد وتنفيذ خطط التنمية المحلية الذي ينص علي تشكيل لجان تشاورية في كل بلدية؛ ii).نشر مؤخرا دليلين أحدهما حول اللجنة التشاورية والآخر حول خطة التنمية البلدية.

وفضلا عن ذلك، فإن بعض خطط التنمية البلدية قد تم انجازها أو هي قيد الإنجاز(بلديات نواكشوط، بعض بلديات أترارزه ولبراكنه).

3.دعـــــــم القـــــــــــــدرات الفنيـــــــــــة البلديـــــــــــــة

لا يمكن بطبيعة الحال أن يكون لدعم القدرات المالية للبلديات أثر إيجابي علي التنمية المحلية إلا شريطة استخدام هذه الوسائل بطرق ناجعة. يشكل إذن دعم القدرات الفنية للبلديات أولوية. وتبذل مجهودات حاليا في هذا الاتجاه، كما أن مجهودات أخري هي الآن قيد الدراسة.

و هكذا فإن و.د.ل/م.ع. م .إ ملتمزمة بتنفيذ ستيراتيجيتها لتكوين فاعلي اللامركزية. وتبقي مسألة المركز القانوني للأمناء العامون للبلديات مطروحة من جديد من خلال إعادة انطلاق مسلسل المصادقة علي مدونة المجموات الإقليمية.

وأخيرا، ينص البرنامج الوطني المندمج لدعم اللامركزية والتنمية المحلية والتشغيل علي جزء مهم للدعم المؤسسي للبلديات وللهياكل المكلفة بدعمها بغية مواكبة إقامة شباك شرطي لتمويل البلديات.

III.اقتـــــــراحـــــــات وتـــــوصيـــــــات مرتبـــــطـــــــة بالتـــــقريـــر السنـــــــوي

بغية تحسين التقرير العام والمالي، يمكن تقديم توصيتين رئيسيتين:

1.يجب أن تتدخل بعثات التدقيق والتفتيش في الفترة الفاصلة بين تقديم التقاريرالبلدية وتقارير الولايات وتحرير التفرير العام والمالي بغية:

i) مباشرة حصد المعلومات الناقصة وتدقيق بعض المعطيات التي تدور بشأنها الشكوك؛

ii).مباشرة التقييم النوعي للمشاريع المنجزة.

2.تعديل طريقة إعداد التقارير البلدية وتقارير الولايات في عدة نقاط:

- شطب العناصر المتعلقة بالوضعية المادية للمشاريع التي لا تقدم إجابات صحيحة(نسبة تنفيذ المشاريع 100% تقريبا) ولا تعطي في الحقيقة مؤشرا نوعيا عن الانجازات؛
- تعديل وتدقيق تسمية القطاعات التي تم بها إدراج مختلف المشاريع بغية تصنيف المشاريع في هذا القطاع أو ذاك من طرف الأشخاص المكلفين بإعداد التقارير علي مستوي البلديات والولايات. ومن جهة أخري من أجل التعرف علي أنواع الإنجازات اعتمادا علي الميزانية. وهذا من شأنه التمكين من القيام بإحصائيات فيما يخص الاستثمارات وفصل علي مستوي العقار(بنية تحتية) وعلي مستوي المنقول(اقتناء مستلزمات)؛
- بدل اعتماد مبلغ ص.ج.ت وحده، يأخذ في الحسبان مبالغ الاعتمادات المتوفرة للسنة(ن) أي مبلغ ص.ج.ت للسنة(ن) + البقايا المالية للسنوات السابقة(مع سنة الانطلاق 2009)؛
- شطب حساب نسبة الاستيعاب حسب المشروع(المبلغ المصروف من القطاع مقارنة بمبلغ ص.ج.ت .) واستبداله بحساب حصة الاستثمار الكلي: المبلغ المستثمر(المصروف) من القطاع مقارنة بالمبلغ الكلي المستثمر(المصروف). وهذا من شأنه إعطاء نسبة تمثل في الواقع قطاعا مقارنة بالاستثمار الكلي بدل الحصة التي يمثلها مقارنة بالاعتمادات المتوفرة(لكن ليست مصروفة بالضرورة).

ينبغي أن يكون إذن اقتراح اساليب جديدة للتقرير فعليا في أجل أقصاه بداية سنة 2012 من أجل استغلاله بالنسبة لتقرير 2012 حول السنة المالية 2011.

IV.الملـحقـــــــــــــات

- توزيع ص.ج.ت؛
- جداول المعطيات الوطنية والجهوية.